بسم الله الرحمن الرحيم

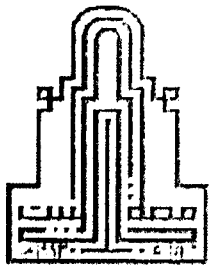

جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

"الاختصاص في النحو العربي بين القدماء والمحدثين"

" Collocation Theory In Arabic Syntax Between Traditional Syntacticians Versus Modern"

إعداد الطالب :

عبد الله محمود سليم عياصرة

إشراف الأستاذ الدكتور :

علي حسين البواب

٢٠٠٩

جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

"الاختصاص في النحو العربي بين القدماء والمحدثين"

" Collocation Theory In Arabic Syntax Between Traditional Syntacticians Versus Modern"

إعداد الطالب :

عبد الله محمود سليم عياصرة

الرقم الجامعي : ٠٤٢٠٣٠١٠١٠

إشراف :

الأستاذ الدكتور: علي حسين البواب

أعضاء لجنة المناقشة :	التوقيع:
أ.د علي حسين البواب (مشرفا ورئيسا)	.....
أ.د. فيصل صفا..... (عضوا)	.....
د. إبراهيم السيد..... (عضوا)	.....
د. محمود الديكي..... (عضوا)	.....

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في قسم اللغة العربية / كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة آل البيت.

نوقشت و أوصي بإجازتها / بتاريخ ٣٠/٦/٢٠٠٩م

الإهـــــــــــــداء

إلى من تملكني حبهما..إلى من أشتاق إليهما وأنا بقربهما..

إلى عنواني.. إلى من توحدا فيّ..

الى من عرفت منهما وفيهما ..معنى الفرح والحزن..والعطاء والحرمان ..والعمل والإصرار ..

إلى من علماني معنى الحياة ..وكيف يمكن أن أكون ..

فكيف لا أكون .. وأنا منهما ولهما..

روحي فداكما ..الحبيبين .. العزيزين ..

أمي وأبي ..

إلى من غمروني على مدى الأيام بلطفهم وحبهم وتقديرهم ..

الغوالي .. إخواني واخواتي .

إلى أعز الناس ..

إلى من أحاطوني بكرمهم ، واحتضنوني ابنا يحبهم ويحبونه .بيت عمي أبي مالك .

إلى .."شقيق الروح من جسدي "

إلى ..من عششت في قلبي

إلى التي .. " أحببتها حباً لو توزعه قلب بكلّ قلوب الناس لانفطروا "

الحبيبة .. المؤنسة ..الغالية .. زوجتي (أم العدنان).

وإلى مشاعل النور في حياتي .. وأغلى ما في وجودي .. أبنائي .. أحبائي ..

العدنان ،ودانة ،وديمة .

لكم جميعا .. أهدي هذا العمل خطوة على طريق خدمة معشوقتي .. لغة القرآن وأهله ..

" أنا أحبّ العربية " ..

مع كل الحبّ والتقدير ..

الشكر والتقدير

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى، وبعد..

أتقدم بالشكر والتقدير الكبيرين إلى كلّ من أهدى إلي علماً ينفعني ، أو زرع فيّ خلقاً يهذبني..

وأخصّ بالشكر الموصول شيخي وأستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور علي البواب على ما قدمه لي من علم ونصح وتوجيه وإرشاد ، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأشكر الأساتذة الأكارم لجنة المناقشة على تفضلها وقبولها بمناقشة بحثي شكراً جزيلاً.

وأتقدم بعظيم الامتنان إلى أستاذي العزيز ، الدكتور حسن الملخ على ما قدمه لي من توسيع الأفق ، وتعميق النظر في العربيّة بجميع مستوياتها.

ولن أنسى أن أتوجه إلى أساتذتي الأعزاء في قسم اللغة العربية بجامعة آل البيت بخالص شكري واحترامي.

وإلى أحبائي رفقاء الدرب.. الأوفياء.. سامر، وأبي عمار، وأبي بشار ، وأبي عبادة ، وأبي أوس.. وإلى الرائعين.. من أحمل معهم ولهم أجمل الذكريات لأجمل الأزمان.. إلى من يثيرون فيّ الشجن.. إخوة اليرموك...

وأخيراً..وعرفاناً بالجميل أتقدّم بخالص شكري وتقديري إلى أخي وصديقي الأستاذ علي العتوم، وكل الإخوة والأخوات العاملين في مركز ابن رشد/جرش، وأختي العزيزة سمر العياصرة.. على إعداد وطباعة وإخراج هذا العمل.

فلكم مني جميعاً أعذب الأمنيات ، وأصدق الدعاء..

بأن يطيب ذكركم بين أهل الأرض وأهل السماء..

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.. اللهم آمين.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهـــــــداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	ط
الفصل الأول : نشأة الاختصاص وتطوره	
التمهيد	٢
أولاً : مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين	٣
في اللغة	٣
في الاصطلاح	٣
ثانياً : الاختصاص في كتب النحو	١٤
١- في كتب العلل والعوامل	١٤
٢- في كتب الحروف والأدوات	٢٣
المرحلة الأولى : النشأة	٢٤
المرحلة الثانية : النضوج	٢٥
المرحلة الثالثة : الاستقرار	٢٦
٣- في كتب الخلاف النحوي	٢٧
الفصل الثاني : مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص	
التمهيد	٢٨
أولاً: مدخل إلى العامل	٣٠
ثانياً: الأصل والفرع : بين العامل والاختصاص	٣٥
المِثل وما اشتق منه	٤١
ثالثاً: الاختصاص والعامل اللفظي	٤٢
العامل اللفظي	٤٢
أقسام العامل اللفظي	٤٤
الأفعال	٤٤
الأسماء	٤٨
الحروف المختصة بالأسماء أو الأفعال	٤٨

رابعاً : مواقف العلماء من نظرية الاختصاص	٥٧
١.المؤيدون	٥٧
٢.المنتقدون	٥٨
٣.الرافضون	٦٢
الفصل الثالث: آثار نظرية الاختصاص في النحو العربي	
التمهيد	٦٨
أولاً: التفسير	٧٠
ثانياً : التشعيب والتعقيد	٧٦
ثالثاً : الترسيخ والمعيارية	٧٨
رابعاً : التقديم والتأخير	٧٩
نموذج للتطبيق(١)	٨٤
نموذج للتطبيق(٢)	٨٦
خامساً : الشكل والمضمون	٩١
شكلانية الاختصاص	١٠٠
أركان الاختصاص	١٠٩
سادساً : الخلاف النحوي	١١٠
طبيعة العامل	١١١
الملحوظات الموضوعية	١١٢
النموذج الأول : الخلاف في عمل "اللام "	١١٣
النموذج الثاني : الخلاف في عمل "ما"	١١٤
النموذج الثالث : الخلاف في إعمال "إذن" أو إهمالها	١١٤
النموذج الرابع : الخلاف في العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا"	١١٧
الخاتمة	١٢٢
المصادر والمراجع	١٢٩
الملخص باللغة الإنجليزية	١٤٤

الملخّص باللّغة العربية:

إنّ الّذي بقصد إليه الباحث في هذه الدراسة، سيتوسّع فيه يقع في مجال "نظرية الاختصاص"، فرع "نظرية العامل"، أي أنّ هذا البحث "تنظيري" بالدّرجة الأولى، وليس درس "النصب على الاختصاص"هو المقصود، وان كان هذا الدرس أحد تطبيقات الاختصاص في مجال الإعراب.

ولمّا تفرع الاختصاص عن العامل؛ ولأننا لا نستطيع الفصل في الحديث بين الأصل والفرع، فقد حُمِلَ على الاختصاص مواقف العلماء والباحثين من العامل.

فاجتهد الباحث في هذا العمل إلى إيضاح أنّ "الموقف الخلافي"بين النّحاة من الاختصاص كان محصوراً في عمل الحرف تبعاً لاختصاصه من عدمه ، فسوغ ذلك رفضه عند بعضهم ، بينما نرى أنّ موضوع (اختصاص الفعل) لم يلقَ العناية الكافية في الدّرس النحوي القديم، والحقيقة أنّ العمل حقّ أصيل وثابت للفعل في الاسم؛ لعلّة الاختصاص من خلال علاقة (التّلازم والاقتران) معه – دائما – باتّفاق العلماء والنّحاة وترجيحهم ، فكان الفعل بذلك أكبر المختصّات في العربية؛ ولذا بيّن الباحث أنّ رفض الاختصاص أو نظرية الاختصاص ، أصبح غير مسوّغ ؛ لأنّ الجانب الأكبر منها متفق عليه ، وهذا هو هدف الدراسة.

وقد أجابت الدراسة عن الأسئلة الآتية :

أولاً : ما مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين ؟ وكيف نشأ وتطور ؟ وأين يمكن البحث عنه ؟

ثانياً : ما مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص؟ وعلاقته بقضية الأصل والفرع ؟

ثالثاً : ما آثار نظرية الاختصاص في النحو العربي ؟

وقد فرضت طبيعة الظّاهرة المدروسة والأسئلة الّتي ولّدتها تقسيم الدّراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

أمّا الخاتمة ، فقد تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، ومنها :

أولاً:أنّ الدعوة إلى رفض الاختصاص غير مقنعة ؛ لأنّ القبول أو الرفض حسب قواعد القياس اللغوي أمر نسبي مبني على الأخذ بالأغلب ، والشاذ لا يقاس عليه أو نحاول تفسيره.

ثانياً:الاختصاص نظرية نحوية تفسيرية ساهمت في حفظ اللغة وضبط قوانينها وأنظمتها ، وترسيخ قواعدها ، لا تشعيبها وتعقيدها ، فكانت بذلك معياراً من معايير القياس النحوي.

أما التّوصيات ، فمنها :

أولاً:عود النظر في كثير من إشكاليات نحونا العربي، وخاصة الخلافية منها (الاختصاص أنموذجاً)؛ لأنه قد تتشكل أحكام جديدة غير تلك التي كانت عليها.

ثانياً: الإفادة من المناهج اللغوية الحديثة كما في النحو الوصفي ، والوظيفي ، و التوليدي التحويلي ، وغيرها حسب ما يتلاءم مع طبيعة لغتنا ، على قاعدة (عالمية المعرفة وخصوصية الثقافة).

ويقوم منهج هذه الدراسة على المنهج " التاريخي الوصفي " ، ووسائله ومعطياته المنهجية العلمية.

وختام القول ؛ إنّ غاية ما يطمح إليه هذا البحث ، المساهمة في بناء " نظرية نحوية عربية" تحفظ اللغة ، وتجدّد وتطّور في وسائل وأدوات تعاطينا معها.

وأن يكون قد أجاب على بعض الأسئلة ، ويفتح الباب أمام أسئلة أخرى ، تخدم البحث العلمي ، واللغة العربية.

والله ولي التوفيق

المقدمة:

تعدُّ قضية العامل من القضايا المحورية والخلافية في نحونا العربي ، فقد تراوح التعامل معها ما بين التأييد والمعارضة ، فابن جنّي يقول في الخصائص: " إنّ العامل كان ولا يزال حجر الزاوية في النّحو العربي " ، وبتجاوز الخلاف حول فكرة "العمل" أهي للمتكلم نفسه ، أم هي من "مضامّة " اللفظ للفظ ، أم باشتمال المعنى على اللفظ، فإن ذلك لا يلغي أن العامل موجود في اللغة ، وهذا ما أكده كثير من القدماء والمحدثين على حدٍّ سواء.

أيدّ جمهور النحاة نظرية العامل ، وفكرة العمل ، ورفضها عدد آخر كان من أبرزهم ابن مضاء القرطبي ، الّذي ردّ على النحاة في كتابه (الرّد على النحاة)، فأنكر بعض أصولهم ، ونادى بتحرير النحو مما قيدوه به ، ولابن مضاء ومن انتهج خطّه ممّن جاء بعده من المتأخرين والمحدثين كشوقي ضيف وغيره أسبابهم في ذلك ، فهذا التمرّد أو الخروج كان محاولة ؛ لتسهيل دراسة النّحو بسبب ما اعتوره من نزعة فلسفية جنحت به نحو الغموض والتعقيد ، على عكس ما أراده النحويون الرواد حقيقة.

وعن العامل تفرع أصل كبير من أصول الصناعة النحوية ، وهو مسألة الاختصاص ، وقياساً على العامل(الأصل)، فقد كان الاختصاص (الفرع) مجالاً خصباً للدّرس والخلاف بين النحاة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن درس "النصب على الاختصاص " ليس هو موضوع هذه الدّراسة، وإن كان أحد تطبيقات "الاختصاص" في مجال الإعراب ، وإنما المقصود – هدف الدراسة– فإنّه يقع في مجال "نظرية الاختصاص" فرع "نظرية العامل" ، ويبحث في جانب من جوانب " النظرية النحوية العربية".

وتأتي أهمية موضوع الاختصاص من أنّ العلماء والنحاة قد أشاروا إلى وجود علاقة "تلازمية اقترانية" بين اللفظ الأول المختص في اللفظ الثاني والعامل فيه ، وهي شرط وجوده أو انتفائه ، كما هي العلاقة بين الفعل والاسم (الفاعل) ، أو الحرف الملازم للاسم فقط كحرف الجر ، أو للفعل فقط كحرف النّصب أو الجزم ، فهو حرف مختص وعامل – غالباً – وهذا هو الأصل. أما الحرف المشترك في الدّخول على الاسم والفعل ، فهو حرف غير مختص ولا يعمل – غالباً – وهذا هو الأصل عندهم أيضاً.

وقد لاحظ الباحث في ذلك أمرين:

الأول : إنّ الفعل أكبر المختصات في العربية بناءً على علاقة "التلازم والاقتران" التي تقوم عليها فكرة الاختصاص ، ورغم ذلك لم يلقَ الاهتمام الذي لقيه موضوع اختصاص الحرف وعمله ، وهذا ما ستتوسع فيه هذه الدّراسة ؛ لأنه قد تبنى عليه أحكام مغايرة لتلك التي اتخذها العلماء والنحاة من الاختصاص.

الثاني : رفَض بعض النحاة دعوى الاختصاص ، وانتقدوها لحدوث الاضطراب فيها حسب رأيهم– وعدم تحصنها بالأدلة والبراهين ، فحرف النّداء "يا" مختص بالاسم ومع ذلك لا يجمع النحاة على عمله في المنادى ، و "أل" التعريف مختصة في الدخول على الاسم أيضاً، ورغم ذلك فإنها لا تعمل فيه.والسين وسوف – مثلاً– تختصان بالفعل ولا تعملان فيه ، مما رجح لديهم أن اقتران الاختصاص بالعمل بعيدٌ عن واقع اللغة العربية.

وعليه ، ستضع هذه الدراسة "الاختصاص" في الميزان ، وتناقش هذه الإشكالية الكبيرة في النحو العربي، وتقدم بالتالي قراءة نقدية لمواقف العلماء والنحاة المختلفين فيها بمنهجية واضحة، وموضوعية وحياد ، فيرجح ما هو صواب، ويفند الخطأ ، ويخال اللّبس إن وجد بالدليل العلمي

والعقلي ، ويؤسس لما يمكن تسميته "نظرية الاختصاص" فرع "نظرية العامل" ، ويكون الاختصاص بذلك نظرية نحوية تفسيرية.

والسؤال المركزي في الدراسة هو : ما مفهوم علماء اللغة القدماء والمحدثين للاختصاص وأشكاله المختلفة في التراكيب اللغوية المختلفة؟

ولذا، ستناول الباحث نظرية الاختصاص من منطلقين:

الأول : ما مفهوم علماء النحو العربي القدماء للاختصاص في إطار نظرية العامل؟ ويندرج تحت ذلك الوقوف على هذه القضية عند البصريين والكوفيين ، وبيان مدى اتفاقهما أو اختلافهما مع بيان أدلة كل فريق في صحة أو تفنيد ما ذهب إليه.

الثاني : ما مفهوم المحدثين في النحو الوصفي ، والوظيفي، والتوليدي التحويلي للاختصاص؟ من منطلق نظرهم للعامل ؛ لأنّ الاختصاص يقع في باب "العامل اللفظي" ؛ ليتسنى للباحث بعد ذلك الوقوف على أهم نقاط التقاطع والافتراق بين المفهومين.

ويجب لفت النّظر إلى أنّ التّوليديّين خاصة يقررون أنّ النحو ينبغي أن يربط "البنية السطحية "، بـ "البنية العميقة" ، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية "Conceptual Structures" في اللغة ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا بوصفها وظائف على المستوى التركيبي ، ولكن بوصفها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة ، وعلاقة الاختصاص تقوم على تأثير الأول في الثاني،فما يتشكل في الذهن من تراكيب كالفعل وفاعله ، أو إنّ واسمها وخبرها ، أو اسم الشرط وفعله وجوابه ، تظهر إلى السطح منطوقة أو مكتوبة ببنية لفظية تتألف من مجموعة من الألفاظ في الشكل(المبنى)؛ لتؤدي إلى (المعنى).

والتحليل النحوي عند التّوليديّين يكاد يتّجه إلى تصنيف "العناصر النظمية" وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، كما هو الحال في كثير من عناصر الاختصاص العاملة ، فينبغي للدّارس أن يعرفها ابتداء، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التّوليديّين لا تختلف عن كلام علماء العربية القدماء. وبناءً على الرّبط بين البنية العميقة والبنية السطحية وفهم علاقات التأثر والتأثير في التراكيب اللغوية، فإنّ دراسة "الاختصاص" في نظرية العامل ستحدد بمحددين آخرين هما:

الأول : ما "العناصر النظمية" المختصة في اللغة العربية؟ في كل من الأفعال والأسماء والحروف؟ وهل يكون العنصر المشترك – غير المختص – عاملاً أم لا؟

الثاني : متى تكون عناصر الاختصاص في موقع "المسيطر" أو "المعطل" في الجملة؟ وعلى أثر ذلك ستقود دراسة "نظرية الاختصاص" – أحد مداخل نظرية العامل في النحو العربي – الباحث ، إلى الوقوف على قواعد نظمية كلية مقررة ومؤكدة في التحليل النحوي عند كثير من القدماء كالزّجاجي والجرجاني وغيرهما، ودي سوسير وتشومسكي وكانت والمتوكل والملخ ،وغيرهم من المحدثين،يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة في اللغات عامة ومنها ظواهر الحذف ، والزيادة ، وتغيير الترتيب ، وغيرها ، وسيفرد الباحث في الفصل الثالث من هذه الدراسة (آثار نظرية الاختصاص في النحو العربي) محوراً للحديث عن تغيير الترتيب أو "التقديم والتأخير".. نموذجاً للتطبيق على هذه الظواهر ، وهل يؤثر حذف عناصر الاختصاص أو تقديمها أو تأخيرها في "عملها وتأثيرها" أو "سيطرتها وتحكمها"، أو "تعطيلها وإلغائها" ضمن "السياق اللغوي" وهي متضامة مع بقية العناصر الأخرى؟.

كل هذه الأسئلة ستتآزر فيما بينها؛ لتشكل الإجابة عن السؤال المركزي (مشكلة الدراسة) وهو: ما مفهوم "الاختصاص" ضمن نظرية العامل في النحو العربي من منظور القدماء المحدثين؟.

لقد كان اختيار الباحث لنظرية "الاختصاص"؛ لأنه لم يستوف الحديث فيها بشكل منهجي شامل دقيق، فقد جاءت الدراسات السابقة – على أهميتها – متناثرة في الأدوات والحروف ، ولم يؤلف فيها مؤلف على وجه الخصوص؛ لذا سيحاول الباحث في هذه الدراسة أن يغطي ظاهرة الاختصاص بالدرس والتحليل بشكل علمي، ويلم بجميع جوانبها ، وخاصة فيما يتعلق باختصاص الفعل ، ما وسعه الجهد إلى ذلك إن شاء الله.

وللإفادة من المدارس اللغوية واللسانية الحديثة في تطوير وسائل وأدوات وأساليب التعاطي والتعامل مع لغتنا العربية ، وبيان نقاط الالتقاء والاختلاف بين النحو العربي القديم والدرس اللغوي الحديث ، من خلال "نظرية الاختصاص" وتطبيقاتها. ولمحاولة قراءة ، تراثنا النحوي من منظور جديد.." الاختصاص أنموذجاً " ؛ فليس كل ما في كتبنا القديمة صحيحاً بالمطلق أو خطأ بالمطلق ، والكلام نفسه ينطبق على ما في الاتجاهات اللسانية الحديثة.. فلنسدّد ونقارب. وللمساهمة في تقديم حلقة من حلقات بناء " نظرية نحوية عربية " ، جاءت هذه الأسباب مجتمعة ؛ لتبرز مسوغات الدراسة.

ولهذا تفترض هذه الدراسة أنّ نظرية الاختصاص (الفرع) من الإشكاليات القديمة/الجديدة في النحو العربي القديم ، وفي الدرس النحوي الحديث ، وأنّ هنالك قواسم مشتركة بينهما ؛ لارتباطها العضوي والأصيل بنظرية العامل (الأصل) ، وما فيهما من خلاف بين النحاة.

وتفترض الدراسة أيضاً أنّ هنالك قواعد نظمية كلية Universal يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة في اللغات ومنها: ظاهرة تغيير أو إعادة الترتيب "التقديم والتأخير"،وملاحظتها في أنماط الاختصاص في اللغة العربية.

وأخيراً، تفترض وجود جوانب مهمة لم تنل حظها من الدراسة في "نظرية الاختصاص" إلى الآن ؛ ولهذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

أولاً: ما مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين؟ وكيف نشأ وتطور على أيدي علمائنا القدماء كسيبويه وابن السراج وابن جنّي والجرجاني ، ومن جاء بعدهم من المتأخرين كابن مالك وابن هشام والرّضي والصّبان ، وغيرهم؟ وأين يمكننا أن نبحث عن الاختصاص؟.

ثانياً : ما مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص ؟ وهل هنالك تداخل بينه وبين قضية (الأصل والفرع) في النحو العربي؟ وما علاقته بالعامل اللفظي؟ وما أشكاله الخاصة بكل من الفعل والاسم والحرف؟ وما هي مواقف العلماء منه؟

ثالثاً : ما آثار "نظرية الاختصاص" في النحو العربي؟

وقد فرضت طبيعة الظاهرة المدروسة والأسئلة التي ولّدتها تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تناول الفصل الأول وعنوانه :"نشأة الاختصاص وتطوره مفهوم الاختصاص بين علمائنا ونحاتنا القدماء والمحدثين من حيث تعريفه لغة واصطلاحا ، والحديث عنه بشمولية في الفعل والاسم والحرف؛ ليشكل بذلك إحدى نظرات الفروع في النظرية النحوية ، وختم الباحث الفصل ببيان مظان الاختصاص في كتب النحو ، ككتب العلل والعوامل،والحروف والأدوات ، والخلاف النحوي.

وقد خصص الفصل الثاني لبيان مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص ، والوقوف على علاقة الاختصاص بالعامل بوصفه أحد تطبيقات فكرة (الأصل والفرع) في النحو العربي ، ثم بيّن الباحث أنّ الاختصاص يقع في باب العامل اللفظي.

وأنماطه تنحصر في : الأفعال وهي مختصة وعاملة دائماً ، والأسماء والحروف وهي مختصة وعاملة أحياناً ، وغير مختصة وغير عاملة أحياناً أخرى .

وأخيراً ، عرض الباحث لمواقف العلماء من نظرية الاختصاص ، وتتلخص في : المؤيدون ، والمنتقدون، والرافضون.

أما الفصل الثالث ، فقد وقف الباحث فيه على (آثار نظرية الاختصاص في النحو العربي)، ومنها المحاور الستّ الآتية : التفسير ، والتشعيب والتعقيد ، والترسيخ والمعيارية ، والتقديم والتأخير ، والشكل والمضمون ، والخلاف النحوي.

أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها هذا البحث.

والجدير بالذكر أن بعض المؤلفات – قديماً وحديثاً – قد عرضت لهذا الموضوع بإشارات سريعة واقتضاب،لكنّ أحداً لم يفرد له مؤلفاً مستقلاً، ويحط به من كل جوانبه،ومن تلك الدراسات السابقة:

– الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي ، إذ مهد لكتابه بحديث عن الحروف العاملة وغير العاملة مشترطاً الاختصاص للعمل ، وقد التزم هذا الشرط في كتابه ، وفسر ما يتعارض معه ، لكنه أضاف للكتاب أشياء كثيرة لا تتعلق بالاختصاص ، كما أنه لم يتعرض لآثار هذه القضية في النحو ، ولا لآراء معاصريه أو سابقيهم فيها.

ومن المؤلفات التي جاءت على نهج الجنى الدّاني: حروف المعاني للزّجاجي ، ومغني اللبيب لابن هشام ، وغيرها من هذه الكتب التي أشار إليها الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة.

- أصول النحو العربي ، لمحمد خير الحلواني، عرض لنظرية الاختصاص في آخر كتابه، وعدها غير دقيقة ، وأنّ الشذوذ يحيطها ، وهو أمر أجاب عليه النحاة ، وسيوضح الباحث ذلك لاحقاً.

- تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، لأحمد علي محمد.

حاول الباحث – في دراسته هذه – بيان أنّ نظرية العامل مبنية في الأساس على تسلط الأشكال النحوية بعضها على بعض تسلطاً يضبط وضع الحركات على أواخر الكلمات في الجمل، والألفاظ المختصة كثيراً ما تأتي عاملة في الجملة بحسب موقعها تقديماً وتأخيراً.

- الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية، لحسن خميس الملخ، تساءل الباحث فيها: هل هنالك عامل أم عوامل في الأنساق اللغوية المختلفة؟

فبين أن " العامل النحوي" ، وهو مختص بجلب الأثر الإعرابي غير "العامل المعجمي" الذي يراقب حركة الكلمات داخل الجملة وهو ما سماه بـ "المراقب" أو "المتحكم".

ثم بين أنّ العامل المؤثر في التقديم والتأخير – وهذا لب موضوعه – وجود مرجعية للكلمة الأساس في الجملة مؤكداً بقول تشومسكي: " لا يمكن أنّ تكون عوامل إلا المقولات المعجمية و اشتقاقاتها" ، وهذا يفسر – كما يرى الباحث – ثبات الكلمة أو الجملة عند الاقتران بحرف يفتقر إلى جذر معجمي يكفل له معنى مستقلاً في اللغة العربية ، فنظرية العامل

– والاختصاص فرع عليها – تضبط العلامات الإعرابية على العناصر النحوية المعربة ، لكن المعجم هو الذي يتحكم بإمكانات التقديم والتأخير بينها غالباً.

ويعتمد منهج هذه الدراسة على المنهج "التاريخي الوصفي" ، ووسائله ومعطياته المنهجية العلمية.

وفي آخر البحث تم وضع ثُبُت بجملة من الكتب المتخصصة التي أفاد منها الباحث في هذا المجال .

فما كان في هذا العمل من خير فمن الله ، وما كان فيه من هنّات أو تقصير فمني ، وهذا جهد المقلّ.

وأخيراً ، فإن غاية ما يطمح إليه هذا البحث أن يكون قد أجاب على بعض الأسئلة ، وأن يفتح الباب أمام أسئلة أخرى تخدم البحث العلمي واللغة العربية.

والله من وراء القصد

الفصل الأول :

نشأة الاختصاص وتطوره

التمهيد

أولاً : مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين

ثانياً : الاختصاص في كتب النّحو :

١. الاختصاص في كتب العلل والعوامل .

٢. الاختصاص في كتب الحروف والأدوات .

٣. الاختصاص في كتب الخلاف النحوي .

التمهيد:

سيقدم الباحث في هذا الفصل مفهوما شاملاً للاختصاص عند القدماء والمحدثين ، من خلال تعريفه في اللغة والاصطلاح ، ثم يبين أن الاختصاص في مفهومه النظري والتطبيقي القائم على علاقة "التلازم والاقتران" بين الألفاظ المختصة سواء أكانت افعالا أم اسماء أم حروفا وما يليها من ألفاظ بتآزر وتضافر هذه الألفاظ مع بعضها بما يعرف بـ " التضام" و "النظم" وتأثيرها فيها إعرابيا ، يشكل نظرية من نظريات الفروع في النحو العربي .

ثم تتبع الباحث ذلك بعد مسح واستقراء في المظان التي يمكن أن نقع فيها على الاختصاص ، فكانت أكثر ما تكون كثافة في كتب النحو وخاصة في :

- كتب العلل والعوامل .
- وكتب الحروف والأدوات.
- وكتب الخلاف النحوي .

فعرض لها بما يخدم البحث وفكرته مع شئ من التطبيق حسب الحاجة .

أولاً : مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين :

الاختصاص في اللغة: مصدر اختصّ بالشيء: أي انفرد به. وهو مأخوذ من خَصَصَ : خصّصه بالشيء : يخصّه خصّا وخصوصيّة وخِصيصى وخَصَصَه واختصه: أفرده دون غيره[١].

واختص فلان بالأمر و تخصص له : إذا انفرد . و فلان مخص بفلان أي خاص به وله به خصية.

وفي الاصطلاح[٢] :

إنّ أوّل ما يتبادر إلى الذّهن عند طرق مصطلح" الاختصاص" في النّحو العربي، هو " النّصب على الاختصاص" ، والفرق بينه وبين النّداء، فلا يكاد كتاب في النحو قديم أو حديث يخلو من هذا الباب . ويرد مصطلح " الاختصاص في كتب النحو للدلالة على مفاهيم متباينة لا يجمعها جامع على النحو الآتي :

– وهو اسم ظاهر معرفة، يؤتى به، ليختصّ به المعنى بعد ضمير الغائبر أو المتكلم، و يعرب مفعولاً به لفعل محذوف مع فاعله تقديره" أعني" أو " أخصُّ" أو " أقصد"، أو " أُريد"، مثل: " نحن العرب أمّة واحدة" ، وهذا هو درس " النّصب على الاختصاص". ولكنّه ليس "الاختصاص" الذي تبحث فيه هذه الدّراسة، على الرّغم من أنّه يقع في مجال التّطبيق والإعراب بالنّسبة للاختصاص الذي نقصده، فموضوع درسنا يقع في مجال "نظريّة الاختصاص" فرع "نظريّة العامل"، فدراستنا " تنظيريّة" بالدّرجة الأولى، وتبحث في جانب من جوانب " النّظرية النّحوية العربيّة" ، مع وجود شيء من التطبيق بما يخدم الفكرة المطروحة.

---

(١) ابن منظور، " أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم(ت ٧١١هـ)،" لسان العرب" ، ط ٣، دار صادر، بيروت ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤ م ، ج ٧ ، مادة (خصص) ص (٢٤).

(٢) انظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، مج١، ص (٥٩،٦٠) بتصرف كبير.

– هو اختصاص حروف الجرّ والنّداء بدخولها على الاسم فقط، أو اختصاص أدوات العرض والتّحضيض والشّرط بدخولها على الفعل، كقوله تعالى:" إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي"[١]، فدخلت " يا" على الاسم، وكذلك الحرف " إلى" دخل على الضّمير وهو ياء المتكلّم. وكقوله تعالى :" يا أيها الإنسان ما غرّك بربّك الكريم"[٢]، وكقوله تعالى :" ومن يتوكّل على الله فهو حسبه" [٣]، حيث دخلت " منْ" أداة الشّرط على الفعل يتوكّل. ومثل :" هلاّ أكرمت رفيقك" هلاّ: أداة تحضيض دخلت على الفعل أكرمت. وقد اصطلح علماء النّحو على تسمية هذه الأدوات بحروف المعاني، فألّفوا فيها الكتب الكثيرة وغُطّيت بشكل كبير من خلال مصنّفاتهم في كتب العلل والعوامل، والحروف، وغيرها.

إذن فالاختصاص بهذا المعنى " الاصطلاحي" يشكّل جزءاً مهماً من موضوع هذه الدراسة، وإن كان لا يغطّي فكرتها كاملة، رغم إشباع موضوع اختصاص الحروف كثيراً في مؤلفات النّحاة المتقدّمين والمتأخّرين. أمّا الجزء الثّاني المكمّل لفكرة ومفهوم " الاختصاص" ، والذي لا يقّل أهميّة عن الأوّل فهو " اختصاص الفعل التّام" في الدُّخول على الاسم" الفاعل ونائبه"، و"اختصاص الفعل النّاقص" في الدّخول على الجملة الاسميّة، ويظن الباحث أنّ هذا الجانب– اختصاص الفعل– لم يناقشه نحاة العربيّة بما فيه الكفاية، ولم يحظَ بما حظي به " اختصاص" الحرف، ولذا سيحاول أن يسلّط الضوء عليه، ويغطّي الفجوة قدر ما يستطيع بإذن الله تعالى.

– أن يزاد على الجار والمجرور معنى جديد يتصل بهما، مثل:" سرق من بيت مهجور"، أو أن يزاد على معنى المصدر معنى يجعله مفيدا كاختصاصه بالوصف مثل:" احْتُفِل احتفال عظيم" أو

---

[١] ٥٥/ آل عمران.
[٢] ٦/ الانفطار.
[٣] ٣/ الطلاق.

بالإضافة، مثل :" مشيت ليلاً مشية الخائفين" أو بيان العدد، مثل:" نُظِرَ في الأمر نظرتان" ، " نظرتان " تدلّ على العدد.

– هو أن يزاد على الظرف معنى جديد بحيث يزال إبهامه، كالاختصاص بالوصف، مثل :"مضى يومٌ جميل"، أو بالإضافة، مثل:" سهرنا ليلة القدر حتى الصّباح"، أو بالعلميّة، مثل: "صمتُ شهر رمضان".

– هو تعلّق النّعت بالمنعوت. كقوله تعالى:" كذلك أنزلناه آيات بيّنات" [١]، وله تسمية أخرى هي: "اختصاص الناعت[٢] ".

– من معاني " اللّام" حرف الجرّ، فيفيد تخصيص شيءٍ لآخر، كقوله تعالى:" لله الأمر من قبل ومن بعد"[٣] و " إلى " ، كقوله تعالى:" وألقوا إلى الله يومئذ السلم"[٤].

أما مفهوم الاختصاص في موضوع هذه الدراسة فيمكن القول فيه: إنّ فكرة الاختصاص مرتبطة بطبيعة العامل القائمة على أنّ " التّحكم الإعرابي " إنّما يكون باقتران لفظ بلفظ آخر أو أكثر، واقترانهما يكون على نحو يؤدي إلى اختلاف الإعراب، فجعل اللفظ أو ما هو في حكم اللفظ الأول عاملاً، و الألفاظ التي يلحقها الإعراب معمولة[٥].

ومن أشكال التّلازم والاقتران المنبثقة عن هذه الفكرة، ما نجده بين الفعل والفاعل دائماً إذ لا يمكن أن نأتي بفعل دون أن يقترن بفاعل بشكل تلازمي ، وبين الحرف و ما بعده بشكل غير دائم. حتى قيل:" إن الفاعل كجزءٍ من آخر الفعل"[٦]، " ويقصدون بذلك تلازمهما إذْ لا بدّ لكل فعل من فاعل سواء ذكر الفعل في صورة الظاهر مثل : جاء عليٌ، أو ذكر في صورة الضّمير مثل: كتب

---

[١] ١٦/الحج.
[٢] ٤/ الروم.
[٣] ٤/ الروم.
[٤] ٨٧/ النحل.
[٥] منى إلياس، " القياس في النحو" مع تحقيق باب العسكريّات لأبي علي الفارسي ، دار الفكر، دمشق ، ١٩٨٥م ، ص(٢٩).
[٦] العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ) " المتبع بشرح اللمع"، تحقيق: عبد الحميد حمد الزوي، ط ١، قاريونس، بنغازي، ١٩٩٤م، ج١ ،ص(٢٤٤).

(هو)، وكتبوا، وأنتِ تكتبين أو لم يذكر فقدّر مستترا كما في قولنا : محمدٌ حضر، أي هو، وهنـد حضرت، أي هي"[١].

واختصاص الفعل دائما يجعله يؤثر في كلّ الحالات ولهذا فهو عامل قوي اعتبره النحاة أصلا في العمل[٢]،والعمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف بدليل أن الأفعال كلّهـا عاملـة وأمّا الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدل ذلك على أن العمل كحق للأصالة إنما هو للفعل [٣].

ويلي الحرف الفعل في العمل ؛ لأنه لا يؤثر فيما يليه دائما ، بل يكون له عمل عندما يماثـل الفع في اختصاصه ، وبذلك يكون الاختصاص علة من علل العمل .

فعندما استقرأ النحاة الحروف وتأملوها وجدوا فيها ما يعمل كما وجدوا فيها قبيلا آخر مهملاً ، ثم تأملوا العاملة ، فإذا الحرف إن اختص باسم أو فعل عمل وإلا فلا [٤].

فتجزم لم وأخواتها المضارع ؛ لاختصاصها بالفعل [٥]، وتنصب (أنْ) الفعل ؛ لاختـصاصها من جهة وشبهها بـِ (إنّ) وأخواتها من جهة أخرى ، وحملت على (أنْ) بقية حـروف البـاب ، وكان الأصل فيها أن تجزم وإنما نصبت للشبه بـِ (إن) [٦].

وعملت في وبقية حروف الجر الجر بالاسم؛ لاختصاصها به ، ونصبت إنّ وأخواتها الاسم ؛ لأنها اختصت من جهة وأشبهت الفعل من نواحٍ عدة . وكان الأصل فيها أن تجر لكـن نـصبت

---

[١] عبد الحميد طلب، " تاريخ النحو وأصوله" ، تقديم : عبد السلام هارون ، مكتبة الشباب ، مصر ، د.ت ، ص (٢٨٤).

[٢] الأصل : أول يبنى عليه ثاني والفرع : ثان يبنى عليه أول . انظر : الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ)، رسالتان في اللغة، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٤م، ص(٧٣).

[٣] ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت ٦٦٩ هـ)، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية ، مطبعة مديرية الكتب بالطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،١٩٨٠م ، ج١٠ ، ص (٤٢٢).

[٤] السيوطي ، جلال الدين (ت٩١١ هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبدالسلام هارون ،وعبدالعال سالم مكرم ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م، ج١، ص(٢٧).

[٥] انظر : تفصيل علة عملها الجزم ، في كتاب الأنباري ، أبي البركات عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ)، أسرار العربية ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، ط١، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٥م، ص (٢٩٢،٢٩٣).

[٦] الشبه أحد أنواع القياس ، ويقصد به حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . انظر : طاهر سليمان حمودة ، القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج ، الدار الجامعية ، مصر ،١٩٩٢م ، ص(١٢٤).

للشبه ، وقدم منصوبها على مرفوعها ؛ لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب ، فعكسه عمل غير الطبيعي [١]. وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا إلى الفرق بينهما وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر ، أو تنبيهاً بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا في الفعل[٢].

وأما الحروف التي تعمل بعلة الشبه دون الاختصاص كـ (ما) و (لا) فإنها تعود لأصلها من عدم العمل ؛ لعدم الاختصاص عند فقدانها لشرط من شروط عملها ، أي عند خروجها عن الحالة الخاصة التي جعلتها تعمل ؛ لذا نجدها تعمل على صفة ولا تعمل على صفة أخرى [٣]، فمن أخذ بلغة بني تميم مثلاً ؛ فلأنهم لا يعتبرون الشبه في ما وبالتالي لا يعملونها؛ (لعدم الاختصاص)[٤].

وهذه الحروف التي تعمل للشبه فقط ينطبق عليها أصلان من أصول النحو:

الأول : عدم العمل لعدم الاختصاص .

والثاني : العمل للشبه ؛ لذا وجدناها تعمل عند قبيلة ولا تعمل عند أخرى ، هذا من جانب ومن جانب آخر الشبه قائم بينها وبين غيرها في "النفي" .

وهذا يقودنا إلى أن (تحديد العوامل وتعليل سبب العمل فيها لا يقتصر على مفهوم الاقتضاء الدلالي ، أو التشبث المعنوي بين العامل والمعمول ، فهناك أسباب أخرى اعتدها النحاة وجعلوها معايير مطردة في تعليل العمل ، وضبط العلاقة بين العامل والمعمول منها كالتشابه اللفظي بين عامل فرعي وعامل أصيل)[٥].

---

[١] انظر: الرضي الأستراباذي (ت٦٨٨ هـ)، شرح الرضي على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، ط٢ ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي، ١٩٩٦م ، ج٤، ص(٣٣١).
[٢] المصدر السابق ، ص(٣٣١).
[٣] السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، ص (١٩).
[٤] ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت، ج١، ص(١٠٩).
[٥] انظر : لطيفة إبراهيم النجار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة الأردنية، عمان ، ١٩٩٥ م ، حاشية ص(١٩١).

وحول فكرة أو علاقة التّلازم – والاقتران– يقول تمام حسان في ذلك في معرض حديثه عن " القرائن اللّفظية" الثّمانية التي ساقها في هذا الباب، وتحديداً في القرينة السّادسة التّضام"، بعد أن لخّص الوجه الأول للتّضام الذي يعنى– كما يرى– بدراسة الأساليب التركيبية البلاغيّة الجماليّة، وقد أطلق عليه مصطلح (التّوارد) ، وهذا ليس موضوعنا ؛ أمّا الوجه الثّاني الذي استفاض فيه –وهو الذي يقصده الباحث – فيهتمّ بدراسة العلاقات النّحوية والقرائن اللّفظية، وفيه يقول:" المقصود بالتّضام: أن يستلزم أحد العنصرين التحليليّين النّحويين عنصرا آخر فيسمى التضام هنا " التلازم"، أو يتنافى معه فلا يلتقي به و يسمى هذا "التّنافي"، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر ، فإن هذا الآخر قد يدل بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدلّ بمبنى عدمي على سبيل التّقدير بسبب الاستتار أو الحذف" [1]، وهذا هو المعنى الذي قصد إليه تمام حسان بهذه الدراسة .

إذن، يتضح مما سبق أن "التلازم" و" الاقتران" هما لبّ مفهوم " الاختصاص".

ولتوضيح فكرته يقول : إن التلازم إمّا أن يكون بالمبنى الوجودي وهو المذكور، وإما أن يكون بالمعنى العدمي وهو لا يتحقق بعلامة، والملاحظ أن الأكثر في أمن اللّبس أن يكون نتيجة الذكر على طريق الافتقار أحيانا كما في تلازم الموصول صلته، و تطلب كلا وكلتا مثلاً مضافا إليه مثنى، ويطلب العائد مرجعا. والتلازم بين حرف الجر ومجروره ، والنواصب والجوازم والفعل المضارع – وهذه التلازمات تدخل كجوانب مهمة في تنظير الباحث للاختصاص وتطبيقاته– والمبهم وتمييزه، و واو الحال وجملة الحال، وحرف العطف والمعطوف، الذي لا يصلح شرطاً والحرف الرابط وهلمّ جراً... ويتّم الذّكر أحيانا أخرى على طريق الاختيار فتذكر الضميمة إذا لم تعن القرائن الأخرى على تقديرها، وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدّالة عليها؛ لقصد الإيجاز والانصراف عن إطناب غير مطلوب.

---

[1] تمام حسان، " اللغة العربية معناها ومبناها"، طبعه ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م، دار الثقافة- الدار البيضاء، ص(٢١٦،٢١٧) .

يقول ابن مالك:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر[١].

فالتلازم والاقتران بين الفعل وفاعله لا يكون في حالة ظاهرية وجودية فقط، وإنّما قد يستتر الفاعل، وهذا لا يلغي التلازم بينهما، فهذا الاستتار لا يكون إلاّ لحاجة يفرضها السياق.

و لا يكون الاستتار العلامة التي يتحقق بها المبنى الذي يشير إليه تمام حسان في حديثه عن التضام إلاّ بقرينة، فتكون القرينة في الماضي في وضع صورة الفعل الذي استتر فيه الضمير بإزاء صور الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة، فتكون المقابلة (أي القيمة الخلافية أو المخالفة) أساساً لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة فعله دون الحاجة إلى ذكر الضمير. ودلالة الفعل بصورته الإسنادية في نطاق الجدول على ضمير ما، هو التفسير المضبوط لما قصده النحويون كما زعم البعض. على أن الاستتار في السياق لا يتكل على الصورة في الجدول فحسب، وإنّما يعزّزه أيضاً وجود في الجملة (وهو العامل اللفظي) يدل على خصوص المستتر. فالفاعل يذكر اختياراً مع بعض صيغ الماضي لدلالة القرائن عند الاستتار، أما في المضارع فإن حروف المضارعة تفيد المعاني التي تؤخذ في الماضي من الضمائر المتّصلة، فإذا استتر الضّمير في المضارع، فإن خرف المضارعة يكون إحدى قرائن تقديره بل أهم هذه القرائن. والاستتار في الأمر صورة واحدة هي المخاطب المفرد. فوقوفها بإزاء بقيّة الصور يدل من طريق القيمة الخلافيّة على خصوص الضّمير المستتر. وهكذا تعين القرائن كالقيمة الخلافيّة، والرّبط بالمرجع، وحروف المضارعة على تحديد معنى الضّمير المستتر. ويكون الاستتار في ضمير الفاعل ونائب الفاعل واسم كان[٢].

---

(١) انظر: تمام حسان، " اللغة العربية معناها ومبناها"،ص(٢١٧ ، ٢١٨)،بتصرف

(٢) المرجع السابق، ص(٢١٨) بتصرف، وانظر : كلام حسّان حول فكرة " الإلصاق،" ومتى يكون " الاستتار" مطردا(واجبا) ، ومتى يكون غير مفرد(جائزا) .

وأما عن فكرة التّلازم في الأدوات فيرى تمام حسان أن بعضها يتطلّب الأسماء كـ (ليتما)، وإذا الفجائية، وإن وأخواتها ، والنّواسخ الأخرى الدّاخلة على الجملة الاسميّة، وبعضها يتطلّب الأفعال كإن، ولو، ولولا، ولوما، وأل، وكذلك تنقسم بحسب الدّخول على المفردات، والدّخول على الجمل، ولكل أداة معناها في التّعليق النّحوي، ولكن قرينة الأداة ككل قرينة أخرى لا تقف وحدها في نظام إفادة القرائن، وإنّما تكون إفادتها في إطار مبدأ عام أطلق عليه تمام حسان مبدأ" تضافر القرائن" الذي اعتبره بديلاً عملياً على ما سمّاه بخرافة العامل[١].

ففكرة " التضام " التي تحدث عنها تمام حسان ليست مرتبطة بالعمل النحوي ، بل هو يراها مع مبدأ " تضافر القرائن " بديلاً عن فكرة العامل ، ولذلك فإن فكرة "التضام" عند تمام حسان لا تستلزم ضرورةً العمل ، ولا تقابله بالضرورة في كل حالة ، فقد أبدل تمام حسان علاقة الاختصاص بـ " التضام " بين لفظين أو أكثر ؛ لأنه ينكرها كما ينكر العامل ، ويأخذ بتفسير العلامات النحوية على أساس ظاهر النص (أي الشكل) دون الأخذ بما هو خارج النص ، كالعامل والاختصاص والتقدير والتأويل والاستتار...إلخ ؛ لأنه متأثر بنهج المدرسة الوصفية في دراسة اللغة ، خاصة في بداياته ، فانطلق تمام حسان في تأليفه لكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" من مبادىء المدرسة الوصفية التي لا تلقي بالاً لما هو خارج النص من تأويل وتقدير وتعليل ، بينما يرى الباحث أن فكرة "التضام" غير ما جاءت عليه عند تمام حسان ، فهي من السمات التي تقوم عليها علاقة الاختصاص ؛ لأنه أينما وجد عامل لفظي (مختص) وجب وجود المعمول (المخصوص) وتضامه معه (شكلاً) وتأثير اللفظ الأول في الثاني بسبب اختصاصه ، ولا ينفصل هذان اللفظان عن بعضهما أو يتقدم أحدهما عن الآخر إلا لحاجةٍ يقدرها السياق . فالاختصاص بذلك يستلزم التقدير والتأويل والاستتار والتعليل على عكس ما يرى تمام حسان وغيره ممن لا

---

[١] انظر: تمام حسان ، "اللغة العربية معناها ومبناها" ، ص (٢١٩، ٢٢٠) بتصرف .

يؤمنون بالعامل وما هو خارج النص ، ويعتقد الباحث أنه لا غنى للمشتغلين في التقعيد والتقنين النحوي عن هذه القضايا في التوجيه والتفسير اللغويين .

فإذا كانت القرائن الأخرى بحيث تغني عن ذكر الأداة فلا تكون بمفردها مناط المعنى، فإن النّص حينئذ يمكن أن يؤمن فيه اللّبس بدون ذكر الأداة، فمن ذلك التّلازم الذي بين همزة التّسوية وبين" أم" ، يجعل " أم" هذه قرينة على الهمزة، فيستغنى أحيانا عن الهمزة بقرينة ذكر" أم" نحو:" سواء علي قمت أم قعدت". والأمر كذلك مع همزة التعيين نحو:" قائم زيد أم قاعد" ، وبذا يكون الاستفهام قد تمّ بدون الأداة. وقد تغني النغمة عن الأداة كما في قولك عند عرضك الطعام على مخاطب: "تأكل؟" والمعنى المراد " ألا تأكل؟" ، وقد يستغنى عن أداة النداء بقرينة قصده ونغمته أيضاً[١].

إذن فعلاقة " الاختصاص" القائمة على التضام بين لفظين أو أكثر، وعمل الأوّل في الثاني من خلال تلازمهما تكون في حالتي " الوجود" الظاهري المباشر، أو " العدم" بطريقتي الاستتار أو الحذف لأحد اللّفظين المتلازمين العامل أو المعمول. فكما كان " الاختصاص" في الحالة الأولى شرط عمل اللفظ الأول فيما بعد قائماً على التّلازم والاقتران، فإن شرط هذا العمل لا يلتقي في الحالة الثّانية (العدم)؛ لأن قرينة ما ستدل على المستتر أو المحذوف، إمّا أن تكون قرينة لفظية أو نغمية أو غيرهما من القرائن. فمهما كان نوع القرينة نستطيع القول: إن القرينة الدالة على المستتر أو المحذوف هي " قرينة" السّياق، وبوجود هذه القرينة يصبح اللّفظ المستتر أو المحذوف بمثابة الموجود ويتمتع بفضلها بكامل حقوقه التركيبيّة نحوياً وبلاغياً.

ومن باب ذكر الشيء بضده ؛ ليكتمل بذلك الجزء النّاقص من الصّورة ، فإن " التّنافي" يذكر مقابلاً للّتضام عند تمام حسان، فيقول فيه " والتّنافي عكس التضام وإن أدخلناه تحته باعتباره

---

[١] تمام حسان ، "اللغة العربية معناها ومبناها" ، ص (٢٢٠) .

قسيما للتّلازم. وهذا التّنافي قرينة سلبيّة على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر. فإذا وجدنا التّنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها، وإذا وجدنا المضمر استبعدنا نعته، وإذا وجدنا "إن" المكسورة الهمزة مخفّفه من الثقيلة استبعدنا المضمر أن يكون اسماً لها، وإذا وجدنا " كلا" و "كلتا" استبعدنا فيما أضيف إليهما أن يكون مفرداً أو جمعاً أو نكرةً، وإذا وجدنا "ذو" استبعدنا فيما أضيف إليها أن يكون ضميراً، وإذا وجدنا حرف الجر استبعدنا فيما يتلوه أن يكون جملة محكيّة، وإذا وجدنا أداة النّداء لم نتوقّع بعدها الاسم المقترن بأل إلا بواسطة " أي" ، وإذا وجدنا لولا استبعدنا أن يكون لمبتدئها خبر وهلمّ جراً. وهكذا يكون التّنافي قرينة لفظيّة سلبيّة لا إيجابيّة" [١].

ويشير الباحث هنا إلى أن الاختصاص يكون في مجالين:

الأول: مجال النظرية النّحوية، وما حاول الباحث أن يقدّمه لمفهوم " الاختصاص" يدخل في هذا الإطار ، فالاختصاص بذلك يكون فرعاً للعامل، أو نظرية فرعيّة على النّظرية الأصل/ العامل التي تعتبر أصلاً من أصول النّظرية النّحوية العربيّة- كما أسلف- وسيأتي الباحث فيما بعد على بيان علاقة "الاختصاص" القائم على " التلازم" و" الاقتران" من خلال " التضام" بالعامل وبعض القواعد النّحوية القياسيّة التّي تنظّم علاقة الأصل بالفرع، أو العكس على اعتبار أن " الاختصاص" أو " العامل" علّة من علل النّحو، وذلك بغية توسيع قاعدة مفهوم الاختصاص؛ لتصبح جليّة شاملة.

الثاني: مجال الإعراب، وهو مجال تطبيقي يعنى ببيان آثار العوامل المختصّة (كعوامل لفظيّة) على المعمولات، ومنه درس النّصب على الاختصاص والنّعت المقطوع، وقد بين الباحث الأمر آنفاً.

---

[١] تمام حسان، " اللغة العربية معناها ومبناها"، انظر: الشجرة التي لخص فيها فكرة " التضام" مقسمة إلى : التلازم (موضوعنا المباشر) ، والتوارد، والتنافي، ص(٢٢٢)،بتصرف.

وبعد الذي تقدّم يؤكدّ الباحث على : أنّ " الاختصاص" اصطلاحا : تلازم أو اقتران بين كلمة و ما بعدها ينتج عنه تغيّر في الكلمة الثّانية غالبا. فهو اقتران بين عنصرين من عناصر تصنيف الكلمات في العربية، ينتج عنه تلازم بينهما في الوجود والعدم، مثل اختصاص الفعل التام بالدخول على الفاعل والمفعول، وتحكمه بهما إعرابيا، فيرفع الأول، وينصب الثاني. واختصاص الفعل الناقص بالدخول على الجملة الاسمية فيما أصله مبتدأ وخبر، فيرفع الأول، وينصب الثاني. واختصاص حروف الجزم والنصب بالدخول على الفعل، واختصاص حروف النّداء والجرّ بالدّخول على الاسم . ولكن في حالة دخول " لام التّعليل" – وهي من حروف جرّ – على الفعل كما في: "لتلعبَ الكرة "، فإنا نضطر هنا إلى " التّأويل" من خلال تقدير (أن المضمرة) بعدها عند نصب الفعل المضارع بها، عملاً بمبدأ " الاختصاص" في نظرية النّحو.

ومن ثم نستطيع القول إن مفهوم الاختصاص كما عرضه الباحث يشكل نظرية فرعية تضبط عمل الألفاظ المختصة بما يليها – من خلال التلازم والاقتران – وتراصها بعضها مع بعض فيما يعرف بـ"التضام" ، وبهذا تتسق مع ما توصل إليه جمهور العلماء ، وتستند إلى أصل من أصول نظرية النحو ، وهي نظرية العامل ، وتعد فرعا من فروعها .

ثانياً: "الاختصاص " في كتب النّحو :

عرضت كتب النّحو للاختصاص في الحروف والأدوات بشيء من التفصيل أحياناً، وبإشارات عابرة أحياناً أخرى .

ولمّا كان "الاختصاص" علّة من علل العمل – والعوامل نوع من التّعليل– فقد كانت مظانُّ الحديث عن العامل ،ونشأته، وتطورّه كتب العلل في تّراثنا النحّوي الممتدّ، وقد تناول أصحاب هذه المؤلفات عمل كلٍّ من الفعل (وهو أصل في العمل) ، والاسم والحرف (وهما فرعان في العمل)، واعتبروها من العوامل اللّفظيّة في الكلام، واتّفقوا بالإجماع على عمل الفعل ، واختلفوا في عمل الاسم والحرف واختصاصهما.

ولذا؛ فسيأتي الباحث الآن على ذكر بعض هذه المؤلّفات على سبيل المثال لا الحصر ، ثمّ نعرض لطائفةٍ من نماذج التّعليل بالاختصاص ، وبعض ما أشار إليه النّحاه في موضوع " الاختصاص " .

١. الاختصاص في كتب العلل والعوامل :

من أقدم النّحاة الّذين نُسب إليهم التّعليل – وإن لم يؤلّفوا فيه – : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري (ت ١١٧هـ) فأوّل ما وصلنا من توجيهاته النّحوية المتناثرة في كتب تراجم النّحاة والطّبقات ومعاني القرآن وغيرها ، قد تدلّنا على أنّ تعليله يعني مجرّد توضيح العلل الأولى، أي القرائن الّتي توجّه السّياق إلى توجيه معيّن يحتاج إلى مسوّغ ، ومثاله ما جاء عنه أنّه قرأ :"... صادٍ" بالكسر والتّنوين على القسم كما تقول: اللهِ لأفعلنّ ، على إعمال حرف الجّر – وهو حرف مختص بالأسماء – وهو محذوف لكثرة الحذف (علّة الحذف) في باب القسم" [١].

---

[١] القيسي : أبو محمد مكي بن أبي طالب (٣٥٥- ٤٣٧ هـ)،" مشكل إعراب القرآن " ، ط ٤ ، حاتم صالح الضامن ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٨م ، القسم الأول ، ص (٦٦٢).

ثم رأينا ظهور أول كتاب في التعليل في وقت مبكر ، وأول كتاب في نقد التعليل ، وكلا الكتابين – وهما علل النحو ، ونقض علل النحو – لأبي علي الحسن بن عبدالله الأصفهاني [١].

ثمّ يأتي أبو علي محمّد بن المستنير المعتزلي البصري(ت ٢٠٦هـ) المشهور بقطرب، فيضع كتاب" العلل في النّحو "[٢].

وكان للعوامل – وهي نوعٌ من التّعليل كما أشرنا – نصيبٌ في التأليف ، حين سبق الكوفيّون إليها ، فألّف فيها لأوّل مرّة أبو طالب المكفوف صاحب الكسائي كتابا في " حدود العوامل والأفعال واختلاف معانيها " [٣] . ثمّ أعقبه أبو عبد الله هشام بن معاوية الضّرير (ت٢٠٩هـ) صاحب الكسائي أيضاً فألّف كتاب " العوامل " [٤].

وعلى الرُّغم من أنّ الكوفيّين أسبق من البصريّين في تخصيص كتب للعامل، إلاّ أنّ فرضيّة العامل نفسها هي من أفكار البصريّين، إذ إننا نجد في أوّل كتاب سيبويه (١٨١ هـ) قوله في تجريد هذه النظريّة: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة، وهي تجري على ثمانية مجارٍ،على النّصب ، والجّر ، والرّفع، والجزم، والفتح، والضّم، والكسر، والوقف... وإنّما ذكرت لك ثمّانية مجار؛ لأُفرّق بين (ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه) ، وبين (ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه) لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل الّتي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف: حرف الإعراب "[٥].

---

[١] خالد الكندي ، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، ط ١ ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧ م ، ص(١٤٤) .

[٢] المرجع السابق، ص(١٤٦).

[٣] هذا ما ذكره الزبيدي في : طبقات النحويين واللغويين، ص(١٣٥)، وأمّا القفطي فذكر أن اسم كتابه هو "الحروف العوامل والأفعال واختلاف معانيها". انظر : أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، إنباه الرواه على أنباه النحاة ، تحقيق : محمد ابو الفضل إبراهيم ،الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة، ج٤، ص(١٢٤) .

[٤] انظر : الفيروز أبادي ، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ) ، البلغة في تراجم أئمة اللغة ، تحقيق : محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م ، ص(٢٣٦).

[٥] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ)،" الكتاب "، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ، ١٩٦٦ م، ج١، ص(١٣).

ويمر الزمن ، وتتوالى مصنفات التعليل النحوي ، ويتوالى الاهتمام بها ، ومنها "علل النحو" للمازني ، و"المقتضب" للمبرد ، و"المختار في علل النحو" لابن كيسان ، و"الايضاح في علل النحو" للزجّاجي ،وهو أول كتاب يقسم العلل ويجردها ، و"الإغراب في ضبط عوامل الإعراب" للجزري .

ومن مؤلفات التعليل في القرن الرابع الهجري غير تلك التي ذُكرت ، حيث إن هذا القرن شهد حركة كثيفة في هذا المضمار ، "مختصر عوامل الإعراب" لأبي علي الفارسي ، و"علل النحو" لابن الورّاق ، و"تقسيمات العوامل وعللها في النحو" للفارقي .

ومن أشهر أعيان هذا القرن ابن جنّي ، صاحب "الخصائص" الذي تعددت مباحثه في أصول النحو والقياس والتعليل .

ثم يأتي القرن الخامس الهجري ومن مؤلفاته : كتاب "تعليل القراءات السبع" للمهدوي ، وفي هذا القرن كذلك العلامة البارزة عبدالقاهر الجرجاني ، الذي جمع العوامل اللفظية والمعنوية وعددها في كتابه "العوامل المئة" ، ثم وضع كل من المجاشعي "العوامل والهوامل" ، والصيمري "التبصرة" [١].

وفي هذا القرن – السادس الهجري – يأتي الباحث على ذكر رجلين كان كل واحد منهما نقيض الآخر.

أمّا الأول : فهو ابن الأنباري صاحب أشهر كتب أصول النحو والخلاف والتعليل وهي : "لمع الأدلة" ، و"الإغراب في جدل الإعراب" ، و"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" ، و"أسرار العربية" .

---

[١] انظر : خالد الكندي ،التعليل النحوي ، ص(١٥٣)، بتصرف.

والثاني : هو ابن مضاء القرطبي ، صاحب الكتاب المشهور الرد على النحاة ،الذي دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل ، وإلغاء العلل الثواني والثوالث وإبقاء العلل الأولى ، وقد اعتنى به مجددو النحو ودعاة تيسيره .

وفي نهاية القرن السادس نجد الدينوري يضع مصنفا بعنوان ثمار الصناعة في النحو ، تحدث فيه عن أنواع العلل . ثم يأتي المطرزي في كتاب مختصر المصباح في النحو ، والعكبري صاحب اللباب في علل البناء والإعراب ، وهو أضخم كتاب باقٍ في العلل ، ويأتي ابن خروف ليرد بكتابه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو"، على ابن مضاء في الرد على النحاة ، وها هو الشريشي يكتب "شرح الإيضاح" لأبي القاسم الزجّاجي .

ولم تتوفر في القرنين السابع والثامن الهجريين مؤلفات أضافت على ما سبقها ، ثم يأتي في نهاية القرن التاسع الهجري وبداية العاشر السيوطي بـ "الاقتراح في أصول النحو" ، و"الأشباه والنظائر في النحو" ،و"المزهر في علوم اللغة وأنواعها" ، يجمع ويكرر ما جاء به السلف .

وفي القرن العاشر الهجري نقع على كتاب بعنوان "إظهار الأسرار" في النحو لمحمد بن بير ، ويليه بقرن مصنفان : "الكليات" للكفوي ، وهو متنوع الأغراض يتحدث فيه عن أصول النحو والعلة النحوية، والقياس، والأصل والفرع وغيرها .

وآخرها "ارتقاء السيادة" لحضرة شاه زادة، ليحيى الشاوي، وهو خاتم كتب أصول النحو القديم – إلى الآن – وهو مجرد ناقل للخصائص والاقتراح.

أمّا المحدثون الذين كتبوا في التعليل النحوي ، فيذكر الباحث منهم حسب التسلسل الزمني:

إبراهيم مصطفى صاحب "إحياء النحو"، وشوقي ضيف في تحقيقه لكتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي ، و"المدارس النحوية" ، و"مقدمة تحقيق الإيضاح في علل النحو" للزجّاجي ، و"تجديد النحو" ، و"تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده" ،و"تيسيرات لغوية" .

و إبراهيم أنيس في: "من أسرار اللغة" ، و"الأصوات اللغوية" ، ومهدي المخزومي في: "في النحو العربي نقد وتوجيه" ، وغيرها .

وتمام حسان في: "مناهج البحث في اللغة" ، و"اللغة العربية معناها ومبناها"، وغيرهما. وجميل علوش في: "ابن الأنباري وجهوده في النحو" ، ومحمد خير الحلواني في: "أصول النحو العربي"، وخليل عمايرة في: "العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي" ، وغيرها .

ومُنى إلياس في: "القياس في النحو"، ومحمود جاسم الدرويش في: تحقيق "علل النحو" لابن الورّاق، ومحمود أحمد نحلة في : "أصول النحو العربي"، وجلال الدين ثابت في: "التعليل اللغوي عند الكوفيين"، ومصطفى التوني في: "علل التغيير اللغوي"، ومفرح السيد عبد البر في: "علل النحو العربي بين التراث النحوي وعلم اللغة الحديث"، وسعيد جاسم الزبيدي في: "القياس في النحو نشأته وتطوره"، وغيرهم ...

و بعد هذا المسح لطائفة كبيرة من كتب "العلل والعوامل" قديماً وحديثاً ، سيعرض الباحث بعضاً من نماذج التّعليل بالاختصاص عند سيبويه، ومنها :

- جاء في" الكتاب " : خشنت بصدره، فالصّدر في موضع نصب، والباء- وهو حرف اختصاص- قد عملت الجر، ومثله: "قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم"[1] ، إنّما هو كفى اللهُ، ولكنّك

---

[1] ٩٦/الإسراء ، ٤٣/الرعد .

لمّا أدخلت الباء- وهو حرف جرّ مختص بالاسم - عملت والموضع موضع نصب والمعنى معنى النّصب، وهذا قول الخليل رحمه الله [١].

- وفي نموذج آخر لسيبويه يقول : وسألته "- أي الخليل- : عن (أيّهم) لمَ لم يقولوا أيّهم مررت به؟" فقال: لأنّ أيّهم هو حرف الاستفهام لا يدخل عليه الألف. وإنّما تركت الألف استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء. ألا ترَى أنّ حدّ الكلام أن تؤخّر الفعل، فهي نفسها بمنزلة الابتداء، فإن قلت: أيهم زيداً ضرب؟ قبح كما قبح في متى ونحوها. وصار أن يليها الفعل هو الأصل؛ لأنّها من حروف الاستفهام، ولا يحتاج إلى الألف، فصارت كمتى وأين. وكذلك مَنْ، وما؛ لأنهما تجريان معها ولا تفارقها. تقول: مَنْ أمَةُ الله ضربها؟ وما أمَةُ أتاها؟ نصب في كلّ ذا ؛ لأنّه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى" [٢].

ويستطيع الباحث أن يعلّق على ما جاء به سيبويه بقوله : إنّ موالاة الفعل لحرف الاستفهام كانت من قبيل الأولى ؛ لإيجاد تراكيب لغويّة قويّة غير مستقبحة . فأن يأتي بين أداة الاستفهام والفعل اسم ليس هو الأصل ، وهذا لا ينفي فكرة الاختصاص والعمل تماماً ، فقد اشترط النحاة في عمل الحرف "الاختصاص" ، وهما نلاحظ خروجاً على هذه القاعدة ؛ بسبب خاصية (الاشتراك) في دخول الحرف على الاسم والفعل معاً ، كما قالوا في (إنْ) الشرطية التي يفترض أن يليها الفعل فيجزم إذا كان مضارعاً ، ومع ذلك قد يلي (إنْ) الاسم كما في "وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره" هذا لم ينفِ عن (إنْ) أن يأتيَ المضارع بعدها ويحمل علامة جزم .

- ومن نماذج التّعليل عند العكبري (في القرنين السادس والسابع الهجريين) في "اللّباب " بعلّة " الاختصاص" . قوله:"...وإنّما عملت هذه الحروف ؛ لاختصاصها بضرب من الكلام،

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١،ص(٨٥،٨٧) . وانظر : تعليق مازن المبارك على ذلك في : " النحو العربي ، العلة النحوية: نشأتها وتطورها" ، دار الفكر ، بيروت / القاهرة ، ط٣ ،١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م ، ص (٥٤-٥٥) بتصرف.

[٢] المصدر السابق ، ج١ ، ص (٦٤) . وقد أورد ذلك مازن المبارك ، "النحو العربي" ، ص (٥٤،٥٥) .

واختصاص الشيء بالشيء دليل على قوّة تأثيره فيه، فإذا أثّر في المعنى أثّر في اللّفظ؛ ليكون اللّفظ حسب المعنى؛ فأمّا " لام التّعريف " فلا تعمل مع اختصاصها ؛ ولأنّها صارت كجزء من الاسم ؛ ولأنّها تعين المسمّى كما تعينه الأوصاف، وهذان شرطان يمنعان الحرف من العمل ولو كان مختصاً، وأمّا " السّين " و " سوف " فلم يعملا – وهما مختصّان بالفعل المضارع – ؛ لأنهّما كجزء من الفعل – وهنا أيضاً سبب المنع هو نفسه – إذا كان الفعل دالاً على الزّمان ، وهما يخصّصانه حتىّ يدلّ على ما وضع له. وهما من الفعل بمنزلة فعل موضوع دالٍّ على الزّمان ، وهما من غير إشراك ، وأمّا " قد " فتدخل على الماضي والمستقبل ثمّ إنّها تقرّب الماضي من الحال ، وهذا تأثير في زمان الفعل ، فصارت كالسين "[1].

ومع أن العُكبري أعطى هنا توضيحاً للاختصاص ، وبيّن أنّ اللفظ المختص قد يأتي عاملاً أو غير عامل، حسب ما يقتضيه السّياق والمعنى ، فإنه لم يحط بجوانبه كلّها وكان كلامه على أهميته على سبيل الإشارة للاختصاص ، حيث أنه لم يقدم له مفهوماً شاملاً .

ومن خلال استقراء الباحث لكتب العلل والعوامل خرجنا بالملاحظة الآتية:

– إنّ التّعليلات عند معظم النّحاة الأوائل و الّذين جاؤوا بعدهم وتأثّروا بالنزعة الفلسفية، وبخاصة في القرن الرّابع الهجري وما بعده ، قد التزمت موافقة الإعراب للمعنى، وهذا جليٌّ في حروف أو "أدوات الاختصاص" ، فهي حروف معانٍ في الأصل ، فلم يكن للنّحوي أن يجيز وجوهاً متعددة من الإعراب دون مراعاة اختلاف المعنى بَلْهَ الخروج عنه ، وهذا الاستهداف للمعنى والحرص على سلامته هو الّذي دفع الخليل إلى القول :" والموضع موضع نصب – كما أشار الباحث في نموذج التّعليل الأول عند سيبويه – ؛ لأنّ المعنى معنى النّصب ".وهو الّذي

---

[1] انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ، ج١،ص(٢٠٨).

دفعه إلى ملاحظة اختلاف وجهة الكلام في الآية الكريمة : " ألم ترَ أنّ الله أنزلَ من السّماء مـــاءً فتصبح الأرض مخضرّة "[١].

فقال : هذا واجبٌ ، وهو تنبيه. كأنّك قلت :أتسمع ؟ أنزل اللهُ من السّماء ماءً ، فكان كـــذا وكذا" [٢]. كما دفع الأخفش إلى تعليل نصب "سبحان الله" قياساً على" براءة الله"، و" الحمد لله" [٣]، حسب ما اقتضاه المعنى ، فراح يفسر معناها ، ويستدلُّ عليه ، بل ينظر إلى الجّو الّذي نزلت فيه في مكةَ الّتي استعملت فيها ، فـــ "البيئة والمجتمع" – كما يسّميها علماء اللّغة المحدثون في "نظريّة السّياق " و"علم اللّغة الاجتماعي" – هما اللذان يفرضان أفكاراً محّددة في سياق محّدد ، ضمن لغة يفهمها الوسط الاجتماعي لأصحاب تلك اللّغة.

يقول الباحث إنّ " الاختصاص" ينقسم إلى قسمين ، الأوّل والأكبـــر فيهمـــا هـــو الفعـــل المختصُّ، وهو أكبر وأوسع عوامل اللّغة العربيّة. والثّاني هو الـــحرف المخـــتصُّ ، وهـــو مـــا تعارف النّحاه على تسميته بـــ" حروف المعاني "، أو الأدوات المختـــصّة أو" أدوات وحـــروف الاختصاص" وهي عوامل أقلّ رتبة من الفعل، لأن العمل في الفعل أصل وفي الحرف فرع، وفي العاملين " الفعل والحرف " يقول الباحث: إنهّما حجزا لنفسيهما مكاناً مهماً في التّركيب اللّغوي، حيث إنهّما يمثلانّ ما اصطلح القدماء على تسميته بـــــ " العامـــل اللّفظـــي" ، أو " البـــؤرة " و "المركز" و " المتحكّم " و" المسيطر" "المتسلّط" في " اللّسانيّات الحديثة " . وهذا الجزء الرّئيسي في الجملة – الفعل أو الحرف – لا قيمة له منفرداً ؛ لأنّه لا يؤديّ معنى مفيداً إلا إذا تضامّ مع غيره من الألفاظ داخل السّياق ، والتّراكيب اللّغوية المختلفة، وهذا النّظر هو لبُّ ما قّدمه لنا عبـــدالقاهر الجرجاني في "نظرية النظم"، وحديثه عن "شبكة العلاقات والعلامات " ، وكما هو معروف فقـــد

---

[١] ٦٣/ الحج.

[٢] انظر : الكتاب لسيبويه، ج١ ، ص(٢٢٤) .

[٣] الكتاب ،ج١ ، ص(١٦٣) . وانظر : تفصيل ذلك في المخصص ، لابن سيده ، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : الشنقيطي ، بولاق ، ١٣٢١ هـ ، ج١٦، ص(١٦٣-١٦٥) .

تقاطعت نظرية الجرجاني هذه مع ما جاء به علماء اللغة واللسانيات الحديثة – كدي سوسير وكانْت وتشومسكي وغيرهم – من مصطلحات كـ " سياق الحال "، و"التضام والموقعية " ، وغيرهما من المصطلحات التي لسنا في وارد سردها وتحليلها في هذا المقام .

٢. كتب الحروف والأدوات :

تهتم كتب الحروف بهذا القسم من الكلام ، فكان من الطبيعي أن يكون عمل الحروف واختصاصها أكثف ما يكون عرضاً في هذه الكتب . مثل كتاب " الأزهية " ، و" الجنى الداني " ، و" رصف المباني "، و " مغني اللبيب "، وغيرها .

ولذا؛ سيأتي الباحث على ذكر أشهر كتب الحروف والأدوات ، وبعض النّماذج على "الاختصاص" فيها، مع إبداء بعض الملاحظات الموضوعية والمنهجيّة عليها .

فلو استعرضنا أسماء الكتب المطبوعة أو المخطوطة الّتي انفردت بموضوع حروف المعاني والأدوات المختصة [١]، لوجدنا أنّ بعض كتب النّحويين واللّغويّن المتّقدمة تناولت مثل هذه الموضوعات ، لكنّ مصنّفيها لم يخصّصوا لها كتباً خاصة مستقلة في ذلك، بل جاء الكلام عليها متناثراً ضمن كتب جامعة، كما في كتاب إمام النّحويّن سيبويه ، و"معاني القرآن" للأخفش ، و" المقتضب " للمبّرد ، و" المجالس " لأبي العبّاس ثعلب .. و" الأصول في النّحو " لابن السّراج ، و" اللّمع " لابن جنيّ ، و" المفصّل " للزمخشري وشروحه ، وغيرها الكثير .

ولعل أبا القاسم الزّجّاجي أوّل من أفرد مصنّفاً خاصّاً بحروف المعاني والأدوات، إحساسًا منه بأهميّة هذا الاتجاة ؛ لتعميق البحث فيها ، واستشعاراً بأهميّة سهولة الرجوع إليها عند الحاجة بلاعناء . فسبق بذلك غيره في هذا المضمار، فخلف لنا كتاب "حروف المعاني "، ومصنّفاً آخر هو كتاب "اللامات"، وهو كتاب خصصه مصنفه لبحث اللامات ومواقعها في كلام العرب ،

---

[١] يقول علي الحمد في مقدمة تحقيقه لكتاب" حروف المعاني" للزجاجي،أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق (ت ٣٤٠ هـ) ، **مؤسسة** الرسالة، بيروت - دوار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م ، ص (١٧- ١٩)، بتصرف : " أعني بالأدوات : المفردات، **وهي** الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، موافقة لما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في كتابه "مغني اللبيب" (١٣)، **وموافقة** السيوطي - الذي ذكر - :" وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف". (**الإتقان في علوم القرآن** ١: ١٩) للسّيوطي. فقولنا - والكلام لعلي الحمد- :" أدوات " أشمل في الدلالة من قولنا " حروف" ، وهو مصطلح كوفي .انظر :"معاني القرآن للفرّاء "، ت ٢٠٧هـ) ، ط٣، عالم الكتب ، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ ج١، ص(٥٨) ، وكذلك : مهدي المخزومي ، **مدرسة الكوفة** ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، ط٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ م ، ص(٣١١).

وكتاب الله عز وجل ، ومعانيها ، وتصرفها ، والاحتجاج لكل موقع من مواقعها، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف [١].

خـــلاصة القول بعد تتبّع حركة التّأليف الكثيفة في كتب الحروف والأدوات ومناهجها ، يتضح لنا أنّها قد مرّت بثّلاث مراحل يلخصها الباحث في :

المرحلة الأولى: النّشأة:

وتمثلت في كتاب "حروف المعاني" للزجّاجي – السَّباق في هذا الموضوع – فقد اتـصف نهجه بالعفويّة وعدم ترَتيب تلك الأدوات على أساس بنيتها، أو هجائها، أو موضوعها، وأُخذ عليه أيضاً التكرير والخلط في كتابه، فهو قد يكّرر بعض الأدوات غير مرّة، إذا كان يذكرها أوّل مرّة، ويتحدث عنها حديثاً موجزاً، ثمّ يعود فيعرضها بتفصيل أكثر في موضع لاحق.

وربّما يعود السّبب في ذلك ؛ إلى أن كتابه في تعليم الأدوات لا فـــي نظريـــات الأدوات، وهذا يتضح من تصريحه في خطبة كتابه عندما سُئل عن سبب تأليفه الكتاب. إلا أن فوضى النظام والترتيب لا تلغي أهميّة هذا الكتاب وريادة صاحبه، فقد اتسم– كغيره – بوفرة شواهده، ودقتـــه، ووضوح عباراته، وسلامتها وسهولتها، وطريقته في بحث الأداة، فهو يورد الأمثلة التوضيحية، ثمّ يعزز رأيه بالشّواهد من القرآن الكريم والشّعر العربي الفصيح ، ويورد آراء العلماء، وينقل عنهم، كلّ ذلك بطريقة سهلة مستساغة محبّبة إلى القارئ، وتلك ميزة من ميزات كتب الزّجاجي بـــشكل عام[٢].

---

[١] انظر : حروف المعاني للزجاجي ، ص (١٩) .
[٢] المصدر السابق ، ص (٢٠،٢١) ، بتصرف .

المرحلة الثّانية: النضوج:

وتمثلت فيما جاء بعد الزّجاجي من كتب كـ: "معاني الحروف" للرّماني، و "رصف المباني في شرح حروف المعاني" للمالقي و"الجنى الدّاني في حروف المعاني" للمُرادي من الكتب المتخصّصة في هذا الموضوع، وقد تبين لنا أن مناهجها – ما عدا كتاب الأزهيّة –منظمة ناضجة متسلسلة.

ومن الكتب غير المتخصّصة" "سرّ صناعة الإعراب" لابن جنّي، والصّاحبي في فقه اللغة" لابن فارس، و "فقه اللغة وسر العربيّة" للثعالبي – رغم إيجازه الشديد– وآخرها العلامة الفارقة في هذا الموضوع "مغني اللّبيب" لابن هشام ، وهو الكتاب الأوسع والأشهر، في كتب الحروف والأدوات وعملها واختصاصها ،وقد مثّل القمة فيها نضجاً وتنظيماً .

ومن نماذج التّعليل بالاختصاص أو العمل بالاختصاص في بعض كتب الحروف:

أولاً : يقول المُرادي: " فأمّا المختصّ بالاسم فلا يخلو من أن يتنزّل منه منزلة الجزء لم يعمل كلام التّعريف . وإن لم يتنزّل منه منزلة الجزء فحقّه أن يعمل ؛ لأنّ ما لازم شيئاً ولم يكن كالجزء منه أثر فيه غالباً . وإذا عمل فأصله أن يعمل الجرّ ؛ لأنّه العمل المخصوص بالاسم ، ولا يعمل الرّفع ولا النّصب إلاّ لشبهه بما يعملهما ... وأمّا المختصّ بالفعل إن لم يتنزّل منه منزلة الجزء فحقّه أن يعمل، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم ولا يعمل النّصب إلاّ لشبهه بما يعمله كـ "أنْ" المصدريّة وأخواتها ، فإنّها لمّا شابهت نواصب الاسم نصبت " [١].

---

[١] انظر : المُرادي الحسن بن القاسم (ت ٧٤٩ هـ) ، الجنى الدّاني " في حروف المعاني " تحقيق : فخر الدّين قباوة، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢م ، ،ص (٢٥-٢٧) ،بتصرّف.

وهذا الفهم الدقيق للاختصاص والانتباه له عند المرادي يدل على اهتمامه الشديد فيه، فلا عجب بعد ذلك أن نجده قد أقام كتابه في الحروف مستندا إلى هذه النظرة .

ثانياً : ترد في " المغني " إشارات حول هذا الموضوع كقول ابن هشام في "ليت": "وتقترن بها " ما " الحرفيّة فلا تزيلها عن " الاختصاص " بالأسماء ، فلا يقال ليتما قام زيد ... ويجوز حينئذ إعمالها؛ لبقاء الاختصاص ، وإهمالها حملاً على أخواتها " [١].

وفي " لعلّ " يقول : " وتتّصل بلعلّ " ما " الحرفيّة فتكفّها عن العمل ؛ لزوال " اختصاصها " حينئذ " [٢].

المرحلة الثّالثة: الاستقرار:

ومثلها "مغني اللّبيب" فقد كان قمّة النّضوج في التأليف في حروف المعاني والأدوات، إذ لم يأت بعده مصنف في موضوعه بشهرته واتّساعه، ومنهجيته المنظّمة – كما هو الحال في معظم مؤلّفات ابن هشام – ، وعقليّة صاحبه الفذة، وبعده لم يضف المتأخرون ولا المحدثون من النّحاة واللّغويّين، شيئاً حقيقياً يذكر في حروف المعاني والأدوات المختصّة ، فساد التّكرار، وكثرت كتب الشّروح والحواشي، فصار "مغني اللّبيب " يمثل مرحلة الاستقرار والثبات في هذا الموضوع، وأصبح مع غيره من المصنّفات القديمة – الّتي ذكرها الباحث – مراجع لمن جاء بعده من المصنفين.

---

[١] انظر: ابن هشام ، جمال الدين (ت ٧٦١ هـ) ، " مغني اللبيب من كتب الاعاريب، تحقيق : محمد محيي الدين، مطبعة المدني ، القاهرة، د. ت "، ج١، ص(٢٨٦).
[٢] المصدر السابق ، ج١، ص(٢٨٧).

٣. كتب الخلاف النحوي :

لمّا كان " الاختصاص " جزءاً من العامل ، وكان العلماء قد اختلفوا في جوانب منه كان من الطّبيعي أن يكون " الاختصاص" خلافيّاً أيضاً ، وبشكل خاص عند التّطبيق.

فالمواءمة بين فكرة قارّة في الذّهن تؤمن بها ، وبين واقع مسموع تؤمن بصحّته وسلامة منبعه ليست أمراً سهلاً ، وهي في حاجةٍ لمهارة كبيرة قد يرى بعضهم في هذه المهارة ضرورة لحفظ اللّغة واستمرار سيرها في خطّ مستقيم بمنأى عن الشذوذ ، وقد يرى فيها بعض آخر تعقيداً لا داعي للجوء إليه إلا في الضرورة القصوى طالما أنّ المسموع موثوق به ، وأن الفكرة أصلاً استخلصت من المسموع ، وعندما نطالع مسائل الخلاف في كتبها ومظانها ككتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف " للأنباري ؛ لأنه الأشهر في موضوعه ، نجد أنّ مسائل عديدة يعود سبب الخلاف فيها إلى عمل الحرف واختصاصه ، أو عدم اختصاصه . كالخلاف في عمل "واو ربّ "، "ولام كي" ، و" لام الجحد"، و"ما" ،وغير ذلك ممّا تجده مفصّلاً في مواضعه.

وسيأتي الباحث على موضوع " الخلاف النّحوي " بشيء من التفصيل وذكر نماذج عليه في الفصل الثالث من هذه الدّراسة باعتباره أثراً من آثار الاختصاص في النّحو العربي.

الفصل الثاني:

مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص

التمهيد:

أولاً: مدخل إلى العامل

ثانياً : الأصل والفرع :

بين العامل والاختصاص

ثالثاً : الاختصاص والعامل اللفظي:

أقسام العامل اللفظي (المختص) في :

١. الأفعال

٢. الأسماء

٣. الحروف

ثالثاً : مواقف العلماء من نظرية الاختصاص

- المؤيدون
- المنتقدون
- الرافضون

التمهيد :

قدّم الباحث في هذا الفصل بمدخل إلى العامل ؛ للحديث عن قضية رئيسية في "نظرية النحو العربي" ، ألا وهي قضية "الأصل والفرع" ، وبيّن فيها أن العامل من نظريات الأصول في نحونا العربي ، وعنها تتفرع قضية أو " نظرية الاختصاص " على مبدأ الأخذ بالنظريات الجزئية .

ثم عرض الباحث للعامل اللفظي ؛ حيث إن الاختصاص يقع في دائرته ، ولا علاقة له بالعامل المعنوي . ثم بيّن أشكال العوامل اللفظية (المختصة) في :

- الأفعال .
- والأسماء .
- والحروف .

وبيّن أن العمل حق أصيل للفعل في الاسم دائما ، بينما هو فرع في الأسماء والحروف .

وفي المحور الأخير من هذا الفصل ناقش الباحث مواقف العلماء (القدماء والمحدثين) من الاختصاص ، والتي تتلخص في المواقف الثلاث الآتية :

- المؤيدون .
- المنتقدون .
- الرافضون .

وأكدّ أن أصحاب هذه الاتجاهات الثلاث على الترتيب هم أنفسهم الذين اتخذوا هذه المواقف من العامل غالباً .

أولاً : مدخل إلى العامل :

بدأ الاهتمام بالنّحو في عصور مبكّرة؛ لعدّة دوافع أهمّها خـــدمة القرآن الكريم ، وحماية لغته العربيّة من اللّحن والخطأ اللّذين بدآ ينتشران فيها بعد اتّساع رقعة الدّولة المسلمة ، ودخـــول عناصر غير عربيّة في نطاقها احتكّت بالعنصر العربي احتكاكاً مباشراً ويوميّاً .

وقد سلك النّحاة مسالك عديدة للوصول إلى ذلك الهدف الجليل للمساهمة في وضع أســـس النّحو العربي، كالاقتصار على عدد معيّن من القبائل الّتي رأوا فيها صفاء اللّغة وفصاحتها ، وتبعاً لذلك توسّع بعضهم في القياس ، وضيّق فيه آخرون حتّى ضمَّ النّحوُ مباحثَ عديـــدة اتُّفِـــقَ علـــى غالبها واختُلِفَ في بعضها .

ومن أهمّ قضايا النّحو الخلافيّة نظريّةُ العامل – فرعُ نظريّةِ النّحو – الّتي يَسْتَصْوِبُ فيها الباحث قولة الزّبيدي : إنّ الخلاف كان في نواحٍ فرعيّة منها. فهم اختلَفوا في العامل في شـــواهد أو تراكيب بعينها مثل اختلافهم في عامل النّصب في الفعل المضارع بعد لام التّعليل ، هـــل هـــو (أنْ) المضمرة أم اللّام نفسها ؟. [١]

واختلفوا في مدى اتّساعهم في تطبيق هذه الفكرة، هل العامل دائم مطّرد ؟ أو أنّ هنالـــك تراكيب تخضع له وأخرى لا تخضَع؟.

ولا يمكننا القول إن ذلك كان خلافاً جذريّاً وأصيلاً في فكرة العامل ، فلا ينكـــر نحـــويّ العامل إنكاراً مطلقاً باستثناء ابن مضاء [٢]، وبعض المحدثين[٣].

---

[١] انظر : الزّبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر (ت٨٠٢ هـ) ، " ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة "، تحقيق : طارق الجنابي ، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧، ص (١٥١).

[٢] انظر : ابن مضاء ، أحمد بن عبدالرحمن القرطبي (ت٥٩٢ هـ)، "الردّ على النحاة "، تحقيق : شوقي ضيف ، ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢.

[٣] انظر : مقدمة المصدر السابق ، ص٧ ، وتمام حسان ، "اللغة بين المعيارية والوصفية " ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٩٨٠ ،ص(٥٣). ومهدي المخزومي ، "في النحو العربي نقد وتوجيه " ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص (٧٧).

ولعلّ هذا الخلاف حول العامل مبالغ فيه إلى حدٍّ بعيد ، حتّى بدا متّسعاً عميقاً وأصيلاً ، وما هو كذلك.

ويلاحظ أنّ الحديث عن العامل بدأ أشتاتاً في كتب النّحو الأولى ككتاب سيبويه ، وما تضمّنه من آراء للخليل ، ثمّ جاء نحاة جمعوا شتاته ،وضمّوا متفرّقه ، وألّفوا كتبهم اعتماداً عليه ، كالعوامل المئة للجرجاني ، والمصباح للمطرّزي ، وغيرها الكثير من كتب العلل والعوامل الّتي أشار إليها الباحث في الفصل الأوّل من هذه الدّراسة.

ولعلّ تزايد اهتمام كثير من العلماء والنّحاة بـ " العامل " قد نبع من إدراكهم لأهميّته المتمثلة في أنّه يعطي تفسيراً سائغاً ومقنعاً إلى حدٍّ كبير؛ لاختلاف علامات الإعراب من جهة ، وينهض بعبء مهم في في تصحيح ما دخل على الكلام العربي مما ليس فيه ، وضبط علامات الإعراب فيه من جهة أخرى [١] . أي أنّه نظريّة تفسيريّة للظّاهرة الإعرابيّة ، وإن كانت غير شاملة وجامعة .

من هنا أخذ النّحو البصريُّ والكوفيُّ بفكرة العامل ، فكلاهما أسند للعامل النّحويّ الآثار الإعرابيّة الّتي تظهر في أواخر الكلمات في مواقعها المختلفة [٢]، وإنّ عدم لجوء الكوفيّين الدّائم للعامل لا يعني إنكاره . لكنّ البصريّين التزموه تنظيراً وتطبيقاً جاعلين منه خيطاً ينتظم الأشكال النّحويّة جميعها بالضّرورة ، واستعانوا بالتّقدير والتأويل والإضمار؛ ليتطابق ما يحويه النّص من عناصر تركيبيّة، وما تفرضه القواعد من أصول [٣]، وهذه المطابقة تستدعي ردّ ما خالف أصله إلى أصل العمل النّظري [٤]، وهذا يفضي إلى أنّ تقديرهم وتأويلهم ليس زيادة في عناصر

---

[١] وليد عاطف الأنصاري ، " نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، إربد ، ١٩٨٨ ، ص(١٣٩-١٤١) ، بتصرف .

[٢] انظر : عبدالحميد السيد طلب ،" تاريخ النحو وأصوله"، ص (٣١٦).

[٣] انظر : الصادق خليفة راشد ، " دور الحرف في أداء معنى الجملة " ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٦٦ ، ص(٩٨).

[٤] انظر :حسن خميس الملخ ،" نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين "، ط١ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٠، ص(١٥٢) .

التّركيب إنّما هو عمليّة ذهنيّة يراد بها توجيه النّصوص ... وتلبية لحاجة التّركيب وواقع اللّغة [١]. بينما أخذ الكوفيّون بالعامل بشكل أقلّ من البصريّين متخفّفين ما استطاعوا من التّقدير والتّأويل رغبة منهم عمّا يرون فيه تعقيداً فلا يؤولون إلاّ من أقرب الطرّق وأيسرها معتبرين ما نطق به العرب وما روي عنهم موثوقا صحيحاً يُستدلّ به ويُعتدُّ به دون حاجة إلى تأويل وتقدير [٢].

ويرجع هذا إلى أنّ أكثرهم من القرّاء ، وعلم القراءة يعتمد الرّواية فلا يقوم على منطق أو اجتهاد أو تأويل ... فطبعت الكوفيّين بطابعها [٣] .

ومع ازدياد رسوخ العامل في الأذهان وازدياد الاهتمام به صار أكثر إثارة للنّقاش بين العلماء ، حتىّ شعر قسم منهم أنّ العامل مصدر من مصادر تشعيب النّحو وتضخيمه وتعقيده ، فيجب أن يُعالج هذا الأمر – كما يرى بعضهم – بتقديم نظريّات بديلة أو على الأقل إعادة النّظر في العامل بغية تعديل ما علق به من غبار الزّمن أو ظهر فيه من عيب.

وكيف دار الأمر فإنّ العامل يبقى نظريّة رئيسة من نظريّات الأُصول في النحو العربي لها إيجابيّاتها وسلبيّاتها ، وفيها خلاف حميد ، وعلى هديها وحدها يمكن أن نجد التّفسير الشّامل والتّحديد الدّقيق لمواقع عناصر العبارة بعضها من بعض ، ولكثير ممّا يجوز وما لا يجوز... على حين أنّ الّذين هاجموا هذه النّظريّة ، ودعَوا إلى نبذها لم يستطع واحد منهم أنّ يقدّم لنا البديل الّذي يقوى على تفسير هذه الظّواهر وصياغتها في مبادئ وقوانين محدّدة يطّرد بناء الكلام عليها[٤].

---

[١] منال محمد هاشم النجار ،" الإعراب التقديري بين مقتضى النظرية والتطبيق " ، رسالة غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص (٦٢)، بتصرف .

[٢] انظر :عبدالحميد طلب ،" تاريخ النحو وأصوله ، ص (٣٤٣).

[٣] انظر :سعيد جاسم الزبيدي ،" القياس في النحو العربي ، نشأته وتطوره "، ط١، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص(٥٥) .

[٤] منى إلياس ،"القياس في النحو مع تحقيق باب العسكريات لأبي علي الفارسي "، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥، ص(٣٠).

ولذا ؛ تبقى نظرية "العمل النحوي" الأكثر إقناعاً – بالرُغم من عدم اكتمالها – إلى أنّ تُقدّم لنا نّظريّة أخرى توازيها أو تفوقها ، وتعالج بالتّالي إشكالات نحونا العربي وتضبط تراكيبه وإيقاعاته .

وعن العامل تفرّع " الاختصاص" الّذي يتناول عمل الكلمة فيما بعدها ممّا ترتبط به ارتباطاً تلازميّاً كتلازم الفعل والفاعل ، واختصاص الفعل بالاسم ، وقسمْة الحروف إلى ثلاثة أقسام : مختصّ بالأسماء كحروف الجرّ ، ومختصّ بالأفعال كالنّواصب والجوازم ، ومشترك بينهما كهل وبل [١] ، وحقُّ المختصّ بقبيل أن يعمل العمل الخاصّ بذلك القبيل [٢].

وقد عملت الحروف المختصّة أنواع الإعراب الأربعة ، بينما عمل الفعل الرّفع والنصّب فقط،لكنّ عمل الحرف الجرّ والجزم بطريق الأصالة،وعمله الرّفع والنصّب لشبهه بما يعملهما [٣].

إن علاقة " التّرابط والتّلازم " الّتي يقوم عليها " الاختصاص "، هي إحدى العلاقات والآليّات الّتي بنيت عليها " نّظريّة العامل " . فمنطق وفلسفة هذه العلاقة في العامل والاختصاص سواء في " الأصل " العامل ، أو " الفرع " الاختصاص حيث تقوم هذه العلاقة على فكرة السّبب و المسّبب ، فقد جاء العامل وهو ما أوجبَ كون آخر الكلمة على وجه مخصوص [٤]، نتيجة تفكير يربط بين السّبب والمسّبب إذ يضبط العامل سلوك العناصر في تركيب ما، ويبعد عنها صفة الاعتباطيّة في حركات الإعراب، ويجعلها تلتزم بمنطق السّببيّة [٥]، وهذا مطلب للعقل البشري الباحث عن الأسباب والمسّببات . وبالطّبع فإنّ تسمية العامل بلفظ "العامل" جائزة ، ولا يُراد بها أنّه المحُدثُ حركات الإعراب بنفسه إنّما هو عامل اقتراني، أي لمّا اقترن هذا اللّفظ أو ما في حكمه أعطى

---

[١] الأبّذي ، شهاب الدين ، " حدود النحو " ، مصوّر في الجامعة الأردنية ، رقم الفلم ١٤٠٧، ورقة ٢٥٧، (مخطوط) .

[٢] الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠ هـ)، " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "،تقديم : حسن محمد ، إشراف : إميل يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨م، ج١٢، ص (٣٨).

[٣] المرادي ، الحسن بن القاسم (ت ٧٤٩هـ) ، " الجنى الداني في حروف المعاني "، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص (٢٨).

[٤] المُطرّزي ، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي (ت٦١٠ هـ)، " المصباح في علم النحو " ، تحقيق : عبدالحميد السيد طلب، ط١ ، مكتبة الشباب ، مصر ، د.ت ، ص(٦١).

[٥] منال النجار ، " الإعراب التقديري " ، مرجع سابق ، ص (٦١).

اللّفظ المقترن به حكماً إعرابيّاً ،وهذه مسألة بدهيّة [١]، فنحن نقول : انتصرنا على الأعداء . ونحن نعلم أنّ الله عزّ وجل هو النّاصر والفاعل الحقيقي للنّصر ، وإنّما نقول ذلك تجوّزاً ، وتلك كهذه ، وفي هذا الرّدُّ العقليُّ – الّذي استدلّ به كثير من العلماء – على من أنكروا فكرة العامل كابن مضاء القرطبي في قوله : بأن لا فاعل إلاّ الله ؛ لهذا قال الرّضي الأستراباذيّ : " العوامل علامات" [٢] .

ولمّا تفرّع "الاختصاص " عن العامل فإنّه أصبح من المحال الفصل في الحديث عن كل منهما ، ولذلك فقد حُمِلت مواقف العلماء والباحثين من العامل ما بين مؤيدٍ ومعارض ، ومتشدّد ومتساهل ، بالإستناد إلى آرائهم في "الاختصاص" ، وهذا ما سيجتهد الباحث في تقديمه في هذا الفصل.

---

[١] منى إلياس ، " القياس في النحو "، مرجع سابق ، ص (٣٠).

[٢] الرّضي الأستراباذيّ (ت ٦٨٨ هـ) ، " شرح الرضي على الكافية "، تحقيق : يوسف حسن عمر ، ط٢ ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ١٩٩٦ ، ج١ ، ص(٥٧،٦٦).

ثانياً : الأصل والفرع:

بين العامل والاختصاص:

عرف الرّماني " الأصل" تعريفاً مقتضباً فقال:" الأصل: أول يبنى عليه ثان"[١].

وعرّفه علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، بما لا يكاد يختلف عن الرّماني، فقال:" الأصل وهو ما يبنى عليه غيره"[٢].

والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفرعها سمّيت قواعد، ومن حيث إنّها مسالك واضحة إليها سمّيت مناهج، ومن حيث إنها علامات لها سميت "أعلاما"[٣].

ويورد الدنوشري (ت ١٠٢٥هـ) مفهوماً آخر في سياق تفسيره قول الأزهري: "والفعل أيضاً ضربان مبني وهو الأصل"[٤]، فيقول:" المراد بالأصل هنا الغالب أو ما ينبغي أن يكون الشّيء عليه"[٥].

أما الفرع : " ثان يبنى على أول"[٦] .

وقال الجرجاني:" الفرع خلاف الأصل، وهو اسم الشيء يبنى على غيره"[٧].

والمدقق في قضية الأصل والفرع في مظانها يلاحظ أن مفهومي الأصل والفرع لم يتناولهما النحاة بالتحديد فجاءت تعريفاتهم على قلتها مبهمة يكتنفها الغموض، مقتضبة تجري على نمط الحدود المنطقية، كما يظهر هذا في تعريف الرماني والجرجاني السابقين لهما[٨].

---

(١) الحدود في النحو (ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة) للرماني، تحقيق: مصطفى جواد، ١٩٨٩، ص(٤٢).
(٢) كتاب التعريفات، لعلي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥،ص(٢٨).
(٣) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢ ، ج١، ص (١٨٩).
(٤) انظر قول الأزهري في : شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، القاهرة، (د.ت) ، ج١، ص(٥٤).
(٥) انظر قول الدنوشري في : التصريح على التوضيح، ج١، ص(٥٤).
(٦) انظر : الحدود في النحو ، للرماني ، ص(٤٢).
(٧) انظر : كتاب التعريفات، لعلي الجرجاني،ص(١٧٢).
(٨) انظر: عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ط١ ، دار الفكر ، عمان،١٩٩٨، ص (٣٦٥).

كما أن النحاة لم يحددوا مفهومها الاستعمالي بالرغم من شمول فكرة الأصل والفرع لأبواب النحو المختلفة[١]، وعدهم إياها من أقسام القياس الرئيسة[٢]، بل هي عماد القياس الذي لا يتضح إلا بمعرفة الأصول والفروع والمطرد والشاذ[٣].

و ينسحب على الاختصاص ما جاء في الملاحظتين السّابقتين بوصفه من أبرز قضايا الأصول والفروع، فالعامل " أصل"، والاختصاص " فرع" عليه، والمتأمل في طبيعة هذه العلاقة بين الاختصاص والعامل، ولمفهوم الاختصاص واتّساع ما يغطيه من الألفاظ على اعتبار أنه علّة من علل العمل – كما بيّن الباحث آنفاً في حديثه عن العامل اللّفظي – يجد أن النّحاة لم يضعوا للاختصاص مفهوما واضحاً وشاملاً، فجاءت تعريفاتهم له على قلّتها مبهمة مقتضبة، تشير معظمها لاختصاص الحرف وعمله، أو عدم عمله، ولم يتطرّقوا إلى اختصاص الفعل في اللّغة، علماً بأنّه أكبر المختصّات في العربية.

ولعلّ السّبب في عدم تحديد كثير من المصطلحات النّظرية في النّحو كالأصل والفرع والاختصاص، وانعكاس ذلك بالتّالي على المفهوم الاستعمالي لها التّطبيق؛ ناجم من أن فكرة هذه المصطلحات نابعة من تصورهم لها في أذهانهم، وكثرة شيوعها في زمنهم، واعتمادهم على القارئ لها[٤].

تجري فكرة الأصل في النّحو جريان الدّم من الإنسان، إذ نظر النّحاة في العربيّة، فبنوا القواعد على الأكثر، ثم جرّدوا أصولاً نظرية شدّوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكل باب نحوي أصلاً عاماً ينظم ظواهره كافة، وإذا وجدوا للباب عدة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها

---

[١] عبد الفتاح البجة ، ظاهرة قياس الحمل ، ص(٣٦٥).
[٢] انظر: قول السيوطي في أقسام القياس في : الاقتراح، تحقيق : أحمد محمد قاسم، القاهرة، ١٩٧٦، ص(١٠١).
[٣] انظر: تمام حسان، الأصول، دار الثّقافة، الدار البيضاء، ١٩٨١، ص(١١٤). وانظر: منى إلياس ، القياس في النحو، ص(٣٢).
[٤] الأصول، تمام حسان، ص(١١٤)، والقياس في النحو، منى إلياس، ص(٣٢).

أصلاً تتفرع عليه سائر أدوات الباب، وكانوا ربما أتوا بملامح تاريخيّة يكون السابق فيها أصلاً للاحق أو غير المُعلّم أصلاً للمُعلّم[١].

وكانت فكرة الأصل عماد القياس وأصله الذي هو عماد النّحو ودعامته، وقد أضحى الأصل في النّحو القاعدة والعلّة والدّليل والحكم، وجعل النّحاة أدلّتهم فيما جاؤوا به من أحكام أصولاً ارتضوها، فكانت لأحكامهم أساساً كالقياس ونحوه وأضافوا لهذه الأدلّة أصولاً كلية تسمى بالقواعد الكلية، كوجوب انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتاً من حقّ الأصل[٢].

وتأتي أهميّة موضوع " الاختصاص" فرع الأصل/ العامل في أن معظم العلماء قد أشاروا إلى علاقة تلازميّة اقترانية بين اللفظ الأوّ المختص باللفظ الثاني والعامل فيه كما في الحرف وما بعده، فالحرف الملازم للاسم فقط ، حرف مختصّ وعامل بالضرورة، والذي يصاحب الاسم والفعل بصفة مشتركة غير مختصّ و لا يمكن أن يعمل. وهذا هو الأصل في الحالتين، ولكن هذه القاعدة مضطربة ولها استثناءات، ودار حول عمل الحرف من عدمه خلاف كبير بين النّحاة يسوّغ له بقواعد كثيرة منها : انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتا من حق الأصل[٣]؛ لأن العمل في الأسماء والحروف فرع، في حين أنّه أصل في الأفعال؛ ولذلك فالأفعال مختصّة عاملة- دائما- بتلازمها واقترانها فيما يليها تامّة كانت أو ناقصة، فلا خلاف على عملها بين النّحاة؛ لأنّها أصل في العمل، ولعلّ هذا السبب يضاف إلى الأسباب التي ذكرناها سابقا؛ في إغفال العلماء لموضوع اختصاص الفعل إلاّ ما ندر. فما كان أصلاً فهو المثاليّ المتفق عليه وما يقاس عليه أيضاً، ومن هنا نلاحظ أن" الاختصاص" أصلٌ في الأفعال، وفرع ينحطّ عن الأصل في الأسماء والحروف.

---

(١) حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط ١ دار الشروق، عمان، ٢٠٠١، ص(٢٥).

(٢) المرجع السابق ص(٢٥، ٢٦).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ص(٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧)، في حديثه عن عدم إطلاق العمل في الأسماء والظروف؛ لأن العمل ليس أصلا فيها، وإنما هو فرع، والفرع يستلزم علة لعمله، والعلة هي (الشبه) مع الفعل، فهي ليست أفعالا خالصة مختصة عاملة قوية بالأصالة (دائما)، وإنما هي نائبة عن الأفعال . ومن ثم لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد؛ لأنه فرع من الفعل في العمل، والقاعدة حط الفروع عن رتب الأصول. وانظر في العلة نفسها كلام ابن يعيش، شرح المفصل،ج١، ص(١١٧).

تقول منى إلياس:" وعلى تشعّب فكرة الأصل، فإنه يكاد يكون المعنى الأوّل الذي تـؤول إليه كل صورة، هو الحكم الذي يستحق الشيء بذاته"[١].

وأما الفرع فهو جزء من الأصل، متفرّع منه كضمائر الغائبين(هي وهما وهم)، فـروع الضّمير الغائب(هو) ؛ لأنه الأصل، وكذلك (أنت) أصل، وفروعه(أنتِ وأنتما وانتنّ وأنتم)[٢].

والاختصاص من هذا المنطلق يمكن اعتباره أصلاً وفرعاً في آن ، فالنّظرة للأمر بهـذا الشكل نسبيّة، فالأصل له أصل أكبر منه ، والفرع يمكن أن يتفرّع عنه فروع أخرى، فالنّظريّـة النّحويّة مثلا أصل والعامل فرع عليها ، والعامل أصل والاختصاص فرع عليه ، والاختـصاص في الفعل أصل وفي الأسماء والحروف فرع عليه ، والاختصاص في الحرف العامل – المختصّ- كحـروف الجـرّ العاملة في الأسماء ، والنّواصب والجوازم العاملة في الأفعال أصـل ، وفـي الحرف غير العامل – لعدم الاختصاص- فرع عليه.

وعلى الرغم من عدم الشمولية والارتباك الذي يكتنف نظريّة الأصل والفرع في مجـال التّطبيق خاصّة، إلا أنه يبدو من تصنيف النّحاة لما أطلقوا عليه" الأصول"، و" الفروع" أنهـم لـم يهتدوا إلى هذا التّصنيف عرضا(بل المؤكد أن النّحاة قد أسّسوا فكرة الأصـول والفـروع بعـد استقراء شامل، ودقيق للمادّة اللّغوية، وإلا لما تأتّى لهم أن يحكموا علـى هـذا بالأصـل، وذاك بالفرع، إذ إن معرفة الأصل توجب عليهم أن يلمّوا بالمسألة، ونظائرها المطـردة، وبالتّـالي أن يحيطوا بكل التفرعات، والأجزاء التي تنطلق من المسالة الأم"[٣].

---

[١] انظر : القياس في النحو ، ص(٣٢).
[٢] محمد نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت- دار الفرقان، عمان، ١٩٨٥، ص(١٧٠).
[٣] عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل،ص(٣٦٦)، بتصرف.

ومن ذلك قولهم: إن الأصل في (إلا) الاستثناء، وفي (غير) أن تكون صفة، إلا أن (إلا) استعملت صفة حملاً على (غير)، فأصبحت فرعاً، ثم حملت (غير) في الاستثناء عليها فصارت هي الأخرى فرعا لـ (إلا)[١].

ولقد استخدم النّحاة فكرة الأصل والفرع في كل مجالات الدرس النّحوي وبخاصّة في أقسام الكلام الثلاثة(الفعل والاسم والحرف) فيما يتعلق بالإعراب والبناء[٢]، وفيما يتّصل بموضوع هذه الدراسة الاختصاص وعلاقته بالعامل.

وأما فيما يتعلّق بالعوامل، فإن استقراءهم للمادّة اللّغوية قد هداهم إلى أن منها ما هو أصل في العمل، ومنها ما هو فرع فيه، وهنا تتداخل علاقة الاختصاص بالعامل، ما بين أصل في العمل أحيانا، وفرع فيه في أحيان أخرى، فقرّروا أنّ الأصل في العمل أن يكون للأفعال والحروف، وأمّا الأسماء فالأصل فيها ألاّ تعمل، بل أن تكون معمولة، وإن عملت فقد علّلوا ذلك بعلة المشابهة مع الفعل، وأما الحروف فقدّروا فيها نوعين: الأول يعمل وهو المختصّ بالدخول على الأسماء أو على الأفعال، والثّاني لا يعمل وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال (المشترك)، فمن النّوع الأول: حروف الجرّ الدّاخلة على الأسماء، وحروف الجزم والنّصب الدّاخلة على الأفعال المضارعة، وإنّ وأخواتها الدّاخلة على الجملة الاسميّة [٣].

يقول المبرد:" فهذه الحروف المشبّهة بالأفعال، وإنما أشبهتها؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي والتمني، والتشبيه التي عبارتها الأفعال، وهي في القوّة دون الأفعال[٤].

---

(١) انظر: الكليات للكفوي، ج١، ص(١٩٤،١٩٥).

(٢) كان الخليل وسيبويه ينهجون في مسألة الإعراب والبناء هذا المنهج ويعللون لسبب الإعراب والبناء، ولقد أبان الزجاجي عن موقفهما هذا في حديثه نقلا عنهما في المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل. وانظر في ذلك: " الإيضاح في علل النحو" ، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣، ص(٧٧).

(٣) انظر: ظاهرة قياس الحمل، ص(٣٦٨)، بتصرف.

(٤) انظر: المقتضب للمبرد، أبي العبّاس محمّد بن يزيد (ت ٢٨٥ه) ، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة ، ط٢ ، القاهرة- عالم الكتب، بيروت ، ١٩٧٩، ج٤، ص(١٠٨).

ومن الثاني(ما) وهي حرف غير مختص ؛ لأنه يدخل على الاسم والفعل معاً ، نحو : " ما يقوم زيدٌ " ؛ لذا فالأصل أن تكون مهملة غير أن الحجازيين قد أعملوها لما وجدوها تشبه (ليس) في المعنى عند دخولها على الجملة الاسمية ، نحو : " ما زيدٌ قائماً " ، ومع ذلك فإن التميميين قد أجروها على الأصل، فلم يعملوها، يقول سيبويه: " هذا باب ما أُجري مجرى ليس في المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله" وذلك الحرف (ما)... "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى ما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار...، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها"[١].

مما تقدم يمكن أن ندرك أن النحاة قد فطنوا منذ البداية إلى أن " الظواهر اللغوية تنتظمها خطوط خفية، وهذه الخطوط الكبرى التي تتشعب منها الخطوط التي دونها هي التي جعلوها أصولا(كالعامل)، وجعلوا الباقي فروعا (كالاختصاص)"[٢]. غير أن قول النحاة إن هذا هو الأصل، لا يعني عندهم أن هذا الأصل هو الأسبق في الاستعمال، وإنما يعنون ما كان أثبت في الذهن وأولى في الإحساس من غيره[٣].

والممعن النّظر في قضيّة الأصل والفرع في مؤلفات العلماء والنّحاة يجد كثيرا من التفصيلات والملاحظات التي تستحق الوقوف عندها والدراسة والمراجعة بتوسع أكبر، ومنها مثلا حمل الفرع على الأصل، وحمل الأصل على الفرع.

ومن الأفكار التي تدور بوجه عام في فلك" الأصل والفرع"، فكرة (الحمل على الشبه) ، ويمكن ملاحظة أن باب الإعراب والبناء[٤] ، قد شغل الحيز الأكبر من التعليل بالشبه عند الكثير من

---

[١] الكتاب، لسيبويه، ج١، ص(٥٧).
[٢] انظر: منى الياس، القياس في النحو، ص(٣٢-٣٦)، بتصرف.
[٣] المرجع السابق، ص(٣٥).
[٤] انظر هذا في : الكتاب،ج١، ص(٢٥٩)، ج٢، ص (٣٧٧)، وج٣، ص (٣٠٢، ٣٥٣)، وكذلك في الكافية، ج١،ص(٣٦)، وكذلك : أوضح المسالك، ج١، ص(٢٢-٢٤)، وكذلك في : تسهيل الفوائد لابن مالك، ص٢٩، وفي : شرح التصريح، ج١، ص (٤٧-٤٩)، وفي : شرح الأشموني، ج١، ص(٢٧-٢٠٩)، وفي حاشية الصبان، ج١، ص (٥٣-٥٦)... وغيرها.

النّحاة منذ النشأة الأولى للدّرس النحوي ولقد شاع عند النّحاة القدماء استخدام ألفاظ لا تخرج في مدلولها عن مدلول الشّبه [١] ، فلن نتوسّع في ذكرها ودراستها، ولكن سنقف على واحد منها ، وهو :

المثل وما اشتق منه:

ومن هذا الباب ما رواه خالد الأزهري، من أنّ سيبويه حكى عن بعض العرب في سبب إلغاء (إذن) على الرغم من استيفائها العمل مع أنها:" غير مختصّة، وإنّما أعملها الكثيرون حملاً على ظن؛ لأنّها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخيرها عنها، وتوسّطها بين جزأيها. كما حملت (ما) على (ليس)؛ لأنّها مثلها في نفي الحال، والمرجع في ذلك كلّه إلى السماع"[٢].

وهنا يمكن للباحث القول : إن الاختصاص والعمل في الأفعال أصيل وثابت ، ومتّفق عليه رغم عدم أخذه حقه من الدّراسة، ولكن عند حديثنا عن الاختصاص في الحروف، فإنا نجده شرط العمل من عدمه(على الأغلب) في الأدوات والحروف، وإنْ حدثت خروقات على هذه القاعدة، كعمل غير المختصّ، أو عدم عمل المختصّ، فإن ذلك في الحالتين لا يعتبر مسوغاً لإلغاء قاعدة " الاختصاص" التي غدت ظاهرة أو نظريّة أو قاعدة من قواعد الكليّات في النّحو، اتّفقنا معها أم اختلفنا.

---

[١] انظر : في الحديث عن قياس الشبه بين الاسم والفعل مثلا : ابن الطراوة ، سليمان بن محمد (ت ٥٢٨ هـ) ، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٦ م ، ط ٢ ، ص (٤٩) .

[٢] انظر : شرح التصريح، ج٢، ص(٢٣٥).

ثالثاً: الاختصاص والعامل اللفظي:

بعد أن تحدث الباحث عن علاقة الاختصاص بالعامل المتمثلة بعلاقة " الفرع بالأصل" سيبيّن تبعا لذلك أقسام العامل، وفي دائرة أي نوع من العوامل ينضوي الاختصاص .

وينقسم العامل إلى أقسام مختلفة بحسب اعتبارات مختلفة هي [١]:

- باعتبار الأصالة : هناك ثلاثة أقسام : العامل الأصليّ، والعامل الزائد ، والعامل الشبيه بالزائد.
- باعتبار القوة : هناك قسمان : العامل القوي، والعامل الضعيف.
- باعتبار طبيعة العامل : هناك قسمان : العامل اللّفظي ، والعامل المعنوي.
- باعتبار النهج : هناك ثلاثة أقسام: العامل اللغوي، والعامل الفلسفي، والعامل التوفيقي .

وقد تعارف النّحاة على قسمة العامل إلى قسمين: لفظي ومعنوي. فموضوع "الاختصاص" يدخل في باب العامل اللّفظي، وهو العامل الأصلي والقوي نفسه، أمّا العامل المعنوي فليس هـذا المكان محلاً لدراسته.

يكاد يكون عنوان " العامل اللّفظي"، أهم المنطلقات لدراسة " الاختصاص" فالعوامل المختصة كلها عوامل لفظية، وسيفصل الباحث ذلك فيما يأتي :

العامل اللفظي: هو الكلمة التي يظهر أثرها " نحويّا" في ضبط آخر الكلمة المجاورة لها على وجه مخصوص من الإعراب، كحروف الجر- المختصة بالاسم- التي يظهر أثرها النحوي في الكلمة المجرورة، مثل:" الكتاب على الطّاولة". " على" حرف جرّ، " الطّاولة" اسم مجرور به وعلامة جره الكسرة، وهي أثر العمل الإعرابي، أي أثر الاختصاص بمعنى آخر، وليس من

---

[١] عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص(٦٢٤-٦٢٩) ،بتصرف.

الضروري أن تكون الكلمة المتأثرة مجاورةً مباشرةً للكلمة المؤثرة ، وهذا يقدر حسب مقتضيات السياق .

وكذلك " الفعل" فإنه عامل لفظي، وهو أكبر المختصات في العربية – كما بيّن الباحث فهو يؤثر نحويّا في ما بعده بشكل ثابت ودائم؛ لأن العمل حقٌّ له بالأصالة ، فيرفع فاعلا وينصب مفعولا به ، أو غير ذلك مما هو فضلة في الجمل كالحال والنّعت ... مثل : " قدم الولد باكياً" و" شرب الطفل الدواء" .

ويعتقد الباحث أن هذه الميزة في التأثير (أي العمل) بعلة الاختصاص – دائماً– لم تتوافر إلاّ في الفعل، بحيث كان له القدرة على العمل في مساحات كبيرة من تراكيب وسياقات الكلام في العربية.

ومن العامل اللفظي نعد المصدر والمشتقات التي تعمل عمل الفعل، فكيف ذلك وهي أسماء وليست أفعالا أصيلة ؟

وقد أجاب النحاة عن ذلك " بعلة الشبه مع الفعل".

ومن العامل اللفظي أيضا المضاف ونواصب المضارع وجوازمه ، والنواسخ" .

وفي تعداد العوامل اللفظية المختصة أور السّيوطي ما يأتي :

" العوامل اللفظية مطلقة على كان وأخواتها ، وعلى ظننت و أخواتها، وإنّ وأخواتها، وما الحجازية، وحروف الجرّ، وإن كانت لفظية أيضاً إلا أنها لما كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعد مع تيك بخلاف ما ذكر أولا"[١].

---

[١] انظر في : الأشباه والنظائر ، نقلا عن ابن الحاجب في (أماليه)، ج ١، ص (٢٦٠).

أقسام العامل اللفظي : وهي مختصة في معظمها:

١.**الأفعال وتشمل:** الأفعال التّامّة (مختصّة بالاسم)، الأفعال النّاقصة(مختصّة بالجملة الاسمية)، أفعال المقاربة(مختصّة بالجمل الاسميّة)، أفعال القلوب(مختصّة بالاسم)، أفعال المدح والذم (جامدة مختصة بالاسم).

وإن قال الباحث في الفعل إنه أكبر العوامل اللفظية والمختصّات في العربية، فقد ساقه ذلك إلى أن يتوجّه بالسؤال : لِمَ كان الفعل عاملاً أصلاً؟ ولِمَ كان اختصاصه وعمله- دائماً- بالاسم تحديداً؟ فرفع الفاعل أو نائبه ، ونصب المفعول (على خلاف) . والجواب على ذلك بالرجوع قليلا إلى قضية الأصل والفرع، حيث اعتبر نحاة العربية الاسم أصلا، والفعل والحرف فرعين عليه، ومنهم الأنباري بأن حمل (كيف) على الاسم الذي هو الأصل، ورأى بأنه أولى من حمله على ما هو فرع ، فيقول في مناقشته لـِ (كيف):" والذي يدل على أنّه ليس بفعل أنه يدخل في نحو قولك : كيف تفعل كذا؟ ولو كان فعلا لما دخل على الفعل؛ لأنّ الفعل لا يدخل على الفعل..."[١].

والشّاهد في كلامه هو أنّ الفعل لا يدخل على الفعل فهو مختص بالدخول على الاسم ؛ لأنّه يستلزم وجوبا فاعلاً وهو اسم، أو فاعلاً ومفعولاً وهما اسمان، أي:

فعل + اسم

أو فعل + اسم + اسم

ليتمّ الكلام ومعناه، وهذان الوجهان من أوجه تأليف الكلام التي أشار إليها النّحاة في حديثهم عن

---

[١] انظر: الأنباري ، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية ، تحقيق : فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، ص(٣٨).

الكلمة وقسمتها ، والكلام وأوجه تأليفه[١]

وهذا يقود الباحث إلى نتيجة مؤدّاها أن الفعل ، قسمان تامٌ وناقصٌ، فالتام تم لتضمنّه الحدث المقترن بزمن، والنّاقص نقص لتضمنه الزمن دون الحدث. والحقيقة أنّ الفعل عموما ناقص من حيث بناء التركيب النحوي للكلام ، ولا يكتمل النّقص ويتم التركيب إلا بعمل الفعل بما بعده ؛ لأن الفعل حدث لا بد له من مُحدِث، وهنا تبرز فكرة " الاختصاص القائمة على (التلازم والاقتران) التي قدم لها الباحث سابقاً ؛ فالفعل التّام يقترن باسم ويختصّ بالدخول عليه دائماً، ويعمل به ، والفعل النّاقص يقترن بجملة اسميّة (اسمين)، ويختصّ بالدخول عليهما، ويعمل بهما، أيضا.

فعدم اكتمال البنية التركيبية للجملة قدّم الاسم على الفعل؛ لأنّه الأصل، ويستغني بنفسه عن الفعل نحو قولك: زيدٌ قائم، وأخر الفعل عن الاسم؛ لأنّه فرع عليه، ولا يستغني عنه . فلمّا كان الاسم هو الأصل ويستغني عن الفعل، والفعل فرع عليه ومفتقر إليه، كان الاسم مقدما عليه. وإنما قدم الفعل على الحرف ؛ لأن الفعل يفيد مع اسم واحد ، نحو : قام زيد، وأخّر الحرف عن الفعل؛ لأنه لا يفيد مع اسم واحد، فإنك لو قلت: بزيد، أو لزيد، من غير أن يعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدا ، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد، والحرف لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مقدما عليه[٢].

إذن؛ لأن الفعل يفيد مع اسم واحد كان أصلاً ؛ ولأنّ الحرف لا يفيد معه اسم واحد كان فرعاً عليه، وفي الحالتين فالإفادة واكتمال الفكرة وتمام المعنى – كما يرى الباحث – لا يكون إلا باكتمال البناء الشكلي للتركيب النّحوي.

---

[١] انظر على سبيل المثال ابن هشام، شرح قطر الندى، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت طبعة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، حيث يقول: وصور تأليف الكلام ست، وذلك لأنه يتألف من اسمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء، ص(٦٣).

[٢] انظر : الأنباري ،"اسرار العربية " ، ص (٣٩).

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه الأنباري في أنّ أقسام الكلام الثلاثة لها ثلاث مراتب، فمنها[١]:

- ما يخبر به ويخبر عنه، وهو الاسم، نحو: زيّد قائم.
- وما يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الفعل، نحو: قام زيدّ.
- وما لا يخبر به و لا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو: هل وبل وما أشبه ذلك؛ ولذا فقد سما الاسم على الفعل والحرف ، أي: ارتفع .

فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه ، كان دخول اسم آخر عليه(اسم+اسم) ليكتمل التركيب أو السياق النحوي، وتحصل الفائدة ولا يحتاج بذلك للعمل، وهذا هو الأصل ، إلا للضرورة أو إذا وجد مسوغ لذلك كعمل المضاف في المضاف إليه ، ولما كان الفعل يخبر به و لا يخبر عنه ، فلم يكتمل التركيب أو السياق النحوي؛ ولذا لو أتبعنا الفعل بفعل(فعل+ فعل) فلن يكتمل التركيب أو السياق إلا بإتباعه باسم أي (فعل+اسم)؛ لذلك فقد احتاج الفعل " العمل " في الاسم بعده فاختص بالدخول عليه وأسند الاسم إلى الفعل ؛ ليخبر عنه ويكتمل التركيب وتحصل الفائدة للملاحظ فإنّه هنا العاملان ، اللفظي بالاختصاص ، والمعنوي بالاسناد.

ولما كان الحرف لا يخبر به و لا يخبر عنه كان عاملا ضعيفا قياسا بالفعل- عامل قوي وأصيل- لأن الفعل تضمن واحداً من الإثنين (الإخبار به ولم يتضمن الإخبار عنه) ، بينما الحرف لم يتضمن الاثنين ؛ ولذلك كان الفعل فرعاً على الاسم، والحرف فرعاً على الفعل.

تقود المناقشة السابقة الباحثإلى السؤال الآتي : ما طبيعة العلاقة التي تربط الفعل بالفاعل والمفعول (وهما اسمان) ؟ وبالتالي ، لم رفع الأول ونصب الثاني؟.

---

[١] انظر : الأنباري ،"اسرار العربية" ، ص (٢٩).

يقول الباحث: إن علاقة الفعل بالاسم الذي يليه وهو الفاعل، مركبة وتلازمية، ولها عدة أشكال، فهي علاقة الفاعلية (غالبا) ، فوظيفة الفاعل النحوي تشير إلى فاعل الفعل أو من قام بالفعل . ومعنى الفاعلية عامل معنوي ؛ لدلالة الفاعل على من قام بالفعل ، نحو : جاء الرجل . والإسناد(دائما) فالعلاقة بين الفعل والاسم المسند إليه هي علاقة الإسناد أساساً فاعلاً حقيقياً كان المسند أو غير حقيقي ، نحو: مات الرجل، ولم يحضر علي الدرس . والاختصاص (دائما) ، بـ (التلازم و الاقتران) بين الفعل والفاعل تقدم أو تأخر ، فكان بذلك عمله الرفع- أصيلا ومطلقا- في الفاعل ، فإن قيل : فلم كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقا بينه وبين المفعول، وهذه العلة جدلية ، لقول القائل : فإن قيل : فهلا عكسوا، وكان الفرق واقعا؟ قيل لخمسة أوجه [١].

أمّا علاقة الفعل بالمفعول ، وهو كل اسم تعدى إليه فعل[٢] فهي المفعولية [٣]، والاختصاص [٤] (دائما)، إذا كان الفعل متعديا؛ لأن المتحكم بلزوم الفعل وتعديه هو السياق، فإن قيل: فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثر النحويين إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب بعض النحويين إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معا... وهذا القول ليس بصحيح ، والقول الصحيح هو الأول- أي الفعل فقط - وهذا القول ليس بصحيح ؛ وذلك لأن الفاعل اسم، كما أن المفعول كذلك ، فإذا استويا في الاسمية، والأصل في الاسم ألا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل (من خلال اختصاصه بالاسم)، فإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير، لا تأثير له، فدل على أن العامل هو الفعل فقط[٥].

---

[١] انظر : الأوجه الخمسة التي يعلل فيها الأنباري رفع الفاعل ونصب المفعول في: "أسرار العربية " ، ص(٨٧).
[٢] المصدر السابق، ص(٩٣).
[٣] وانظر : الكلام في أن الفاعلية والمفعولية عاملان معنويان في : " الأشباه والنظائر "، ج١، ص (٢٥٩) ، وشرح المفصل ، ج١ ، ص(٧٤)،وشرح الرضي على الكافية ، ج١ ، ص(١٢).
[٤] والاختصاص عامل لفظي.
[٥] أسرار العربية، ص (٩٣)، بتصرف.

وذلك يؤكد ما ذهبنا إليه في أصالة العمل في الفعل– واختصاصه –، وفرعيته في الاسم والحرف.

٢.**الأسماء: وتشمل:** أسماء الشرط ، وأسماء العدد ، وأسماء الكناية، وهي"كم" ، و " كأين"، وأسماء الأفعال، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة(كمشتقات من الفعل؛ ولذا فالعمل فيها فرع وليس أصلا، وعلة عملها الشبه مع الفعل)، والمصدر، والمضاف، والاسم التام الجامد الذي يدل على شيء من المقادير، وينصب ما بعده على التمييز، نحو:"حصدت محصول فدان قمحًا. فكلمة " فدان" تدل على مساحة ونصبت " قمحًا" على التمييز.

٣.**الحروف المختصة بالأسماء أو الأفعال، وتشمل** : حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل(إنّ وأخواتها)،ولا النافية للجنس و"ما" وأخواتها ، وحروف النصب، وحروف الجزم، وحروف النداء، وواو المعية، وحروف الاستثناء كـ (إلا ، وحاشا) عند من يرى أنها هي العامل في الإستثناء، وفي نصب المضارع، وفي نصب المستثنى[١].

والتقسيمات السابقة للعامل اللفظي الذي يدور الاختصاص في فلكه، تقود الباحث إلى الحديث عن قضية بالغة الأهمية في العربية، وهي على تماس مباشر بموضوع "الاختصاص" في هذه الدّراسة، إنها قضية "الإعراب والبناء" ، ومن نماذج التمثيل عليها :

أولاً : دخول الرفع والنصب على الأسماء والأفعال ، وهما وجهان من الإعراب، ولم يعرض فيهما ما يوجب اختصاصهما أو أحدهما بالفعل والاسم، فوجب أن يدخلا عليهما[٢]. قال سيبويه:"هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر، والرفع والجزم، والفتح والضم، والكسر والوقف، ويروى عن المازني أنه غلط سيبويه في قوله هذا وقال:" كان ينبغي أن يقول: على أربعة مجار: على الرفع والنصب والجر والجزم، ويدع

---

(١) عزيزة بابتي ، "المعجم المفصل "، ص(٦٢٧). بتصرف .

(٢) علل النحو، لابن للوراق(ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصار ، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ٢٠٠٢، ص (٢٠٥)،بتصرف.

ما سواهن[١] ، ويرى الباحث أنما ذهب إليه سيبويه صحيح ؛ لأنه يقصد علامات الإعراب والبناء في أواخر الكلم : النصب والجر والرفع والجزم للإعراب ، والفتح والضم والكسر والوقف (أي السكون) للبناء . حيث يقول سيبويه تحت هذا العنوان [٢] : " وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة" ، ويورد بعض هذه الأسماء ، مثل : حيث وكيف وأين وحذار ومَنْ وكمْ وإذ . واختصاص الجر بالأسماء وامتناعه من الفعل؛ لأن الجر إنما يكون بالإضافة[٣]، والفضل بالإضافة تخصيص المضاف، والفعل لو أضفت إليه لم تخص ما قبله ألا ترى أنك لو قلت: هذا غلام، لكان مبهما، فإذا قلت: غلام زيد، اختص بملك زيد، فلو قلت: جاءني غلام يقوم، لم يختص الغلام بإضافته إلى "يقوم"؛ لأن القيام يكون من زيد، ومن عمرو، وسائر الناس؛ فلهذا أُسقط الجر من الفعل.

ثانياً : إن المجرور يقوم مقام التنوين ، والفعل لا يخلو من فاعل، فكان يؤدي إلى أن يقوم مقام التنوين– وهو وجه واحد ضعيف– شيئان قويان، وهما الفعل والفاعل، فسقط الجر من الفعل وجعل في الاسم، إذا كان محلا للإعراب[٤].

ولِمَ صارت حروف الجر تعمل الجر دون النصب والرفع[٥]؟ فذلك لأن حروف الجر تكون موصلة للأفعال إلى ما بعدها [٦]، فتدخل مرة على الفاعل، ومرة على المفعول به، كقولك

---

(١) الكتاب، ج١، ص(١٣)، وينظر : أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص (١٨٥، ١٨٦)، بتصرف. وكذلك: النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (ت٤٧٦ هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، رسالة ماجستير، بغداد، ١٩٨٥م، ج١، ص(١٣).

(٢) الكتاب ، ص (٥) .

(٣) يقول سيبويه في الكتاب، ج١، ص(١٤)، باب: مجاري أواخر الكلم من العربية ليس في الأفعال المضارعة جر ،كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب لتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال.

(٤) النكت، للأعلم، ص (١٦).

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ، باب: حروف الخفض، ج١، ص(٦٨).

(٦) قال ابن السّراج: حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم، و لا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء . انظر: الأصول في النحو ، ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج١، ص(٤٠٨).

- وقال سيبويه: هذا كتاب الجر: والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم و لا ظرف، و لا بشيء يكون ظرفا وباسم لا يكون ظرفا. انظر: الكتاب، ج١، ص ٢٠٩.

- وقال المبرد: هذا باب الإضافة ، وأما حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها.... ثم ذكر حروف الجر. انظر: المقتضب، للمبرد، ج ٤، ص ١٣٦.

في الفاعل ما جاءني من أحدٍ والأصل : ما جاءني أحدٌ ،وتدخل على المفعول كقولك : ما رأيت من أحدٍ ، ومعناه: ما رأيت أحداً ، فلما كانت هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول ، جعل حركتها بين حركة الفاعل والمفعول متوسطاً، وهو الكسر؛ لأنه وسط اللّسان، والضمّ من الشفة، والفتح من أقصى الحلق [١]؛ لهذا خصّ بالجرّ[٢].

– واختصاص الجزم بالأفعال وامتناعه من الأسماء، فإن قال قائل: لِمَ صارت (لَمْ) [٣]وأخواتها وحروف الجزاء وحروف الشّرط تختصّ بالجزم دون غيرها من الإعراب؟

قيل له: إن الجزم لا بدَّ من دخوله على الفعل؛ ليكون بإزاء الجرّ في الاسم، ووجب أن تكون هذه العوامل عاملة؛ لأنّها لزمت الفعل واقترنت به، وأحدثت فيه معنى، وهذه هي لبّ فكرة الاختصاص القائمة على " التلازم والاقتران" .

وإنّما خصّت هذه الحروف بالجزم؛ لأنّ الشّرط والجزاء يقتضي جملتين، كقولك [٤]: إن تضرب أضرب[٥]، فلطول ما يقتضيه الشّرط والجزاء اختير له الجزم؛ لأنّه حذف وتخفيف[٦].

وأمّا لِمَ اختير الجزم بها وليس بغيرها؟ فلأنّها ضارعت حروف الجزاء من أجل أنّ الفعل المضارع يقع بعدها بمعنى الماضي[٧]، كما يقع الماضي بعد حروف الجزاء بمعنى الاستقبال، فلمّا تشابها من هذا الوجه جعل عملها الجزم[٨].

---

(١) أسرار العربية ، للأنباري ، ص (١٠)، وانظر: الإيضاح في علل النحو، زجّاجي، ص(٩٣).
(٢) علل النحو، لابن الورّاق، ص(٢٩١).
(٣) انظر الكلام في "لم" المصادر الآتية : الكتاب، ج١، ص(٦٨) ،ج٢ ، ص(٣٠٥، ٤٦٠) ، والمقتضب ،ج١، ص(٤٦، ٤٧)، والأصول ،لابن السّراج ،ج٢، ص (١٥٦-١٥٧) ، وعلل النحو لابن الورّاق ، ص(٢٧٩)، وأسرار العربيّة للأنباري ، ص(٣٣٣). والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرّشيد، بغداد، ١٩٨٢م ، ج٢، ص (١٠٩١)، وشرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص(٤١) ، ج٨، ص(١٠٦) . وشرح الكافية ج٤، ص(٨١)، واللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص(٤٧) ، باب: الجوازم. وشرح جمل الزجاجي ، ج٢، ص(١٩٥)، ومغني اللبيب ، لابن هشام،ج١، ص (٣٦٥).
(٤) انظر: أسرار العربيّة، ص(١٣٢)، وشرح جمل الزجاجي ، ج٢، ص(١٩٧).
(٥) المقتصد، لعبد القاهر الجرجاني، ج٢، ص (١٠٩٥).
(٦) أسرار العربيّة، ص(١٣٢، ١٣٣).
(٧) الأصول، لابن السّراج ، ج٢،ص(١٥٧)،وأسرار العربيّة ، ص(١٣١). والمقتصد، ج٢، ص (١٠٩١).
(٨) علل النحو، لابن الوراق، ص(٢٧٩).

واتكاءً على ما تقدّم من الحديث عن اختصاص الجـرّ بالأسـماء، واختـصاص الجـزم بالأفعال، وهما يقعان في باب العامل اللّفظي الذي يرتبط بعلاقة مباشرة بالاختصاص، فإنّ أقـسام الحرف في العربيّة بحسب الاختصاص أو عدمه ، ثلاثة وهي [١]:

- قسم يختصّ بالاسم.
- وقسم يختصّ بالفعل.
- وقسم مشترك (غير مختصّ) يدخل عليهما .

وينقسم الحرف بحسب العمل أو عدمه إلى قسمين: مُعمل ومُهمـل، وارتـبط العمـل أو الإهمال مقترن بالاختصاص ، فما كان مختصًّا كان عاملاً ، وما كان غير مختصّ كان غير عامل (مهمل)، وهذا هو الأصل.

فأما ما يختصّ بالاسم و لا يكون كجزء منه، ولا بدّ أيضاً من عمله أن يعمل فيه، فنحو: إنّ وأخواتها ، وحروف الجرّ[٢]، وما أشبه ذلك.

وأمّـا ما يختصّ بالفعـل، و لا يكـون كجزء منـه، ولا بدّ أيضاً من عمله فيه، نحـو: (أنْ ولنْ) [٣]، وما أشبه ذلك.

وأمّا ما يدخل عليهما و لا يعمل شيئاً، فنحو[٤]: حروف الاستفهام، وحروف العطف، وما أشبهها.

---

(١) انظر: المقتصد، ج١، ص(٨٦، ٨٧)، وشرح ابن عقيل ، عبد الله المصري، (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، مطبعة السّعادة، بمصر، ١٩٦٤م ، ص (٩٠)، والأصول ج١، ص(٤٢)، وشرح المفصّل ، لابن يعيش، ج٨، ص(٥)، وعلل النحو ، لابن الورّاق، ص(٣٠٥، ٣٠٦).

(٢) **انظر: همع الهوامع، ج١، ص(٢٧)، والمقتصد، ج١، ص (٨٦)، والجنى الدّاني، ص (٩٠).**

(٣) انظر: الجنى الدّاني، ص (٩٠،٩١)، والمقتصد ، ج١، ص(٨٧).

(٤) شرح المفصّل، ج٢، ص (٥)، الاستفهام، نحو: هل زيد خارج؟ وهل خرج زيد؟ والعطف، نحو: ضربت وقعدت، كما تقول: ضربت زيدا وعمراً .و انظر : المقتصد، ج١، ص(٨٧).

وتأكيداً على ما تقدم ، يقول الأنباري في ذلك: " ينقسم الحرف إلى قسمين: مُعمل ومهمل. فالمعمل هو الحرف المختص، كحرف الجرّ، وحروف الجزم، والمهمل غير المختصّ، كحرف الاستفهام، وحرف العطف. ثمّ الحروف المعملة والمهملة كلّها تنقسم إلى ستّة أقسام. فمنها: ما يغيّر اللّفظ والمعنى، نحو: (ليت)، ومنها ما يغيّر اللّفظ دون المعنى، نحو: (إنّ) [١] ، ومنها ما يغيّر المعنى دون اللّفظ ، نحو: (هل)، ومنها ما يغيّر اللّفظ والمعنى و لا يغيّر الحكم و لا يغيّر لفظاً و لا معنى، نحو (اللام)، في قوله تعالى:" إذ جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول اللّه واللّه يعلم إنّك لرسوله واللّه يشهد إن المنافقين لكاذبون"[٢]، ومنها ما لا يغيّر لا لفظاً و لا معنى و لا حكماً، نحو[٣]: (ما) ، في قوله تعالى:" فبما رحمة من الله لنت لهم[٤]"

وبعد، سيطرح الباحث الآن قضيّة غاية في الأهميّة وهي الاتّساق مع فكرة الاختصاص القائمة على (التّلازم و الاقتران) ، أو خرقها والانحراف عنها، في العوامل المختصة. فيقول: إن الاختصاص له وجهان أحدهما متّفق عليه ، والآخر ومختلف فيه، فالأول كما في الفعل(التّام والناقص) ، وهو أكبر العوامل والمختصّات على الإطلاق؛ لأنه استحقّ العمل بالأصالة، وكان ذلك بصفة ثابتة، وقد عرض الباحث لعلة ذلك سابقا. والثّاني في الأسماء والحروف، كما في المشتقّات العاملة بقيد بعلّة الشّبه مع الفعل. وفي الحروف كان العمل حسب اختصاصها من عدمه، وهو رأي الجمهور المؤيّد للعامل والاختصاص. ولكنّ الباحث نلاحظ خروجاً على قاعدة(التلازم والاقتران) التي قدّم لها في المفهوم، ممّا كان مسوّغاً عند البعض في رفض الاختصاص أو

---

[١] نحو : إن زيدا قائم ، فـ "إن" قد غيرت اللفظ لأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، ولم تغير المعنى ؛ لأن معناها التأكيد والتحقيق ، وتأكيد الشيء لا يغيير معناه . انظر في ذلك : الأنباري ، أسرار العربية ، ص (٣٦) .

[٢] ١/ المنافقون.

[٣] انظر : أسرار العربية ، ص(٣٦، ٣٧).

[٤] ١٥٩/ ال عمران.

الاختلاف فيه أو انتقاده كقولهم: "فالألف واللام يختصّ بالاسم ولا يعمل فيه، وكذلك (السّين وسوف) قد يختصّ بالفعل و لا يعمل فيه"[١].

والجواب على ذلك من ناحيتين :

الأولى: أنّ من رفض الاختصاص أو انتقده رأى في عمل الحرف واختصاصه اضطراباً سوّغ له ذلك، ولكنّ الباحث نرى ضيقاً في هذه النظرة؛ لأنّهم حصروا الاختصاص في العربية في الحرف فقط، وهذا غير صحيح؛ لأنّ الفعل (التّام والنّاقص) أكبر العوامل والمختصّات في العربيّة – كما أسلف الباحث– لأنّ العمل حقّ أصيلٌ فيه؛ وأما ما عمل من الأسماء كالمشتقات فقد عمل لعلّة الشّبه مع الفعل ؛ ولذلك يعتقد الباحث باختصاص الفعل وعمله بناءً عليه دون اضطراب كما في الحرف .

والثانية: أنّ الانحراف عن فكرة الاختصاص في عمل غير المختصّ أو عدم عمل المختصّ من الحروف، قد يوجد له ما يفسّره أو يسوغه ، وقد نتّفق في ذلك أو نختلف.. فممّا يقال في (السّين وسوف) مثلاً: قد أخبرنا – والكلام لابن يعيش– في الأصل بأن قلنا: إنّ العامل من الحروف ما لزم الاسم، والفعل، ولم يكن كجزء منه، ألا ترى أنّها تحدث في الاسم النّكرة تعريفاً– أي الألف واللام– والتّعريف قد يصحّ في النّكرات لمواطآت المخاطبين، فدلّ أنّه ليس لها زيادة حكم الاسم؛ لأنّها إنّما تدخل لتعيينه وكذلك (السّين وسوف) [٢]تعين الأفعال التي كان منها تحتمل الحال والاستقبال، وإنّما عيّنت بهما ذات الفعل الذي كان يصحّ أن يفهم تخصيصه بغيرهما[٣] .

---

[١] انظر: علل النحو، لابن الورّاق، ص (٣٠٦).
[٢] شرح المفصّل، لابن يعيش، ج٨، ص(٥)، وشرح جمل الزجاجي، ج١، ص (٤٢٢) ، بتصرف .
[٣] علل النحو، لابن الورّاق، ص ٣٠٦.

وكذلك (قد) إنّما هي لتوقع ذات الفعل ، فلم تدلّ على أكثر ما تحتمله نفس الفعل، فجرت مجرى بعض حروفه؛ فلهذا لم تعمل شيئاً وفارقت سائر العوامل[١].

وإنما وجب أن يكون ما دخل على الاسم مرّة، وعلى الفعل مرّة لا يعمل شيئاً؛ لأنّ الأفعال نوع مخالف لنوع الأسماء ، فيجب أن يكون عاملها مختلفاً، فإذا اتفق دخول الحرف عليها ، ولم يختصّ أحدهما دون الآخر لم يجز أن يعمل فيها؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى أن يصير ما يعمل فيها شيئاً واحداً، وقد بيّنا – والكلام لابن الوّراق– أنّ اختلاف نوعيهما يوجب اختلاف عواملهما؛ فلهذا لم يعمل هذا النّوع من الحروف [٢].

وإذا ما انتقلنا إلى الحروف التي تنصب الأسماء والنّعوت وترفع الأخبار[٣]،وسألنا السؤالين الآتيين:

هلاّ رفعت الاسم ونصبت الخبر[٤]؟ وبالجملة لِمَ وجبَ أن تعمل؟ ففي الأول لن يطيل الباحث الكلام؛ لأنه سؤال جدلي فلو رفعت ونصبت لسأل السّائل بالضّد، أو لقيل لِمَ لم تنصب في الاثنين المبتدأ والخبر، أو لم ترفع الاثنين.. وهكذا. وهو في النّهاية ليس له علاقة مباشرة في موضوع الاختصاص.

---

[١] يقول البغدادي: قد مع الفعل المضارع تكون للتكثير في مقام التمدّح والافتخار، انظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، عبدالقادر بن عمر،(ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السّلام هارون، طبع الهيئة العامة للكتاب، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٦-٨٣، ج١١، ص (٢٥٣)، الشّاهد رقم (٩٢٢).
- وقال سيبويه: وتكون بمنزلة(ربّما) وأنشد:
قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مُجّتْ بفرصاد
انظر : الكتاب ، ج٤، ص(٢٢٤)، وشرح أبيات الكتاب لأبي سعيد السّيرافي، ج٢ ، ص (٣٦٨)... وغيرها.

[٢] علل النحو، لابن الورّاق، ص (٣٠٧).

[٣] انظر : المصدر السابق ، ص (٣٣٢).

[٤] يقول ابن عصفور: " لما وجب رفع أحدهما تشبيها بالعمدة ونصب أحدهما تشبيها بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبر؛ لأنّ هذه الحروف إنما دخلت ؛ لتوكيد الخبر أو ترجيه أو التشبيه به، فصارت الأسماء كأنها غير مقصورة، فلمّا رفع الخبر تشبيها بالعمدة نصب الاسم تشبيها بالفضلات. انظر: شرح جمل الزجاجي، ج١، ص (٤٢٤).
- وعلل ابن السّراج ذلك :بأن فرّق بين عمل كان وأخواتها وهي أفعال ، وإنّ وأخواتها وهي حروف. انظر: الأصول ، ج١،ص(٢٣٠).

أمّا في الثّاني(فالجواب في وجوب عملها: أنّها حروف تختصّ بالاسم، و لا تدخل على الفعل، وبعضها يحدث معنى في الاسم، وأواخرها كأواخر الفعل الماضي[١]، فلمّا شاركت الفعل في لفظها ولزومها الاسم[٢]، وجب أن تعمل عمله، والذي أوجب لها أن تعمل عملين: الرّفع والنّصب، أنّها عبارة عن الجمل [٣]، وليس لها معنى في العبارة عن الاسم المفرد، فلمّا اقتضت اسمين وجب أن تعمل فيهما[٤].

وأخيراً؛ فإن الحديث في هذه الحروف سيقود بالضرورة إلى الكلام في الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار[٥]، فهي أيضاً مختصّة بالدّخول على الجملة الاسمية – أي على اسمين– فرفعت الأول ونصبت الثّاني. والسؤال هنا (لِمَ وجبَ لهذه الأفعال أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي ليست بأفعال مؤثّرة – فهي ناقصة وليست تامّة– وإنّما يخبر عنه بها عمّا مضى، ويخبر عمّا يستقبل، و لا يخبر أنّه قد وقع فعل على مفعول ، نحو قولك: كان زيدٌ قائماً[٦]؟

فالجواب في ذلك: أنّ هذه الأفعال لمّا كانت عبارة عن الجمل، وجب من حيث كانت أفعالاً أن يجري حكم ما بعدها كحكمه ما بعد الأفعال، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف و لا تثنية، وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقيّة – التامة– فوجب أن ترفع

---

[١] يقول ابن السّراج : جميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب، ألا ترى أنّ الفعل الماضي كله مبني على الفتح.انظر : الأصول، ج١، ص (٢٣٠).

[٢] وهنا نلاحظ أنّ لزومها الاسم كان علة عملها ، وهو شرط الاختصاص الذي أفاض الباحث في الحديث عنه سابقا، ولشبهها مع الفعل عملت عمله، وهذا يؤكد أصالة العمل في الفعل واعتباره أكبر المختصات.

[٣] انظر: أسرار العربيّة ، الأنباري، ص(٦١)، باب: جمع التأنيث.

[٤] والكلام لابن الورّاق في : علل النحو، ص(٣٣٢).

[٥] انظر هذا الباب في المصادر الآتية: الكتاب، ج١، ص(٤٥- ٥٦)، وكذلك: خزانة الأدب، ج١٢، ص(٥٩٣.).وكذلك المقتضب، ج٣، ص(٩٧- ١٠١). وكذلك: الأصول، ج١، ص(٨١- ٩٢). وكذلك: أسرار العربيّة، ص(٥٥- ٥٩). وكذلك: علل النحو،ص (٣٤٥- ٣٥٩). وكذلك : اللمع في العربيّة، لابن جنّي ، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : حامد المؤمن ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م، ص(٩٥- ١٠٢). وكذلك شرح اللمع ، لابن برهان ، العكبوي ، عبد الواحد بن علي الأسدي ، (ت٤٥٦هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، مطبعة الكويت ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م، ص(٤٨- ٦١). وكذلك : النحو الوافي، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ج١، ص(٥٤٣)... وغيرها .

[٦] انظر : علل النحو ، لابن الورّاق، ص(٣٤٥).

احد الاسمين، ليكون المرفوع كالفاعل، وتنصب الثّاني ، ليكون كالمفعول؛ فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار[١].

[١] علل النحو ، لابن الورّاق ، ص (٣٤٥) ، بتصرف .

رابعاً: مواقف العلماء من نظرية الاختصاص:

وقف العلماء من نظرية الاختصاص مواقف متعددة ما بين تأييد وإثبات للمناقب وهجوم وإظهار للمثالب، واكتفى بعضهم بالنقد أو إبداء الملاحظات.

أيد الاختصاص بشدة أولئك الذين تحمسوا للعامل وتأثروا به وهم غالبا بصريون وأيده الكوفيون أيضا من غير تشدد. وأما الذين عارضوا الاختصاص فهم أولئك الذين دعوا إلى إلغاء العامل وتجديد النحو بالبحث عن بديل أيسر، والذين اكتفوا بالنقد ؛ فلأنهم لم ينظروا إلى الاختصاص بشمولية- كما بينّ الباحث سابقاً- ويقصد بذلك الغفلة عن الاختصاص في الفعل، والغريب كما يرى الباحث تبرير اختصاص وعمل كثير من الحروف لشبهها بالفعل كإنّ وأخواتها، فالنظرة الجزئية للاختصاص واقتصاره على الحرف فقط سبّب هذا النقد ، فكان إقرارهم عمل الحرف عند كثير منهم تبعا لاختصاصه بقلق وتحرّز.

وهذه المواقف تدرك من تصريحاتهم المبثوثة في كتبهم أو من طرائقهم ومناهجهم في الشرح والإعراب.

١. المؤيدون:

تمثل جمهور العلماء[١] الاختصاص في مؤلفاتهم واعتمدوه أساسا في إعرابهم. صحيح أن بعضهم كان ينحرف أحيانا في التطبيق، وأنهم تفاوتوا في الدقة إلا أنهم اعتمدوا عليه واعتبروه أساسا وأصلا، ولا سيما بعدما استقر النحو استقرارا نسبيا في العصور المتأخرة. على نحو ما نجد في نحو ابن مالك الذي صاغه في ألفيته صياغة منقادة لزمام العامل والاختصاص فأوّل وقدّر، ثم جاء الشرّاح بعده يشرحون تقديره ويوضحون تأويله جيلاً بعد جيل إلى عصرنا الحاضر.

---

[١] انظر على سبيل المثال :
- ابن السرّاج، الأصول في النحو، ص(٥٦)
- والأنباري، أسرار العربية، ص (١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ٢٩٣).

فلو استعرضنا باب اللّام أو الفاء أو الواو مثلاً ، لرأيتهم يضمرون (أنْ) في إعرابهم فيقولون عند لام الجحد أو التعليل مثلاً: هي حرف جرّ والمصدر من (أنْ) والفعل بعدها اسم مجرور بها[١]، وهكذا.

ومع أنّه برز من يتبّع الاختصاص، ومن يخالفه إلاّ أنّ الجمهور على تأييده، وجلّ كتب النحّو التّطبيقي تأخذ به؛ ولذلك فلن يقوم الباحث بحصر المؤيدين؛ لأنهم يمثّلون - الأغلب- والجمهور، وسيتوسّع أكثر في حديثه عن المنتقدين والرّافضين للاختصاص، وذكر نماذج على ما جاؤوا به ؛ لنتمثّل فكرتهم ونظرهم.

٢. المنتقدون:

سيذكر الباحث أربعة منهم على سبيل المثال لا الحصر، واحد من القدماء والثّلاثة الآخرون من المحدثين، وهم:

- **عبد اللطيف الزّبيدي(ت ٨٠٢هـ):**

سراج الدين أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر الزّبيدي، صاحب كتاب "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ". قال فيه محقق كتابه : " منحاه مع البصريين ، وكثيراً ما يردُّ الكوفيين بعبارات فيها شيء من الغلظة " [٢].

يقف الزّبيدي موقف الناقد برفضه الاختصاص في مسألة " لولا" فيما نصه:ذهب الكوفيون إلى أن لولا يرتفع الاسم بعدها كما كان ذلك مع لو لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم لأن التقدير في قولك: لولا زيد لفعلت: لو لم يمنعني زيد من الفعل لفعلت. إلا أنه حذف الفعل تخفيفاً.

---

[١] انظر: أحمد قبش، الكامل في النحو والصرف والإعراب، ط٢، دار الجيل ، بيروت، ١٩٧٤م، ص(٢٣).
[٢] الزّبيدي، ائتلاف النصرة،ص(١٢).

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء والخبر محذوف؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ولولا لا تختصّ باسمٍ دون فعل بل تدخل تارةً على الاسم وتارةً على الفعل. والأصح مذهب الكوفيين واختاره الزمخشري وابن الأنباري وجماعة . ولا نسلم للبصريين أن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً أصلاً، والله أعلم[١] ؛ ولأنه يذكر في غير موضع اتكاء هذا الرأي أو ذاك على الاختصاص في إعرابه، دون أن يعلق بمثل هذا التعليق اعتبر ناقداً للنظرية في مسألة "لولا" فقط، وليس رافضاً لها.

- **الصادق خليفة راشد:**

قسم الباحث – خليفة راشد – الحروف الى عاملة وغير عاملة ، وربط العمل بالاختصاص[٢]، وعالج الباحث في كتابه دور الحرف في أداء معنى الجملة موضوع التقدير والتأويل، وهما مما تستدعيه نظرية الاختصاص. ورأى أن التقدير مقبول عندما لا يؤثر في معنى الجملة بل هو حتمي أحياناً مثل إضمار أن بعد حتى وأو. يقول: " وإضمارها هنا وظيفة حتّمها السياق، وتجانس مفردات التركيب ، ولا يصح التركيب بانعدامها " [٣].

وفي حالة عدم انسجام التقدير مع معنى الجملة يصبح التقدير تكلفاً وتعسفاً كما في رُبَّ المقدرة بعد الواو، فيراهم قد وجدوا– إن سلمت الروايات– أسماء مجرورةً فبحثوا لها عن عامل يقف وراء هذا الجرّ مراعين في ذلك الجانب اللفظي بالدرجة الأولى، ومتغاضين عن جانب المعنى فلا معنى لرب ولا قيمة لها في تأدية المعنى التام للجملة [٤].

وبذلك يكون ممن انتقدوا الاختصاص جزئياً؛ لكونه يتطلب– في بعض الحالات– تقديراً قد لا يحتاجه المعنى حدّ رأيه.

---

[١] الزبيدي ، " ائتلاف النصرة " ، ص(١٦٥).
[٢] انظر : الصادق خليفة، دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص (١١٤).
[٣] المرجع السابق ، ص(٣٨٥).
[٤] المرجع السابق ، ص(١٠٣) ، بتصرف.

وهذا المأخذ – إن صح– فإنه يهمل أمام إيجابيات الاختصاص، وأمـــام ســـلبيات النظريـــات الأخرى التي اقترحت حتى الآن.

- **عـــــــباس حسن:**

طبق نظرية الاختصاص في كتابه "النّحو الوافي" اخذاً برأي الجمهور في ذلك؛ لأن الأخذ بالعامل إنما هو أخذ بالأيسر عملاً وتطبيقاً وإفادةً [١].فكأنه وازن بين البدائل المطروحة فلم يجـــد أيسر من العامل ،وهذا لا يعني قبوله التام للعامل ،إذ يبدي انزعاجا من بعض التأويلات الناتجـــة عنه عموما ، لكنه يجد أنه لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا... ما دامت الفائدة محققة [٢].

- **مـــــحمد خير الحـــــلواني:**

يوضح الاختصاص كمفهوم ثم ينتقده ويفصل الكلام فيه معتبراً أنّ القدماء قد أوجزوا فيه حتى أخلوا ببعض ظواهره، ومعتبراً أن الشذوذ (يحيط بجانبي القاعدة كليهما)[٣].

ويقصد بشذوذ الجانبين أن بعض الحروف غير مختصة لكنها عاملة ، ويضرب مثالا لذلك (ما) و(لا)و (إن). وأن بعض الحروف المختصة لم تعمل كالسين وسوف وأل وقد.

وهذا قصور في فهم النظرية أو فهم جزئي لها؛ لأن النظرية تقول إن الحرف المخـــتص يعمل ما لم يكن جزءا من الكلمة. والحروف غير العاملة لعدم اختصاصها وضعا قد تعمل بعلـــة الاختصاص شبها.

---

[١] عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط٣، دار المعارف، القاهرة ، ص(٢٠٠).
[٢] الموجع السابق ، ص(٢٠١).
[٣] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩م، ص (١٥٤).

وهذا أمرٌ أجاب عنه النحاة ، ومن ذلك ما قاله الأشموني في "إن" : " وخففت إن المكسورة فقلّ العمل وكثر الإهمال؛ لزوال اختصاصها حينئذ... وجاز استصحابا للأصل ، وتلزم اللّام إذ ما تهمل ؛ لتفرق بينها وبين إن النافية " [١] .

ويقول الأشموني في موضع آخر : " وإنما أعملت ما و لا وإن النافيات مع عدم الاختصاص ؛ لعارض الحمل على ليس، على أن من العرب من يهملهنّ على الأصل " [٢].

ومع ذلك فإن الباحث – محمداً الحلواني – يرى في إجابات النحاة تمحلاً وتكلفاً، ويصرّ على أنّ الظواهر التي قدمها تدل على هوان هذا الأصل الذي تمسك به النحاة، وتشير بوضوح إلى أن مسألة الاختصاص كانت غالبة في التراكيب العربية ، ولا يمكن أن نصفها بالاطراد؛ لكثرة ما يخرج عليها من الشواذ [٣].

ويحسب الباحث أن الذي وصفه – الحلواني – بأنه تراكيب شاذة ليس شاذا في الحقيقة؛ لأنه خرج تخريجا ينسجم مع النظرية من جهة ومع قواعد النحو العربي من جهة أخرى. كل ما في الأمر أن هذه التراكيب احتاجت إلى نظرة عميقة في تركيبها الداخلي؛ لنتبيّن انسجامها مع النظرية على حين ظهر هذا الانسجام في تراكيب أخرى منذ النظرة الأولى.

ويجدر بالذكر أن الباحث مع رأيه هذا بالاختصاص ، فإنه يقف من العامل موقفا موافقا إيجابيا إلى حد ما، فقد بدت له نظرية القدماء في العامل أقرب إلى الصواب وأكثر دنواً من المنهج

---

[١] الأشموني، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج١، ص(٣١٦).
[٢] المصدر السابق، ج١، ص(٣٨).
[٣] محمد الحلواني، أصول النحو، ص(١٥٨) ، بتصرف .

الوصفي، وأشمل تفسيرا لظواهر اللغة الإعرابية على أن تخلص من الشوائب، وتنقى مما علق بها من آثار المنطق وسوء التأويل [١].

٣. الرافضـــــــــون:

ومن الأمثلة عليهم عند القدماء:

- ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ):

اهتم المحدثون ممن تلوا ابن مضاء بكتابه "الرد على النحـــاة" وتنـــاولوا آراءه الجريئـــة بالدراسة والنقد.

ووجد غير واحد منهم في ثورة ابن مضاء على العامل متنفسا لهم مما يشعرون به مـــن صعوبة القواعد ، والجهد الذهني الذي يعانى بسبب نظرية العامـــل وكثـــرة العلـــل والتـــأويلات والتقديرات، ويتضح هذا التأثر في المحدثين في آراء شوقي ضيف على سبيل المثال إذ يبدو فـــي مقدمة تحقيقه لكتاب ابن مضاء في غاية الإعجاب بآراء ابن مضاء ، ويصف نظرية العامل بأنها أحالت كثيرا من جوانب كتاب النحو العربي إلى عقد صعبة عسيرة الفهـــم...، و إن كـــل مـــا تصوره النحاة في عواملهم النحوية تصور باطل [٢]. في حين أن ابن مـــضاء (يفـــتح أمامنـــا الأبواب؛ لكي ندرك ما ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله [٣].

فقد نزع ابن مضاء في موقفه من العامل نزعة ظاهرية في نظره إليه من خلال المـــنهج الكلامي الذي يقوم على الجدل والقياس، كأحكام العامل وتأثيره في الأسماء المبنية والمعربة، وهذا المنهج مقتبس من كلام المتكلمين من أهل البصرة حتى إنهم لقّبوا بأهل المنطق.

---

[١] محمد الحلواني، أصول النحو، ص(٢١٩).
[٢] **ابن مضاء، الرد على النحاة ، تحقيق: شوقي ضيف، ص (٧) ، بتصرف .**
[٣] المصدر نفسه، ص(٩) ، بتصرف .

فرفض ابن مضاء رأي سيبويه القائل إنّ للعامل قوّة في إحداث الإعراب- وهـذا النظـر ينطبق على العوامل اللفظية المختصة- ورأى أنّ العامل هو الله وحده. وتدعو آراء ابن مـضاء إلى إسقاط العامل معتبراً أنه مما يستغنى عنه، ويستند في ادعائه على أن ابن جني رفض العامل واعتبر العمل للمتكلم. والحقيقة أنه ليس في كلام ابن جني ما يشعر برفضه العامل ، وإنما قولـه يشبه قول من قال إن العمل للّه تعالى ، وإنما تسمى الكلمـات عوامـل تجـوزا أو أن العوامـل أمارات. وهذا ما يفهم من قول ابن جني : " وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامـل معنـوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به ... وإنما قالوا لفظي ومعنوي ؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللّفظ للّفظ، أو باشـتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح "[١].

وقد يبدو ابن مضاء غير مؤمن تماماً بالزوبعة التي أثارهـا ، وذلـك عنـدما يقـول: " فإن قيل إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفـاظ التـي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها. قيل: لو لم يستقم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبـة البلاغة إلى هجنة العيّ ، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقـصود بهـا لسومحوا في ذلك "[٢].

فها هو يقر أن فكرة العامل مقبولة لو خلت من التأويلات والتقديرات التي تحط من رتبـة كلام العرب وتجعله ناقصا، فإذا وصل الأمر معه إلى ذلك أمكن أن نتـاقش موضـوع التقـدير

---

[١] ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت ٣٩٢هـ) ، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٩٠م ، ج١،ص(١١٠، ١١١) .

[٢] ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي(ت ٥٩٢هـ) ، الرد على النحاة ، تحقيق محمد ابراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، ص(٧٠، ٧١).

والتأويل. فنقول إن التأويل لا يحط كلام العرب عن بلاغته وليس فيه انتقاص من كلامهم، إنما هو منسجم مع سنن الكلام العربي وكما قيل : "الإضمار من سنن العرب في كلامهم" [١].

ويضم كتاب ابن مضاء العديد من النصوص التي تهاجم العامل وتدعو إلى هدمه ، بل يظن الباحث أن الكتاب كله ألف لهذه الغاية ، وبالتالي فإن رفضه للاختصاص رفض أكيد لا شك فيه ، لأنه مما يتطلب التأويل والتقدير؛ وهذا ما لا يسامح فيه أبداً.

وأما المحدثون : فمنهم:

- إبراهيم مصطفى:

لا تتفق آراء إبراهيم مصطفى مع نظرية الاختصاص، فقد حاول أن يقدم تفسيرا جديدا للإعراب الذي لا يجلبه العامل في رأيه بل هو ناجم عن المعنى ، وجاءت فكرته البديلة لتقول : "إن الضمّة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة لا تدخل على شيء إنما هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب"[٢].

فالضمة والكسرة إعراب؛ لأن لها دلالة، والفتحة ليست إعراباً؛ لأنها تخلو من الدلالة، وعليه فإن كل كلمة ليست مسنداً أو مسنداً إليه، وليست مضافاً أو مجرورةً تكون مفتوحة.

وهذا يتناقض مع بعض الظواهر الإعرابية كاسم إن الذي يفترض نظريا أن يكون مرفوعا.

وهذه المخالفة بين نظريته والصورة العملية تحتاج إلى تأويل، والتأويل كان أحد الأسباب في مهاجمة فكرة العامل من قبله.

---

[١] أحمد بن فارس(ت ٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامه، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ص(٢٣٢).

[٢] انظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د.م ، ١٩٧٣م، ص(٤٨) وما بعدها.

- **جـــــــلال شمـــــــس الـــــدين:**

يذهب جلال شمس الدين إلى أن رفض العامل لكونه مسألة فلسفية نظرية ، ولكونه أشاع التفكير النظري والتناقض بين النّحاة رفض مردود ؛ لأن المنهج العلمي يقبل الفـــروض العقليـــة بشروط؛ ولأن التناقض والاختلاف قد يكونان نتيجة اختلاف الأفهام أو سوء استخدام العامل فـــي التطبيق[١].

وسبب الرفض المعتبر – في رأيه– أن نظرية العامل اقتضت انفصال الكلام إلى عناصـــر بعضها في بعض على عكس الواقع حيث نرى الكلام يأتي على هيئة أنماط متوارثة عن طريـــق الاكتساب ، وأن هذه الفكرة لم تستطع أن تفسر لنا العديد من التراكيب العربية مما يـــدعونا إلـــى رفض هذه النظرية [٢].

وما الأنماط المتوارثة إلا عناصر متشابكة في داخلها بعلاقات تـــضبطها قواعـــد اللغـــة وتفسّرها نظرية العامل.

ولا تعارض بين كون اللغة مكتسبة، وبين كونها يعمل بعضها في بعـــض؛ لأن نظريـــة العامل وما تفرّع عليها كالاختصاص اجتهاد في تفسير التلازم الشكلي بين الكلمات ، والتفـــسير نوع من الحماية للقاعدة النّحويّة.

- **مـــــــــهدي المـــــــخزومي:**

للمخزومي رأي واضح في اختصاص الحروف ، إذ يعتبر الحركات التـــي تطـــرأ علـــى الأفعال نصباً وجزماً ليست بتأثير الأحرف المختصة وإنمّا لتمييـــز زمـــان الفعـــل، وأن فكـــرة

---

[١] جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة أبستمولوجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م،ص(١١١،١١٢) ، بتصرف.

[٢] المرجع السابق،ص(١١٢) ، بتصرف .

الاختصاص خادعة توهّمها النّحاة جراء تمسكهم بالعامل. وهذا الرأي مخالف لعامة الكوفيين الذين عللوا بالاختصاص في مواطن عدة.

يقول :" وأكبر الظّن أن رفع الفعل المضارع ليس لكينونته في موضع الاسم كما زعم سيبويه... ولا لتجرده من الناصب والجازم كما زعم الفراء، وأن نصبه ليس بتأثير أنْ ، ولن ، وإذن ، أو كي ؛ لأنها اختصت به فعملت فيه كما زعم النّحاة، وأن جزمه ليس بتأثير لم ولمّا ،أو غيرهما؛ لاختصاصها به كما زعموا أيضاً، وإنما ذلك كله من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه. فبناؤه مجردا من الأدوات يستعمل في الحال والمستقبل... وإذا أريد أن يخلص للمستقبل سبقته أن ، ولن ، وإذن... أو لحقته لواحق أخرى كالسين وسوف"[1].

- **حسن خميس الملخ:**

يرى حسن الملخ أنّ الاضطراب الذي يعتري الاختصاص في الحروف، رغم اعتباره أصلاً كبيراً من أُصول الصّناعة النّحويّة، وعدم تحصن دعوى الاختصاص - كما يقول- بالأدلّة والبراهين سببان مؤهّلان لرفض الاختصاص.

ويستشهد الملخ على ذلك بقول المرادي : " أمّا نيابة " حتى " عن حرف النصب (أنْ) في المضارع المنصوب فلا نقصدها لذاته، بل نرنو إلى مناقشة أصل كبير من أصول الصّناعة النّحويّة ، وهو مسألة الاختصاص؛ إذ درج النّحاة إلى تقسيم الحروف قسمين: مختصّة ، وغير مختصّة، ويعنون بالحروف المختصّة ، الحروف الّتي تنفكّ عن نوعٍ واحد من العمل في الكلمة كحروف الجرّ الّتي لا تنفكّ عن جرّ الاسم، وغير المختصّة الحروف التي تدخل على الاسم

---

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص(١٣٣، ١٣٤)، بتصرف.

والفعل، فالأصل فيها الإهمال لا العمل. ويقولون إنّ الأصل في الحرف المختصّ الجرّ إذ اختصّ بالاسم، وإذ اختصّ بالفعل فعمله الأصيل الجزم تحقيقاً للمناظرة بينهما في القياس " [١].

ثم يقول :" إنّ دعوى الاختصاص غير محصّنة بالأدلّة والبراهين فحرف النّداء " يا" مختصّ بالاسم، ومع ذلك لا يجمع النّحاة على عمله في المنادى، وإنّ وأخواتها تنصب بدل أن تجرّ وهي مختصّة بالاسم. و"ما" حرف غير مختصّ يدخل على الاسم والفعل على السّواء، ويعمل في الاسم عمل ليس أحياناً، وقد يهمل وهو القياس، ويعمل في الفعل المضارع الجزم أحياناً وقد يهمل... وأجد حروفاً تختصّ بالفعل، ولا تعمل نحو السّين وسوف ممّا يرجّح في ظني أن مسألة الاختصاص بعيدة نسبياً عن واقع اللّغة العربيّة، واللّه أعلم"[٢] .

إذن ، حسن الملخ نظر للاختصاص نظرةً جزئيةً ، قد يكون جانبها الصواب نسبياً كغيرة ممن يتوقفون عند عمل الحرف تبعاً لاختصاصه ، أو من يرفضونه أصلاً ، ولكن إذا ما توسع النظر إلى الاختصاص باعتبار اختصاص الفعل وعمله بناءً عليه هو القسم الأكبر من الاختصاص القائم على علاقة (التلازم والاقتران) ، فإن الباحث يظن أن كثيراً من أحكام هؤلاء المنتقدين و الرافضين قد تتغير ، والله أعلم .

---

[١] المرادي، الجنى الداني، ص(٢٥- ٢٧) ، وانظر : حسن الملخ ، نظرية الأصل والفرع ، ص (١٩٢،١٩٣) .
[٢] حسن الملخ ، نظرية الأصل والفرع ، ص(١٩٣).

الفصل الثالث:

آثار نظريّة الاختصاص في النحو العربي

التمهيد

أوّلاً: التّفسير.

ثانياً: التّشعيب والتّعقيد .

ثالثاً: التّرسيخ والمعياريّة .

رابعاً: التّقديم والتأخير .

خامساً: الشكل والمضمون .

سادساً: الخلاف النّحوي .

التمهيـــــــد

اتضح – مما سبق – أنّ الاختصاص أحد الأصول الكبيرة التي تتشكل منهـــا الأنـــساق اللغوية المختلفة في اللّغة العربية، وسيقوم الباحث في هذا الفصل بالتطرق إلـــى الآثار المترتبة – إن جاز للباحث ذلك – لـــ "نظرية الاختصاص" في النحو العربي بطرحه لستّة محاور تتداخل مع فكرة الاختصاص بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتؤطر لها كنظرية مـــن منطلقـــين نظـــريّ وعمليّ، وهي:

- التفسير.
- والتشعيب والتعقيد.
- والترسيخ والمعيارية.
- والتقديم والتأخير.
- والشكل والمضمون.
- والخلاف النحوي .

أوّلاً: التّفسير :

التّفسير فرع الإدراك ، فإذا كان الإدراك نقليّاً فسيكون متكئاً على المنقول ومشتقّاً من نتائج تحليله ، وإذا كان الإدراك عقلياً متولّداً بالاستنتاج العقلي القائم على تجاوز الوصف النّقلي للظواهر الّتي يستقصيها ، فإنّه سيكون عقليّاً نظريّاً [١].

ولا تعني البنية الهرميّة للتّفكير العلمي أنّ التّفسير لا يبدأ بالضّرورة إلا عقب الانتهاء من الاستقراء والتّحليل ؛ لأنّ التّفكير بالتّفسير يصاحب استقراء الظّاهرة وتحليلها ، إذ يتّم التّفكير بتفسيرات أوّليّة تأخذ صورتها الأولى شبه المتكاملة عند تنظيم نتائج التّحليل ، فتكون افتراضاً مفتقراً إلى النّفي أو الإثبات أو التّعديل ، ذلك أنّ التّفسير تعويض عن جميع نتائج التّعميم ، كما أنّه تعويض عن نتيجة نقص القدرة التّحليليّة أحياناً عن الضّبط التّام [٢] .

" الاختصاص" ظاهرة تفسيريّة : فالتّفسير كان حاضراً في ظاهرة " الاختصاص " منذ اللّحظة الأولى في هذه الدّراسة ، باعتباره علّة من علل العمل . وذلك بملاحظة أنّ عمل الفعل التّام – المختصّ بالاسم – وتأثيره في الفاعل أو نائبه ، والفعل الناقص – المختصّ – بالجملة الاسميّة ، قد انمازا بصفة الدّيمومة والثبات ، وهذا يفسّره " الاختصاص " ، فالفعل عامل قويّ مختصّ دائماً.

فهل يمكن أن يكون الفعل مختصّاً وغير عامل ؟ وبالتّالي من باب المقابلة ، لِمَ كان الفعل مختصّاً وعاملاً أصلاً ؟

---

[١] انظر : حسن خميس الملخ ، " التفكير العلمي في النحو العربي "، ط١ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٣ م ، ص (٢٦) .
[٢] المرجع السابق ، ص (٢٦) .

بينما يلحظ أنّ " الاختصاص " في الحرف جاء متذبذباً مضطرباً ؛ وذلك بوجود حروف مختصة غير عاملة ، غير مختصّة أو وعاملة ، فإذا أردنا أن نقارن بين الحالتين (الثّبوت في الفعل والتّذبذب في الحرف)، ونعلّل اختصاص الفعل وعمله – دائماً – واضطرابه في الحرف نقول : إنّ صفة " التّلازم والاقتران " في الفعل جعلته يؤثّر بما بعده ، فقد عدّه النّحاة الفاعل جزءاً من آخر الفعل.

ولعلّ عمل الفعل لعلّة الاختصاص (التّلازم والاقتران) له ما يسوّغه ، وهو مقدّم على الاسم والحرف في (العمل) ، فالعمل أصل في الفعل ، فرع في الأسماء والحروف ، وقد عرض الباحث لعلة ذلك آنفاً.

أمّا الحروف فهي فهي في جزء كبير منها لا تتصف بالتلازم والاقتران – دائماً – لذلك لا تعمل إلاّ عند توفّر هذين الشّرطين .

إذن، " فالاختصاص " تفسير وعلّة للعمل في الفعل ، والحرف المختصّ ، والتّفسير جاء محكماً في اختصاص الفعل ، مضطرباً في اختصاص الحرف ؛ لعمله تارةً وتعطّله تارةً أُخرى ؛ ولذا فنحن مطالبون بتفسير التّفسير . كإيجاد تفسير نظري للحرف المختص غير العامل ، أو غير المختصّ العامل ؛ فما يخرج على القاعدة ، لا يخرج إلاّ بقاعدة ؛ لتكون أحكامنا أكثر ضبطاً ودقّةً. وإن كانت القواعد والضّوابط توضع للأعمّ الأغلب ، فالاستثناء (وهو ما اصطلح النحّاة على تسميته بالشّاذ على القاعدة) أيضاً بحاجة إلى ضبط ، وإن لم تصل نسبة استخدامه إلى العام؛ وذلك لتكون النّظريّة محكمة ولا يعتريها خلل أو نقص . ويعتقد الباحث أنّه من المستحيل – منطقيّاً – أن تكون القواعد والضّوابط بحجم اللّغة نفسها . فالإحكام التّام قد يتوفّر لنظريّات وقواعد وضوابط معيّنة في اللّغة ، وخاصّة في الأصول كاختصاص الأفعال ، وقد تقلّ نسبته في الفروع كما في اختصاص الأسماء والحروف .

ويأخذ التّفسير صورة تتّسع شيئاً فشيئاً ، تبدأ بالجزئيات ثمّ يُبنى من هذه الجزئيات بعد تعميمها واختبارها والتّوثق من قدرتها التّفسيريّة نموذج عامّ يسمّى " النّظريّة " ، ويمكن أن تسمّى الجزئيات التفسيريّة نظريّات ، على مقصد القول بالنّظريّة الصّغرى الجزئية ، والنّظريّة الكبرى الكليّة [١]. وهذا ما حاول الباحث تقديمه في هذه الدّراسة ما وسعته الجهد إلى ذلك ، فقام بجمع جزئيات وشتات " الاختصاص " عند القدماء والمحدثين ؛ ليخرج – إن جاز له ذلك – بما يمكن أن نسمّيه " نظريّة الاختصاص " كنظريّة جزئية صغرى ، وفرع للنّظريّة الكبرى الكليّة نظريّة العامل .

ولا يعني الأخذ بالنّظريّة إتقان تطبيقها ، كما لا يعني الاختلاف فيها ، أو في بعض جوانبها اختلافاً في مادّة الاستقراء ، أو نتائج التّحليل ، فلو نظرنا إلى تناول نحاة العربيّة تطبيق نظريّة العامل – وهي جزء من نظريّة النحّو العربي – لوجدنا اختلافاً في التّطبيق . فاتّساقاً مع ما قدّم الباحث في " نظريّة الاختصاص " ، فإنه يرى أنّ الفعل بحكم اختصاصه هو عامل الرّفع في الفاعل ، والنصب في المفعول به ، ولكن هذا الرّأي يقابله آراء عند نحاة آخرين ، فقد ذهب جمهور الكوفيّين إلى أنّ عامل النصب في المفعول هو الفعل والفاعل جميعاً ، نحو : " ضَرَبَ زيدٌ عمراً " . وفي رأي ثان ذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل ، وفي رأي ثالث ذهب خلف الأحمر من الكوفيّين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعوليّة [٢].

إنّ هذا الاختلاف شكلي إذ يصدر عن اتّفاق على الأخذ بنظريّة العامل ، أو أحد فروعها كالاختصاص ، وإن حدث اختلاف فهو في التّطبيق ، ومردّ هذه السّمة في التّفسير إلى عدم الاتّفاق على البناء النّظري للنّظريّة ، أو الخطأ في التّطبيق ، أو عدّ كلّ تعليل جزءاًمن التّفسير النّظري ،

---

[١] انظر : حسن الملخ ، "التفكير العلمي في النحو العربي" ، ص (٢٦) .

[٢] أبو البركات الأنباري ، (ت٥٧٧هـ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين ، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة ، بيروت، ١٩٨٧م ، ج١ ، ص (٧٨-٧٩) .

مع أنّ التّعليل قد يكون جزئياً لمسألة أو كلمة ، وقد يكون كليّاً لظاهرة بكاملها ، فهو في الأولى اجتهاد من الباحث ، لكنّه في الثّانية جزء من التّفسير ، وعلى هَدْي هذا التّوضيح نفهم قول أبي منصور الأزهريّ : " وكان أبو عثمان المازنيّ ، وأبو عمر الجَرْميّ يحتذيان حذو سيبويه في النحو ، وربّما خالفوه في العلل " [١] . فسيبويه والمازني – وهما بصريّان – تجمع بينهما نظريّة في دراسة النحّو .

ويشترط الباحثون في فلسفة العلوم ثلاثة شروط للنّظريّة الملائمة للظّاهرة المراد تفسيرها ، وهي [٢] :

أ) يتعيّن أن تكون النّظريّة في مقولاتها كلها نتيجة منطقيّة لتحليل الظّاهرة المراد تفسيرها ، فيجب أن تكون مشتقّة من المعلومة المتضمّنة في الظّاهرة كاشتقاق " نظريّة " من العامل من ملاحظة ظاهرة " التّلازم والاقتران " بين لفظين وتأثير الأوّل في الثّاني إعرابياً .

ب) ينبغي أن تشتمل النّظريّة على قوانين عامّة مشتقّة من الظّاهرة المراد تفسيرها ، يناط بها إخضاع الظّاهرة كلّها للضبّط من جهة ، والتّفسير من جهة أخرى ، كقول جمهور النحّاة : " إنّ الأصل في الأفعال البناء " إذ ينتج عن الأخذ به إخضاع الفعل المضارع المعرب غير المبنيّ إلى تفسير يثبت انضباطه في القانون النّظري العام للفعل ، وتفسير تغيّر أحواله المختلفة عند دخول حرف ناصب مختصّ عامل عليه، فيجلب أثراً إعرابياً هو (النّصب) ، أو دخول حرف جازم مختصّ عامل عليه ، فيجلب أثراً إعرابياً هو (الجزم) ، أو رفعه إذا تجرّد منهما .

ج) على النّظريّة بكلّ مقولاتها أن تكون قابلةً من حيث المبدأ للاختبار التّجريبي الملاحظ ، فقول جمهور النحاة : إنّ الفعل المتعدّي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر أو ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ،

---

[١] الأزهريّ ، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة ، تحقيق : علي حسين الهلالي، الدّار المصريّة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م-٦٧، ج١ ، ص (١٩) .

[٢] انظر في هذه الشّروط ما كتبه مؤلفو كتاب : قراءات في فلسفة العلوم ، تحرير، باردخ برودي ، ترجمة : نجيب الحصادي، ط١، دار النهضة العربيّة، بيروت ، ١٩٩٢م، ص (٣٧-٣٨) .

يمكن اختباره تجريبياً ، إذا حذف الفعل المختصُّ وقرينه المرفوعُ ، فيظهر المبتدأ والخبر ، أو لا يظهران ، نحو : علمتُ الجدَّ سبيلَ النجاح ، فلو حذفنا الفعل علم وفاعله (التاء) لصارت الجملة : الجدُّ سبيلُ النجاح ، مبتدأ وخبراً .

وقد غدا التّفكير العلمي في النّحو العربي – كما في أي علم– بطبقاته الثّلاث : الاستقراء ، والتحّليل ، والتّفسير ، أدوات الباحث للوقوف على مفاصل هذه الدّراسة ؛ وتشكيل " نظريّة الاختصاص " والتّأصيل لها ، حسب ما توفّر له من جهد ومصادر .

فنّظريّة " الاختصاص " جاءت بعد استقراء الباحث وتحليله لما جاء في كتب العوامل والعلل والخلاف وحروف المعاني من خلال استعراض النّصوص ودراستها؛ فخرج بأن الفعل مختص بالاسم بشكل ثابت ، مما كان سبباً للعمل فيه دائماً ، ولعلّ ذلك كان أحد أسباب عدم الالتفات إليه بشكل أكبر ممّا جاء عليه في مؤلفاتهم فقد كانت مجرّد إشارات هنا وهناك ، ولم يوضع له باب أو يؤلف فيه كعنوانٍ منفرد وواضح . أمّا في حروف المعاني فكان الحال عند نحاتنا مغايراً إذ كانت من أكبر المواضيع الّتي توسّع فيها النّحاة على مدى تاريخ التّأليف في النّحو العربي قديماً وحديثاً ، ولعلّ (الاختلاف) في اختصاص الحرف وعمله ، كان هو السّبب في ذلك التّوسّع .

فإذا بـ (في) و(على) تّجران الاسم دائماً ، وإذا بـ (لم) و(لمّا) تجزمان الفعل دائماً ، وإذا بـ (قد) و(أل) لا تعملان... وهكذا.

وكان لا بُدّ للنّحاة من أن يقدّموا (تفسيراً) للأجيال الّتي يضعون علم النّحو لها؛ كي تستمر جذوة العربية السّليمة الفصيحة مشتعلة ، وكان لا بُدّ لهم من اكتشاف تفسير لعمل بعض

الحروف ، وعدم عمل بعضها الآخر ؛ لتحدث الثّقة والطمأنينة لما يضعونه من قوانين ونظريّات. فالحرف قد يعمل تارة ولا يعمل تارة أخرى ، وهذه ظاهرة تستحق التّفسير بحقّ.

ولعلّنا نجد في الإختاص تفسيراً يعلل هذا التّذبذب في عمل الحروف ؛ لذا وجدنا المالقي يقول في (ما) : " ومذهب بني تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس ، ولا يراعون تشبيهاً ، وإنّما ذلك ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال، وما لا يختصّ بل يدخل على النّوعين ولا عمل له بحكم الأصل " [١] .

وكذلك فسّر المُرادي الجرّ بـِ (لعلّ) في لغة عقيل بقوله : " لأنّ أصل كلّ حرف اختصّ بالاسم، ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجرّ " [٢] .

---

[١] المالقي ، أحمد بن عبد النور ، (ت ٧٠٢هـ) ، "، رصف المباني في شرح حروف المعاني " ، تحقيق : أحمد محمّد الخرّاط ، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥م .

[٢] المُرادي ، " الجنى الدّاني " ، ص (٥٨٣) .

ثانياً : التّشعيب والتّعقيد :

أضافت نظريّة الاختصاص آراء متعدّدة إلى النّحو فبدت هذه النّظريّة مصدر تشعيب وتعقيد يقاومه جُلُّ من يسعى إلى تبسيط النّحو وتيسيره .

فعندما نعرب (لأستريح) مثلاً على أنّ اللّام حرف جرّ وأستريح فعل منصوب بأن المضمرة والمصدر المؤوّل في محلّ جرّ . فإنّ هذا أكثر تعقيداً من قولنا إنّ أستريح منصوب بلام التّعليل . فظاهر الأمر أنّ الطريقة الأولى توعّرت مسالكها [١] كما قيل .

يلجأ الاختصاص إلى تأويلات وتقديرات قد لا تكون مستساغة تماماً في المعنى كتقدير (ربَّ) بعد (الواو) ، كما أشار إلى ذلك الصّادق خليفة راشد في كتابة " دور الحرف في أداء معنى الجملة " [٢] .

والأمر بغير الاختصاص قد يبدو سهلاً وأكثر قبولاً ؛ لأنّه يتعامل مع الجملة دون تكلّف، ويقرّ هنا أنّ القواعد كلّما قلّت سهلت ، وكلّما كثرت عسرت وأتعبت ، ليس في علوم اللّغة وحدها بل وفي غيرها .

إلاّ أنّ هناك أمرين تجدر الإشارة إليهما :

الأوّل : أنّه لا يجوز أن نلغي نظريّة اعتمدت عند النّحاة فيما يشبه الإجماع وأقصد بذلك " نظريّة العامل " وما يتفرّع عنها كالاختصاص ، ولا يجوز أن نخسر فوائدها من تفسير وضبط لمجرّد أن نتخفّف .

الثّاني : لا يجوز أن ندع جزءاً – ليس بسيطاً – من النّحو خلواً من قيد يضبطه أو تفسير يعلّله من أجل أن نريح عقولنا من بذل الجهد خاصّة عند غيبة السّماع الصّحيح

---

[١] ابن مضاء ، " الرّدّ على النحاة " ، تحقيق : شوقي ضيف ، ص (٧٢) .
[٢] انظر : الصّادق خليفة راشد ، " دور الحرف في أداء معنى الجملة " ، ص (٩٨) .

والحسّ السّليم[١] .

والقول بالتّيسير لا بُدّ أن يكون دون إسراف ؛ لأنّ التّمادى في هذا التّفسير... والإغراق فيه أمر لا يخفى تأثيره وخطورته على المدى البعيد [٢] . كما أنّ التّيسير لا يكون في القاعدة إنّما في صياغة القاعدة [٣] .

ويحسب الباحث أنّ التّعقيد الذي تشعر به نظريّة الاختصاص والتّشعيب الّذي قد يلمح منها لا يرجع إلى النّظريّة نفسها بقدر ما يرجع إلى سوء التّقدير ، لما ينبغي أن يلقّن منه حسب المستوى [٤] الذي نتعامل معه أثناء شرح قضيّة من قضاياها .

---

[١] محمّد إبراهيم الطّاووسي ، " قضيّة التيسير اللغوي وأبعادها " ، (محاضرة ألقيت في ندوة النحو العربي – مشكلات وحلول) ، التي أقامتها كليّة المعلمين بحائل في ١٤١٥/٧/٨هـ .

[٢] المرجع : السّابق ، ص (١٣٨) .

[٣] انظر : يوسف الصّيداوي ، " الكفاف " ، كتاب يعيد صوغ قواعد العربيّة ، ط١، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩م ، ص (١٨-٢١) .

[٤] عبد القادر المهيري ، " نظرات في التراث اللغوي العربي " ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣م ، ص (١٤٥) .

ثالثاً: الترسيخ والمعياريّة:

تقوم المعياريّة على ما يجب أن يكون ومنع ما لا يجب أن يكون [١]، وهذا ما ينبغي من النّحو ، وما يطلبه النّحاة . فهم معنّيون بتوجيه النّاس نحو الصحيح وغير الصّحيح من قواعد اللّغة ومهتمون بتخليص اللّغة من الشّوائب والشّواذّ قصداً إلى المحافظة عليها وصيانتها من التّحريف واللّحن [٢].

وبناءً على ذلك فإنّ نظريّة الاختصاص تشكلّ واحداً من المعايير الّتي ينقاس بها الصّواب والخطأ كما يحدث عندما نحكم على الجملة الاسميّة الّتي دخلت عليها (إنمّا) بأنّ الصّواب فيها إلغاء عمل (إنّ) ؛ لزوال اختصاصها ، وأنّ من الخطأ أن نعرب الفعل بعد (فاء السّببيّة) بأنّه منصوب بها ، وهكذا .

والمعيار صمام الأمان الّذي ينقي إنتاجنا من الجمل ، فيسمح بالصّواب ويلغي الخطأ ، وبالتّالي لن تضيع اللّغة أو تفسد ما دام لدينا مثال ننسج على منواله ، ونضبط ونهذّب قياساً عليه ؛ حتى لا نحيد عنه ، ولا تعمّ الفوضى أو التّشويش في اللّغة .

فالمعيار ببساطة يقدّم لنا وظيفة مزدوجة : إنتاج ألفاظ وجمل جديدة ، وفهم ألفاظ وجمل قديمة . ممّا يوجد تواصلاً مع التّراث ولا سيمّا أنّ تراثنا غير قابل للتّحويل من لغة عربيّة إلى لغة عربيّة حديثة ففيه القرآن الكريم الّذي هو النّص الثّابت الّذي لا يجوز تحويله [٣] .

---

[١] انظر : حسن الملخ ، " نظريّة التعليل " ، ص (١٩٥) .
[٢] انظر : كمال بشر ،"التفكير اللغوي بين القديم والحديث " ، مكتبة الشباب ،الإسكندرية ، د.ت ، ص (١٧٦) .
[٣] انظر : حسن الملخ ، "نظريّة التعليل" ، ص (١٩٥) .

رابعاً : التّقديم والتّأخير :

وصف الجرجاني ظاهرة " التّقديم والتّأخير " في اللّغة العربيّة من باب التّطبيق على نظريّته[١] ، نظريّة النّظم ، حيث جاءت ناضجة مكتملة على يديه ، بعد مرورها بمراحل نموّ طبيعي على أيدي من سبقوه كالجاحظ خاصّة ، وقد وافق نظر الجرجاني وتقاطع معه ، ما جاء به علماء الدّرس اللّغوي الحديث كـ (دي سوسير) ، (تشومسكي) ، و (أولمان) ، وغيرهم ...

فقد قرّر علماء اليوم ما قرّره الجرجاني من " رمزيّة اللّغة " ، ومن أنّ اللّغة ليست مجموعة من الألفاظ فحسب ، بل هي مجموعة من " العلامات " ، وعلى هذا الأساس العام بنى الجرجاني كلّ تفكيره اللّغوي ، فالألفاظ في ارتباطها هي الّتي تكوّن في القصيدة مثلاً مجموعة الصّور الّتي تنقل إلينا الشّعور أو الفكرة [٢] .

وسيقدّم الباحث في عجالة أهم ملامح نظريّة " النظم " عند الجرجاني ؛ لعلاقتها المباشرة بموضوع " الاختصاص " والتّقديم والتأخير ؛ ولكونها أسّاً من الأسس الّتي سيبنى عليها ما سيأتي من كلام .

يعرّف الجرجاني " النظم " في مقدّمة كتابه (دلائل الإعجاز) ، ويسهب في الشّرح والتّفصيل ، وخلاصة ما يقرّره هو[٣] :

---

[١] يقول الجرجاني : " واعلم أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشّيء وتأخيره على قسمين ، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض ، وأن يعلّل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعه على الشاعر والكاتب حتّى تطرّد لهذا قوافيه ولذلك سجعه . ذاك من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدّل تارة ولا يدلّ أخرى . فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك القضيّة في كلّ شيء وكلّ حال ، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدّعي أنه كذلك في عموم الأحوال ، فإما أن يجعله بين بين فيزعم أنه للفائدة في بعضها ، وللتصرّف في اللفظ من غير معنى في بعض ، فما ينبغي أن يرغب عن القول به " . (الجرجاني: عبد القاهر (ت٤٧١ هـ) دلائل الإعجاز ، القاهرة ، د. ت ، ص٨٣) .

[٢] انظر عزّ الدّين إسماعيل ، الأدب وفنونه ، دار الفكر العربي، ١٩٦٧م ، ص (١١٥) ، وانظر: مدخل إلى كتاب أسرار البلاغة ، للجرجاني ، تحقيق : محمّد عبد المنعم خفاجي ، ط٢، مكتبة القاهرة، بمص ، ١٩٧٦م، ص٢٨٢، ص (١٤) .

[٣] انظر الجرجاني في : " دلائل الإعجاز " ، ص (٢٤٦،١٩٩،٣٦،٣٥) ، بتصرف. وأسرار العربيّة، ص(٨٢) .

١. أنّه لا فصل بين الألفاظ ومعناها ، ولابين الصّورة والمحتوى ولابين الشّكل والمضمون في الشكل النحوي .

٢. أنّ البلاغة في النّظم ، لا في الكلمات المفردة ، ولا في مجرّد المعاني ، والباحث عن الإعجاز عليه أن يتبعه في النّظم وحده .

٣. أنّ النّظم في مراعاة معاني النّحو وأحكامه وفروعه ، ووجوهه فيما بين معاني الكلم .

ولذلك أخذ الجرجاني في كتابه " دلائل الإعجاز " يعرض لوجوه تركيب الكلام وفق أحكام النّحو مستنبطاً الفروق بينها ، عارضاً لأسرار المزية والحسن والبلاغة فيها .

تحجز الألفاظ المختصة لنفسها مكاناً مهمّاً في التراكيب اللّغوية ، كالفعل العامل في الفعل ، وحروف الجر العاملة في الأسماء ، وحروف النصب والجزم العاملة في الفعل ، وغيرها . فهذه الألفاظ تقع في دائرة ما اصطلح القدماء على تسميته بـ " العامل اللفظي " ، أو " البؤرة " ، و "المركز " ، و" المتحكّم " ، و " المسيطر " و"المتسلّط" في اللّسانيّات الحديثة ، فالعامل يمثل الاختصاص ، أو بعبترة أدق " الاختصاص " سمة في العامل ، فهو عبارة عن فكرةٍ أو معنى ، إذ ليس له تمثيل صوتي أو كتابي ، ولكن تطبيق هذه الفكرة لا يكون إلا بتضام الألفاظ المختصة مع غيرها من الألفاظ داخل السّياق ، والتّراكيب اللّغويّة المختلفة ، فيما يعرف بـ " النظم "، و " شبكة العلاقات والعلامات " ، أو ما يقابلهما عند المحدثين من مصطلحات كـ : سّياق الحال " ، و " التّضام والموقعيّة " ، إذ لا قيمة لهذه الألفاظ منفردة ؛ لأنها لا تؤدي معنى مفيداً وحدها .

إنّ نظريّة " العامل " مبنية في الأساس على تسلّط الأشكال النّحويّة بعضها على بعض تسلّطاً يضبط وضع الحركات على أواخر الكلمات في الجمل [١] ، وهنا يطرح الباحث السؤاليين الآتيين :

هل تتأثر الأشكال النحوية (المختصة) بالتقديم والتأخير في تمرير المعنى وإيصاله من المتكلم إلى المخاطب بيسر ووضوح ؟ وهل يتأثر تسلط هذه الأشكال – وجوداً أو عدما – ببعضها تبعاً للتقديم والتأخير فيما بينها ؟

ولتوضيح الصّورة وتجليتها ، يقول كمال بشر في كتابه (التّفكير اللّغوي بين القديم والحديث) منسجماً مع ما جاء به الجرجاني في نظرية "النظم"[٢] : " إنّ المعنى في النّحو نتيجة مرور كلمات الجملة في أربع مراحل متتالية ، ومتداخلة هي :

الاختيار – والضّم والموقعيّة – والتّعليق – والإعراب .

١. الاختيار : أي اختيار كلمات الجملة .

٢. الضّم والموقعيّة : أي تأليف الكلمات وفق أحكام النّحو مع مراعاة الموقع عند التّقديم والتأخير .

٣. التّعليق : ويتمّ بمراعاة قوانين الرّبط بين الكلمات أوّلاً ، ثمّ الجمل ثانياً .

٤. الإعراب : وهو أمارات على الموقع" .

---

[١] يرى خليل عمايرة أن قوّة إحساس نحاة العربيّة بالحركة الإعرابيّة دفع بعضهم إلى حدّ النحو بأنه : "علم وضع الحركات على أواخر الكلمات في الجمل " انظر : خليل أحمد عمايرة ، " دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربيّ " ، مجلة جذور ، النادي الثقافي بجدّة ، ج٤، مج ٢، ص(١٤١) ، بتصرّف . وانظر : حسن خميس الملخ ، " الثابت والمتحرّك في البنية النحويّة للجملة العربيّة "، مجلة عالم الفكر ، الكويت، العدد ٤ ، مج ٣١، ٢٠٠٣م ، ص (٢٤٤ ، ٢٤٥) .

[٢] كمال بشر ، " التفكير اللغوي بين القديم والحديث ، ص(٣٤) .

ويمكن توضيح هذه المراحل – كما يقول كمال بشر – بالشّكل الآتي[١] :

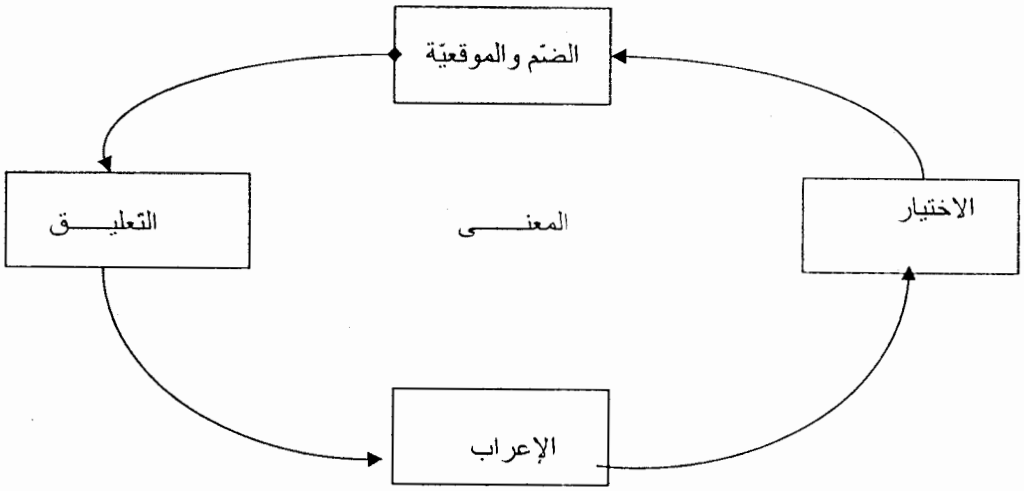

لقد ركّز الجرجاني في حديثه عن ظاهرة " التّقديم والتأخير " على مبدأ (العناية والاهتمـام) بشكل خاص ، حيث يفسّر ما ذهب إليه بهذا الخصوص بقوله : " قال صاحب الكتاب وهو يـذكر الفاعل والمفعول " كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بشأنه أعنى ، وإن كان جميعاً يهمـانهم ويعنيانهم "، ولم يذكر في ذلك مثالاً ، وقال النحّويّون : " إنّ معنى ذلك أنّه قد يكون من أغراض النّاسّ في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم فـي حـال الخارجيّ ، يخرج فيعيث في الأرض ويفسد فيكثر منه الأذى، إنهم يريدون قتله ولا يبالون مـن كان القتل منه. فإذا قتل وأراد مُريد الإخبار بذلك ، فإنه يقدم ذكر الخـارجي ، فيقـول : "قتـل الخارجيَّ زيدٌ " ، ولا يقول: " قتلَ زيدٌ الخارجيَّ"؛ لأنّه يعلم من حالهم أنّ الّذي هم متوقعون له ، ومتطلّعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجيّ..." [٢] .

وتعقيباً على رأي الجرجاني يستخلص المتوكّل أنّ للتّقديم –أيّاً كان– دلالة، وأنّه ليس هنـاك تقديم "مفيد" (ذو دلالة) وتقديم" غير مفيد" وهذا يعني بلغة المتوكّل أمرين :

---

[١] كمال بشر ، "التفكير اللغوي بين القديم والحديث" ، ص (٣٤) .

[٢] الجرجاني ، " دلائل الإعجاز " ، ص (٨٠)، نقلا عن أحمد المتوكل ، " دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفيّ ، دار الثقافة ، الدّار البيضاء ، ١٩٨٦م ، ص (٧٢) . وانظر : حافيظ إسماعيلي علوي، " قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة" ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد ٢ ، مج٣٣ ، ٢٠٠٤م ، ص(٢١٦) .

- أنّ ترتيب المكوّنات داخل الجملة محكوم دلالياً (اقرأ:إخباريّاً).

- التّقديم الّذي يقتضيه " الإيقاع" في النصوص الشّعرية مثلاً [١].

إنّ المبدأ الّذي ينطلق منه الجرجاني في وصفه لظاهرة التّقديم سليم في عمومه – في نظر المتوكّل– إلاّ أنّه مع ذلك يبقى في حاجة إلى إيضاحين[٢] :

١. إن التّقديم لا يؤثّر في "البنية الإخباريّة"، فنحن نتبنّى رأي الجرجاني شريطة أن نفهم المفردتين"مفيد"،و"يدلّ" على أنهما حاملتان لمفهومين"بلاغيّين" مرتبطين بعلاقة "المقال"-"المقام"، وأنهّما تعنيان بلغتنا : "مؤثّر في البنية الإخباريّة".

٢. يعلّل الجرجاني التّقديم انطلاقاً من المفهوم العام " العناية والاهتمام"، وهذا المفهوم غير كافٍ في وصف هذه الظّاهرة، إذ يؤدّي إلى عدم التّمييز بين التّقديم في المجال الّذي يلي الفعل ، والتّقديم في المجال الذي يسبق الفعل ، وإلى الخلط بالتّالي بين جمل ذات خصائص متباينة .

---

[١] أحمد المتوكل ، " دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي ، ص (٧٢) .
[٢] انظر: المرجع السابق ، ص(٧٣) .

نموذج للتّطبيق(١):

ويُمثّل لهذا الخلط بالجملتين الآتيتين :

- قابلَ هنداً خالدٌ.

فعل مختصٌ (عامل)+اسم/ مفعول به (معمول) + أثر إعرابي (النّصب بالفتح الظّاهر)+اسم/فاعل (معمول)+أثر إعرابيّ (الرّفع بالضّم الظّاهر) = ١+٣+٢.

- هنداً قابلَ خالدٌ.

اسم/ مفعول به (معمول) + أثر إعرابيّ (النّصب بالفتح الظّاهر) + فعل مختص (عامل) + اسم / فاعل+ أثر إعرابيّ (الرّفع بالضّم الظّاهر) = ٣+١+٢ .

وفي تحليله للتّفسير الّذي يبّرر به الجرجاني تقّدم المفعول(العنصر٣) على الفاعل (العنصر٢) حين يُراد الاهتمام والعناية به ، يلاحظ المتوكّل أنّ المفهوم الذي يمكن أن يقابل مفهوم "الاهتمام" هو مفهوم " البؤرة" ، غير أنه عدل عن هذا التّأويل بعد إعادة النّظر فيما ذهب إليه الجرجاني وتدبّره، فقاده ذلك إلى التّأويل الآتي، يقول:" يفهم من النّص أنّ " المهتمّ به " هو ما يتقاسم المتكلّم والمخاطب معرفته ، ويشكّل محطّ اهتمامهما . هاتان الخاصيّتان من مقوّمات التّعريف الّذي يعطى في الدّرس الحديث للوظيفة المحور" [١].

ويستطيع الباحث أن يؤكّد هنا أنّ " الاختصاص " في الفعل (ف) يجعله عاملاً -دائماً- في الفاعل (فا) ، والمفعول (س) إن وجد ، من خلال علاقة (التّلازم والاقتران)، سواء تقدّم المفعول (س) ، أو تأخر الفاعل (فا) كما في الجملة الأولى (قابل هنداً خالدٌ) ، ولا يتعطّل عمله بسبب ذلك ولو تقدّم عليه (س) كما في الجملة الثّانية (هنداً قابل خالدٌ)، فالفعل (ف) مختصّ / عامل أينما كان

---

[١] انظر : أحمد المتوكل ، "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي " ، ص (٧٣) .

موقعه في الجملة ، وهو مرتبط وظيفيّاً ومعنويّاً بالفاعل (فا) أولاً والمفعول (س) ثانيـاً ، ولكـن حاجة السّياق من (اهتمام وعناية) ، أو غيرها تفرض موقع كلٍّ منهما تقديماً وتأخيراً دون أن يؤثّر ذلك في اختصاصه وعمله.

إذن ، يتّضح مما تقدم أنّ المتوكّل في حديثه عن ظاهرة التّقديم والتّأخير قد انطلـق مـن رأي نحويّ عربي هو الجرجاني، ثمّ استدلّ على صحّة بعض ما ذهب إليه هذا النّحوي ، وبعض ما لم يحالفه فيه النّجاح، ثمّ عرض للجوانب التي يمكن أن نتدارك بها عـن تـصوّرات القـدماء مستلهماً في ذلك معطيات النّحو الوظيفي، كما هو الشّأن بالنّسبة إلى مقولة " التّعقيـد المقـولي"، وبكّل ذلك يبني استدلاله على الجمع بين ما هو قديم، وما هو حديث [١].

وبعد أن عرض الباحث لموضوع (التّقديم والتّأخير) في بعض الأشكال النحوية المختصة في محاولة منه للربّط بين نظر القدماء ممثّلا بالجرجاني ونظريّة" النّظم"، وغيره مـن المحـدثين كالمتوكّل ومحاولاته في (النّحو الوظيفي)، وعرض نموذج تطبيقي عليه. سـيعرض الباحـث للتّقديم والتّأخير أو ما يمكن تسميته "إعادة الترتيب" [١] من وجهة نظر محدثين آخـرين كحـسن الملخ وغيره، مستفيدين من معطيات مدرسة (تشومسكي) في (النحّو التّوليدي التّحويلي).

فبناءً على ما قدّمه الجرجاني في " النّظم" وما توافق معه من نظريّات لغويّة حديثة، يقول الباحث: إنّ العامل اللّفظي المختصّ – فعلاً كان أم اسماً أم حرفاً – يشكّل ركناً ومكونـاً هامـاً، وجزءاً لا انفكاك عنه في السّياق اللّغوي، فلا وجود له إلا بترابط وتضامّ الألفاظ بعضها بـبعض، ولكن السّؤال الملحّ هنا، هل هنالك عامل أو عوامل في السّياقات اللّغويّة ؟ وأين "الاختصاص" من هذه العوامل إن وجدت فعلاً؟

---

[١] انظر : حافيظ علوي ،" قضايا اللغة العربية" ، ص(٢١٧) .

[٢] انظر في إعادة الترتيب وقواعدة : عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ م ، ص (١٥٤-١٥٧) . وميشال زكريا : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، ط ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٣ م ، ص (٢٦ - ٢٨) .

وللإجابة عمّا تقدّم، خرج الملخ بنتيجة مؤدّاها : أنّ " العامل النحّوي " وهو مختصّ بجلب الأثر الإعرابي ، غير "العامل المعجميّ"، الّذي يراقب حركة الكلمات داخل الجملة ، وهو ما سمّاه بـِ "المراقب" أو"المتحكّم". ثمّ بيّن أنّ العامل المؤثّر في(التّقديم والتّأخير)، وجود مرجعيّة للكلمة الأساس في الجملة مؤكداً بقولة تشومسكي : " لا يمكن أن تكون عوامل إلا المقولات المعجميّة وإسقاطاتها" [١].

وهذا يفسّر ثبات الكلمة أو الجملة عند الاقتران بحرف يفتقر إلى جذر معجمي يكفل له معنى مستقّلاً في اللّغة.

وبذا يمكن القول : إنّ العامل النحويّ يخرج من دائرة" التّحكّم" إلى دائرة " التّعطيل"، إذا لم يكن جذراً معجمياً، وهو ما أطلق عليه الملخ وصف "المعطّل" [٢].

نموذج للتّطبيق(٢) :

ولتوضيح فكرتي " التحكم " و " التعطيل " وارتباطهما بالاختصاص نلاحظ في الجملتين الآتيتين :

ما أجملَ السّماءَ !

وإنْ تدرسْ تنجحْ .

أنّهما تضمّنتا اسماً مختصّاً (ما التّعجبيّة)، وحرفاً مختصّاً – (إنْ) الشرطية الجازمة – عاملاً جالباً أثراً إعرابيّاً (الجزم) لفعل الشّرط وجوابه(إنْ) ، فقد قام كل من هذين المختصين بتعطيل إمكانّية التّقديم والتّأخير في الجملتين السّابقتين؛ لأنهّما عنصران معطّلان غير معجميّين ؛

---

[١] حسن الملخ ، " الثابت والمتحرّك " ، ص (٢٤٦) ،(بتصرّف) ، وانظر : تشومسكي ،" المعرفة اللغويّة، طبيعتها وأصولها واستخدامها "، ترجمة : محمّد فتيح ، دار الفكر العربي ، مصر ، ١٩٩٣م ، ص (٣٠٠) ، بتصرف .

[٢] المرجع السابق ، ص(٢٣٨ ، ٢٣٩) ، بتصرّف .

لهذا تصدّرا التّعبير ، بدليل أنّ (ما التّعجبية) و (حرف الشّرط) الجازم (من الأدوات غير المعجميّة) ، الّتي لا يوجد لها معنى محدّد في المعجم العربيّ يسافر معها تقديماً وتأخيراً "[١].

ويتّضح ممّا تقدّم أهميّة " الاختصاص" بوصفه أحد العلاقات السّياقيّة الّتي تتشكل منها الأنساق اللّغوية وتؤدي إلى المعنى المطلوب للجملة أو التركيب، من خلال تنوّع العلامات الإعرابيّة، فنظريّة "العامل" تضبط العلامات على العناصر النّحوية المعربة، وقديماً قال الرّضي الأستراباذي: "العوامل علامات" [٢]، فهذا القانون الإعرابيّ ينطبق على الفعل المختصّ –دائماً– والحروف المختصّة، في حال توفّر شرط (التلاّزم والاقتران)؛ وبذلك فرض منطق السّببيّة.

وهذا الحكم أو القانون الإعرابيّ ينسحب على الاختصاص من باب القياس؛ لأن " الاختصاص" فرع العامل، وما يحكم به على الأصل يحكم به – في المقابل– على الفرع، كما بيّنا سابقاً في الفصل الثّاني في بعض قواعد الأصل والفرع.

ولتوضيح الفكرة الّتي يقدّمها الباحث في موضوع (التّقديم والتّأخير)، فإنّه سيعرض لشقّها الآخر؛ ليلتئم الشقّان، ويبين المقصود، وهنا سيقتطف بعضاً ممّا جاء به الملخ في هذا السّياق، فيقول في : " شاهدَ زيدٌ خالداً ". و" مَنْ شاهدَ زيدٌ ؟ ".

أجاز النحّاة التّقديم والتّوسّط للمفعول به في الجملة الأولى، ولكن عندما تحوّلت إلى الجملة الاستفهاميّة – الثّانية– منع النحّاة حركة المفعول به (أداة الاستفهام) ؛ لأنه اسم مختصٌّ مبهم (معجميّاً) ، ومشترك يدخل على الاسم والفعل ، فما الّذي حدث ؟

العنصر الأوّل في الجملة الأولى (شاهدَ) – مختصٌّ– ، وهو عنصر معجميٌّ يتمتّع بجذر في المعجم العربي يكفل له وجود مرجعيّة معرفيّة في المعنى، ومعناها هو الأساس في الجملة؛

---

[١] حسن الملخ ، " الثابت والمتحرك" ، ص(٢٣٥، ٢٣٦.) ،بتصرّف .
[٢] الرّضى الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ) ، " شرح الرّضى على الكافية " ، ج١ ، ص(٥٧،٦٦) .

لأنّ مفهوم الجملة يدور حول المشاهدة، وكلمة (زيدٌ) – مخصوص مرفوع– تدلّ على الفاعل لا على معناها المعجمي– أي الزّيادة– وكذلك فإنّ كلمة (خالداً) – مخصوص منصوب– تدلّ على معنى المفعوليّة، لا على معنى الخلود. أي أنّ معنى الجملة في الكلمة الأولى (شاهد)، ولو انتقلت هذه الكلمة و أصبحت ثانية لبقي معناها كما هو، في نحو :(خالداً شاهد زيدٌ) ، و لا يوجد في الجملة ما يكفّ هذه الكلمة عن معناها ويعطّلها عن تحديد الفاعل والمفعول . أمّا في الجملة الاستفهاميّة (مَنْ شاهدَ زيدٌ ؟) ، فإنّ الفعل (شاهد) لم يتمكّن من تحديد المفعول به تحديداً صريحاً ، وأداة الاستفهام (مَنْ) لا يوجد لها معنى مستقلّ في المعجم ؛ لعدم وجود جذر لها ، وهي غير محدّدة الدّلالة إلاّ في السّياق ؛ لهذا فالعنصر النّحويّ غير المعجميّ يتقدّم الجملة ، ويتصدّرها ما لم يكن ضميراً متّصلاً ؛ لهذا نسمّيه (العنصر المعطلّ) أي الذّي يعطلّ إمكانيّة التّحرّك بينه وبين سائر عناصر الجملة [١] .

وخلاصة القول: إنّ "الاختصاص" قسمان :

الأوّل : " اختصاص " أصل في الفعل ، وعلّة عمله تأتي من جهتين :

الأولى : من ناحية نحويّة ، فالعمل حقٌّ له بالأصالة ؛ ولذلك فهو عامل قويّ مسيطريترك أثره الإعرابيّ على ما بعده رفعاً ونصباً ، وبذلك فهو " عامل نحويٌّ " ، نطلق عليه وصف " المتحكم".

الثّانية : وجود محدّد (جذر) له في المعنى ، أي مرجعيّة معرفيّة في المعجم ، فهوبذلك " عامل معجميّ " ؛ ولذلك يبقى الفعل – دائماً – في دائرة " التحكّم " والسّيطرة تقدّم أم تأخّر ، وبالتّالي نطلق عليه وصف " المتحكّم " ؛ لتوافر هاتين العلّتين فيه ؛ ولذا فهو يحتفظ بحقّه في الوجود بهذه

---

[١] حسن الملخ ، " الثابت والمتحرك " ، ص(٢٣٥، ٢٣٦)، بتصرّف .

الدّائرة ، ولا ينتقل أبداً إلى الدّائرة المقابلة دائرة " التّعطيل " ، فلا يمكن وصفه بِـــ " المعطــلّ " تقدّم أم تأخرّ .

الثّاني: " اختصاص " فرع:

أ) في الاسم ، فعلة عمل الاسم نحويّاً ، كما في اسم الفعل واسمي الفاعل والمفعــول ، والمــشتقّات عموماً الشّبَه بالفعل .

ب) في بعض الأسماء المعجمة كـــ (ما التّعجبيّة) ، وحرف الشّرط الجازم (إنْ) وغيرهما ممّــا يجمع بينهما عدم وجود المحدّد (الجذر) في المعجم والمعنى ؛ ولذلك فهي تلعب دورين مختلفين في الجملة العربيّة بِحسب تقدّمها وتأخّرها ، فهي تارةً " متحكّم " في الجملة نحويّاً ومعنويّا، وتارةً " معطلّ" لتركيب الجملة نحويّاً ومعنويّاً أيضاً . فالمعنى يتعطلّ تبعاً لتعطلّ التركيــب أو الــشّكل النّحوي ، فلا يجوز أن نقول :

- أجملَ السّماءَ ما !

- أو : تدرس تنجح إنْ .

فهذه التّراكيب مستقبحة وغير صحيحة في العربيّة ، وبالتّالي فالمعنى فيها مــشّوش غيــر صحيح أيضاً ؛ ولذا فلا سيطرة لهذه الألفاظ، ولا تحكّم إلاّ إذا تصدّرت الكلام وتقدّمته ، وتأخّرت عنها الألفاظ المختصّة بها. فالمعجم هو الّذي يتحكّم بإمكانات التّقديم والتّأخير بينهما غالباً.

وبذلك ، يستطيع الباحث أن ونؤكدّ على وجود عامل آخر في مثل هذه التّراكيب غير العامــل النّحوي ، وهو العامل المعجمي .

فيستنتج الباحث : أنّ الآثار الإعرابيّة مرحلة من مراحل تشكّل المعنى ؛ لهذا كان من المــصادرة تحكّمها بالمراحل الأُخرى ، وكان من الإنصاف الدّعوة إلى النّسبيّة بديلاً عن الحتميّة ، فقد يربط

المعنى بالعامل ، وقد ينفكّ عنه ؛ لأنّ وظيفة آثار المعمولات الميْز بين المواقع النّحويّة. فالمعنى هو النّظم وفق الخطوات السّابقة التّي أدركها عبد القاهر الجرجاني في نظريّة النّظم.

وهذا ما يؤكّده (الملخ) بعد الاتّكاء على قولة سيبويه في الكذب المحال : " سوف أشرب ماء البحر أمس " ، وبيان أنّها صحيحة نحويّاً ، ولكنّ معناها مُحال ، وغيرها مما ورد عن العرب كقولهم : خرقَ الثوبُ المسمارَ... إلا أنّه ليس بنظريّة العامل وحدها يحيا المعنى ؛ لأنّ العناصر المعجميّة تحدّد صواب الملاءمة بين عناصر التّركيب " [١].

---

[١] حسن الملخ ،" الثابت والمتحرك" ، ص(٢٤٥، ٢٤٦) ، بتصرّف ، وانظر : إحالات الباحث إلى سيبويه ، "الكتاب" ، ج١: ص (٢٦).
وانظر : تحليل محمّد حماسه عبد اللطيف لجملة سيبويه في مناقشته التفاعل بين الوظائف النحويّة والمفردات في كتابه : " النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوي ـ الدّلالي " ، دار الشّروق ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٠م ، ص(٨٢ -٨٥) .
وانظر على سبيل الموازنة مع سيبويه: حديث تشومسكي عن درجات الصّحّة القواعديّة ضمن حدود النحو والدلالة في كتابه : " جوانب من نظريّة النّحو العربيّ " ، ترجمة : مرتضى جواد باقر ، جامعة البصرة ، العراق ، ١٩٨٥م ، ص (١٨٥-١٨٧) .
وانظر: تشومسكي ، " المعرفة اللغوية ..." ، ص (١٣٦) .

خامساً: الشكل والمضمون:

سيقف الباحث في هذا المحور عند ثنائيّة (الشكل والمضمون)، أو كما يحلو للبعض تسميتها بـ (اللفظ والمعنى) أو (المبنى والمعنى) وعلاقتها بالاختصاص، وسينطلق في حديثه من سؤالين كبيرين هما:

ما علاقة اللفظ والمعنى أو الشكل والمضمون أو المبنى والمعنى بالاختصاص؟ وهل هنالك وجود أصلاً للّفظ والمعنى بدون سياق ؟ ثمّ سيكون هذا السؤال مدخلاً للسؤال الثّاني الذّي لا يقل أهميّة عن سابقه ، وهو:

هل " الاختصاص " شكل ومبنى – ومحل- أم مضمون ومعنى ؟

وبالتّالي، ما أركان الاختصاص الّتي يتشكّل منها ؟

وقبل الخوض في مناقشة فكرة " المبنى والمعنى " أو "اللّفظ والمعنى " أو " الشّكل والمضمون"، وعلاقتها بالاختصاص ، يجب التأكيد على ما أشار إليه الباحث في المحور السّابق في "التّقديم والتّأخير" كما جاء في نظريّة " النظم " عند عبدالقاهر الجرجاني وغيره من المحدثين ، حيث إنّ المعاني لا تتأتّى إلا بتضام الألفاظ بعضها مع بعض ، التي لا نستطيع الفصل بينها ، فالفكرة تخرج من المرسل فكرة وتصل للمستقبل فكرة في وسط وبيئة محدّدة تسمّى "السّياق" ، وهذا ما اصطلح عليه نحاتنا الرّواد بـ " المقام " و " المقال " ؛ ليسبقوا بذلك أحدث ما توصّل إليه العقل الغربي الآن . والفكرة في (بنيتها العميقة) هي التّركيب الذّهني في عقل صاحبها الذي يترجمها إلى تركيب لغوي مفيد وهو (البنية السطحية) ، التي لا يمكن أن تتشكّل بدون تضافر وتركيب اللّفظ مع المعنى .

فقد جمع عبدالقاهر الجرجاني العوامل اللّفظية والمعنويّة ، وعدّدها في كتابه " العوامل المئة " [١]، وساهم مساهمته الكبيرة بكتابيه ،" دلائل الإعجاز" و " أسرار البلاغة " في العناية بقرائن أخرى غير العامل ، كالمقام والعناية بالمعنى وأبواب الجمل[٢] .

يقول تمّام حسّان : " ولقد كانت مبادرة العلاّمة عبدالقاهر – رحمه الله – بدراسة النّظم وما يتّصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربيّة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السّياق أو التّركيب "[٣].

وفي آخر كتاب "دلائل الإعجاز " يقرّر الجرجاني أمرين خطيرين هما [٤] :

الأولّ: الألفاظ لا تستعمل للأشياء المتعيّنة بذواتها ، وهذه هي نظريّة "الرّمزيّة " في اللّغة – التي أشار إليها الباحث سابقاً – والّتي أوضح المفكّر الألماني "كانت" حدودها ، وخلاصتها : أنّ الذّنيا صورة ذهنيّة لكل شيء ، ولكل حدث ، وإنما نضع ألفاظ اللّغة ونستعملها ؛ لنحرّك هذه الصّورة الذهنيّة الكامنة ، فلا يمكن أن يثير لفظ "طفل " مثلاً في نفوسنا شيئاً ما لم يكن في ذهننا صورة للطفل ، اللّفظ رمز لها ومحرّك[٥] .

الثّاني :إننا لا نستخدم ذلك اللّفظ ؛ لنحرّك الصّورة الذهنيّة تحريكاً لذاته ، وإنما ذلك ؛ لأنّنا نعتزم أن نخبر عن " الطفل " بشيء ما ، وهنا يتقاطع عبد القاهر الجرجاني مع مدرسة لغوية حديثة أخرى في تحليلها للغة ، وهي مدرسة العالم الشّهير ، رائد علم اللّسان الحديث " فرديناند دي سوسير " ، واللّغوي "أنتوان مييه" [٦].

---

[١] ذكر السّيوطي الكتاب في "بغية الوعاة"،ج٢،ص(١٠٦).وقد شرحه خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري الجرجاوي (ت ٩٠٥ هـ) باسم،"العوامل المئة النحويّة في أصول العربيّة"،ونشرته دار المعارف في القاهرة ،ط١ ، ١٩٨٣م،بتحقيق البدراوي زهران.

[٢] انظر:الكندي،"التّعليل النّحوي في الدرس اللغوي"، ص(١٥٣).

[٣] انظر:تمّام حسّان،"اللّغة العربيّة معناها ومبناها"،ص(١٨).

[٤] وانظر: محمّد مندور،"في الميزان الجديد"،ص(١٤٨).وكذلك:مدخل إلى أسرار البلاغة، شرح وتعليق: محمّد عبدالمنعم خفاجي،مكتبة القاهرة،ط٢، ١٩٧٦م،ص(١٤).وكذلك: دلائل الإعجاز،للجرجاني،تعليق: أحمد المراغي، ص(٢٤١).

[٥] دلائل الإعجاز ، ص (١٤١) .

[٦] مدخل إلى أسرار البلاغة ،ص(١٦)، بتصرف.

فعن هذا العلم الشّريف ، والأصل العظيم فرّع عبد القاهر الجرجاني كلّ آرائه ، ومجملها أمران[١] :

الأوّل: إنكاره لفصاحة الألفاظ باعتبار تلك الفصاحة صفة في اللّفظ ذاته ، وثورته على مذهب البديعيّين في المحسنات اللفظيّة .

والثاني: تعليقه جودة الكلام بخصائص في النّظم. فالعلاقات الأُسلوبية بين الألفاظ هي في رأي عبدالقاهر موطن البلاغة ، وهي ما عبّر عنه بالنّظم ، وما يعبّر عنه النّقاد والمحدثون بالشّكل أو الصّورة ، فمن مجموع العلاقات بين الألفاظ في النّص الأدبي تتكوّن الصّورة ، وفيها تظهر البلاغة أو الجماليّة ، وهذه هي أساس نظريّة التّحليل القوي عند (دي سوسير) ، الّذي يذهب إلى أن اللّغة ليست مجموعة من الألفاظ والأصوات بل هي مجموعة من العلاقات، وهي نظريّة سبق إليها عبد القاهر .

ويلاحظ الباحث في هذا الصدد :

أنّ استجلاء المعنى كان الدّافع للتأليف في موضوع حروف المعاني التي نجد فيها حيزاً كبيراً للاختصاص ، خاصّة في الحروف العاملة ، فما كان منها مختصاً جاء عاملا، وما كان منها غير مختص لم يكن عاملاً على الأغلب في الحالتين .

ومن أمثلة ذلك ما جاء في خطبة الزّجاجي ، في كتابه " حروف المعاني "، أو "حروف المعاني والصّفات " كما أسماه في آخره : قال أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزّجاجي:"أمّا

---

[١] مدخل إلى أسرار البلاغة،ص(١٧).

بعد ...، فإنّك سألتني أن أضع لك كتاباً أشرح فيه جميع معاني الحروف وعلى كم وجه يتصرّف الحرف منها، فأجبتك عليه، وأحسنت عوناً عليه..."[١].

فقد بيّن المصنّف – الزّجاجي– أنّه وضع الكتاب استجابة لسائل طلب منه توضيح المعاني الّتي يؤدّيها كلّ حرف على حدة ، وعزّز ذلك بالشّواهد ، ووضّحه بالأمثلة ، وقد أدرك المصنّف أنّ معنى الكلمة يستفاد من التّركيب و التضام ، فلم يكتفِ بإيراد المعاني المعجميّة وهذا ما يؤيّده علماء اللّغة المحدثون ، إذ يرون أنّ المعنى يستفاد من النّظرة الأفقيّة في التّركيب ، من خلال النّظر إليها مع غيرها في السّياق ، وليس النّظر إليها في نفسها منفردة [٢] ، وهذا ينطبق على أي لفظة كانت مختصة أم غير مختصة .

إنّ الباحث في حركة التّأليف النّحوي الكبيرة سواء في كتب العوامل والتّعليل، أو الحروف والأدوات، أو الخلاف النّحوي، أو غيرها ، يكتشف مدى الفهم العميق عند علمائنا ونحاتنا لعلاقة التّكامل ما بين اللّفظ والمعنى في إيصال الأفكار بأيسر الطّرق وأفصحها وأبلغها.

ويلاحظ أنّ معظمهم كانوا على وعي بأهميّة تلك الألفاظ داخل السّياق ، فالمعاني المطلوبة هي داخل السّياق ، وليست خارجه منفردة ، وما هو خارج السياق معانيه في المعجم وليس في التراكيب، فالألفاظ مفردة تذهب باتجاه علم " الدّلالة والمعجم" ، والتراكيب تذهب باتجاه نحويّ – بلاغي في "علم النّحو"، و "علم معاني النّحو" .

والاختصاص في الأفعال أو الأسماء أو الحروف، يعتبر من أهمّ العلاقات السّياقيّة والتّركيبيّة التي تبنى عليها الأشكال اللّفظيّة المختلفة؛ لتؤدّي بعد ذلك المعاني اللّغويّة المقصودة.

---

[١] انظر : الزّجاجي،"حروف المعاني"،ص(٢١،٢٢) .
[٢] والكلام لعلي الحمد، حروف المعاني، للزجّاجي، ص(٢٢).

والباحث ليس معنياً في هذه الدراسة بمعنى اللفظ "الدلالي" أو "التركيبي" ، ولكنه معنيٌ بتأثير اللفظ الشكلي بالدرجة الأولى ، فالحديث في موضوع الإختصاص بنصب في تأثير اللفظ في غيره بسبب اختصاصه ، وهذا ما سيتضح في الصفحات القليلة القادمة .

يقول "أولمان" في السّياق : " إنّ المعنى الوحيد الّذي يهمّ مشكلتنا في الحقيقة ، هو معناها التّقليدي، أي النّظم اللّفظي للكلمة ، وموقعها من ذلك النّظم "[١].

ونقرأ في عبارة أخرى لـِ "أولمان " إذ يقول : " فالسّياق وحده هو الّذي يستطيع أن يبيّن لنا ما إذا كانت الكلمة (قريب) مثلاً، تعني قرابة الرّحم أو القرب في المسافة "[٢] . وهذا مثال على واحد من المحدثين الذين تمثلوا أو قرروا ما أدركه – قبلهم بكثير– اللغويون العرب القدماء كالزجاجي والجرجاني وغيرهما .

و لكمال بشر رأي شبيه في " المعنى اللّغوي "، يتلخّص في قوله : "إنّ هناك من يظنّ أنّ علم المعنى يهتمّ بدراسة المعنى على مستوى اللّفظة ، على نحو ما يجري في المعجمات، وما يشبهها من كتب الثّروة اللّفظيّة ، التي تعنى بجمع الألفاظ وتفسيرها بوجه من الوجوه،غير أنّ المدقّقين يرون أنّ هذه النّظرة نظرة ضيّقة قنعت بالأُمور السّطحيّة ، ولم تأتِ بجديد في هذا الشأن "[٣].

ويحدّد – كمال بشر – موقفه من القضيّة بجلاء في قوله: " فالكلمة منعزلة ضرب من العبث، فلا بدّ من سياق يبرز دلالتها، وهو ما اصطلحوا على تسميته بسياق الحال "[٤].

---

[١] أولمان،" دور الكلمة في اللغة"- ترجمة: كمال بشر ،ص(٥٤،٥٥).
[٢] أولمان، "دور الكلمة في اللغة"،ص(٥٧) بتصرف.وانظر:الفصل الخامس من ذلك الكتاب أيضا،وهو ما وضّحه المترجم في هوامش ذلك الفصل.
[٣] انظر: كمال بشر ،" دراسات في علم اللغة"، القسم الثاني، دار المعارف بمصر ، ص(١٥٣).
[٤] المرجع السّابق، ص(١٥٣).

فهذا الرّأي يؤكّد أهميّة السّياق في جلاء المعنى اللّغوي للألفاظ ، فلا تتّضح الدّلالة المقصودة للّفظة إلا داخل السّياق ، وقد يختلف من تركيب لآخر ؛ وبسبب ذلك يكون للّفظة أكثر من معنى ، ويتحدّد المعنى المقصود منها في التّركيب .

وفي خضم مناقشة الباحث لفكرة " السّياق" الّتي تطوّرت فيما بعد على أيدي علماء اللّغة واللّسانيات الحديثة ، فإنّه يشير إلى أنّ المصطلحات الآتية : علم اللّغة الاجتماعي ، أو اللسانيّات الاجتماعيّة ، أو علم الاجتماع اللّغوي ، أو نظريّة السّياق ، أو مدرسة لندن ، أو مدرسة (فيرث) الإنجليزي ... كلّها مصطلحات لسانيّة، وأسماء لعلم واحد.

يجد الباحث أنّ (دي سوسير) يعرّف اللّغة بقوله : " إن اللّغة ظاهرة اجتماعيّة "، وهذه النّظرة هي جزء من نظريّته العامّة للّغة ، الّتي تقوم على أنّ "الأبعاد الاجتماعيّة " جزء من أيّ لغة في العالم، و"علم اللّغة الاجتماعي " أو "نظريّة السّياق" تدرس الأشياء الاجتماعيّة في اللّغة فقط ، وهذا على عكس ما في التّوليديّين الّتي تدرس كل شيء في اللّغة ، وتفسيرها أيضاً، أي أنّ اللّغة أوسع من مجرّد النّظر إلى الأبعاد الاجتماعيّة فيها فقط .

ومثالاً على ذلك.. فلو وضعنا إنساناً مع حيوانات ، فإنّه لن يستطيع الكلام معها بينما لو التقى إنسان بإنسان في حديقة حيوانات أو غابة أو أيّ مكان آخر ، فإنهما يمكن أن يشكّلا نظاماً لغويّاً.

إذن ، فاللّغة ضمن هذا الإطار وسيلة للتّضام الاجتماعي ، وهي أداة للتّفاهم، ولا بدّ أن تنشأ – بطبيعتها – في سياق اجتماعي .

وضمن هذا التّصوّر للّغة فإنّها تنشأ بين ثلاثة أطراف على أقلّ تقدير ، وهم مرسل ، ومستجيب، وواسطة(مجتمع)، فالمرسل أمامه اختيار :

- الكلمات.
- الأفكار.
- الأصوات.
- السّياق الذي يتكلّم فيه / البيئة.
- ما يتوقّعه من المستقبل .

وهذه العناصر/ الاختيارات مرتبطة جميعها بعضها ببعض ارتباطاً عضويّاً، وهي مهمّة في دراسة اللّغة اجتماعيّاً، وعلاقتها مباشرة بالدّين والعادات والتّقاليد والثّقافة المجتمعيّة. كما أنّ الأبعاد الاجتماعيّة ليس لها قوانين تواضعيّة سياقيّة .

إنّ اختيار المرسل للكلمات يتأثّر بالعوامل الأُخرى الباقية ، وهو الأهمّ في هذه المجموعة من الاختيارات ، وهذا يتفق مع ما اصطلح العلماء على تسميته بمناسبة (المقال للمقام)، وهذه الدراسة تعنى بالعامل اللّفظي ، أو الشكل اللّفظي لبعض تراكيب اللّغة من خلال اتكائها على علاقة " الاختصاص " في بناء هذه الأشكال أو الأنساق اللّغويّة المختلفة التّي يشكّلها المرسل ، كالفعل التّام المختصّ بالاسم (فاعلاً كان أم نائباً عنه)، أو الفعل النّاقص المختصّ بالمبتدأ أو الخبر ، أو الاسم الّذي له حقّ الصّدارة كاسم الشّرط (مَنْ) المختصّ في الدّخول على جملتي الفعل والجواب ، أو الاسم المشتق العامل عمل فعله لعلّة المشابهة ، أو حرف الجرّ المختصّ بالاسم وتعلّقهما بغيرهما من الكلام ليتم المعنى... وغيرها من أنساق وأشكال الاختصاص .

فالاختيار بحدّ ذاته مرحلة من مراحل تشكّل المعنى ، وهو ليس عشوائياً أو اعتباطيّاً – وفقاً لمصطلحات المحدثين – ولذلك فإنّه يتمّ اختيار الأشكال اللّفظيّة المختلفة للاختصاص، ضمن سياق معيّن، ومعنى معيّن.

ومن ذلك على سبيل المثال، قوله تعالى:"ومن يتّقِ الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب "[١].

وهذا التّركيب أو النسق اللّغوي دلّ مباشرة على (الشّرط) من خلال اسم الشّرط (مَنْ) المختصّ بالدّخول على فعلي الشّرط وجوابه (يتّقِ، ويجعل ...) والعامل فيهما الجزم ، وكان الضّابط السّياقي في جملة الشّرط في الآية السّابقة "التّقديم والتّأخير"، حيث يجب أن يتصدّر اسم الشّرط(مَنْ) الكلام ؛ ليكون مختصّاً وعاملاً ، فمكانه (سابق)، وفعله وجوابه (لاحق) وجوباً، ولو حاولنا غير ذلك لفسد المعنى ، لفساد الشّكل أو التّركيب اللّفظي.

ويؤكد البدراوي زهران على علاقة السّياق بالمعنى بقوله :" إن المعنى الدّلالي يتأثّر بنوع البنية الشّكلية ويرتبط بها ، وهذا ما يذهب إليه اللّغويّون المحدثون "[٢].

ويقول في موضع آخر :" من مكان الكلمة في الجملة ، يتبيّن المعنى ويدق"[٣]. وتأتي هذه الآراء منسجمة مع ما جاء به الجرجاني في نظريّة النّظم ، فهو يورد رأياً في منتهى الدّقة والصّواب ، إذ يقول:" إنّ من شأن المعاني أن تختلف بها الصّورة "[٤].

حيث يؤكّد أنّ كلّ صورة لتركيب معيّن تعطي معنى خاصّاً به ، وكل تغيير أو تبديل في ذلك التّركيب من النّاحية الشّكليّة يؤدّي إلى تغيير في المعنى ، فالمعاني – في رأيه – تختلف باختلاف الصّور.

---

[١] ٢،٣/ الطلاق.

[٢] انظر: البدراوي زهران،عالم اللغة: عبدالقاهر الجرجاني المفتنّ في العربيّة ونحوها،ط٢، دار المعارف بمصر ، ١٩٨١م، ص(٢٣١).

[٣] المرجع السّابق،ص(٢٣٢).

[٤] انظر:عبدالقاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز،ص(٣٨٦).

ولعلّه سبق في ذلك المحدثين الّذين بحثوا علم المعـــنى ، وقد أشار الباحث إلى بعـــضهم سابقاً ، حينما أشار إلى قول الجرجاني : " ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين ، نحو قعد ، وجلسَ ، ولكن فيما يفهم من مجموع كلام ، ومجموع كلام آخر "[١].

فالجرجاني هنا يؤكّد على أنّ السّياق هو الّذي يبرز المعنى اللّغوي للّفظة ، ولا يأبه فـــي هذه القضيّة بمعنى الكلمة المفردة المنعزلة خارج السّياق أو التّركيب. وبذلك يكون هـــذا النّظـــر للسّياق محطّ اتّفاق بين القدماء والمحدثين من غربيّين وعرب.

ولتوضيح علاقة "الاختصاص " على اعتبار أنّه إحدى العلاقات الشكلية فـــي التراكيـــب اللغوية المختلفة التي قد تؤدي إلى معنى في سياق محدد ، يذكر الباحث مثالاً على ذلك من كتاب "حروف المعاني" للزجّاجي ، الذي يقول في "عند" إنّها :" أداة لحضور الشّيء ودنّوه ، كقولـــك : كنت عند زيدٍ، أي بحضرته. وكان هذا عند منتصف النّهار، فتحتمل الزّمان والمكان "[٢].

فيلحظ أنّ "عند" اسم (ظرف)مختص بالاسم الذي يليه وعامل فيه ، يجلب الأثر الإعرابي (الجرّ) له دائماً. وقوله (تحتمل الزمان والمكان) استخلصه وقرّره بعد ذكر تـــركيبين (ســـياقيين) مختلفين ، فهي في الأوّل دلّت على المكان ، وفي الثاني دلّت على الزمان. وهكذا فـــلا بـــدّ مـــن وضع اللّفظة في تركيب وسياق ، حتى نفهم دلالتها الدقيقة المعينة .

---

[١] عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ،ص(٢٧١).
[٢] الزّجّاجي،حروف المعاني ،ص(٢٤).

شكلانية الاختصاص:

وبعد هذه التّقدمة لفكرة "السّياق " وعلاقتها باللّفظ والمعنى أو الشّكل والمضمون من جهة ، و"الاختصاص " من جهة أخرى ، يأتي الباحث على تحليل وتفكيك السّؤال الهام الّذي طرحه في بداية هذا المحور ، وهو : هل "الاختصاص " شكل ومبنى أم محلّ أم مضمون ومعنى ؟

والجواب : سيكون بعرض بعض الأبنية والأشكال اللّفظيّة (الأنساق) القائمة على علاقة الاختصاص من خلال: التّلازم والاقتران" بين ألفاظ الاختصاص والألفاظ المخصوصة ، ولبيان ذلك ، فلننظر التّراكيب والمعادلات الآتية :

- **التّلازم والاقتران :**

١. أ- حضَر زيدٌ إلى المدرسة :

فعل/ لازم/ تام (عامل لفظي مختص)+ اسم/ فاعل (معمول) ← حالة رفع (أثر)= جملة فعليّة.

ب- كُتِبَ الدّرسُ :

فعل/ مبني للمجهول/ تام (عامل لفظي مختص) + اسم /نائب فاعل(معمول) ← حالة رفع (أثر) = جملة فعليّة.

ج- أكلَ عليٌّ التّفاحةَ:

فعل متعدٍّ/ تام (عامل لفظي مختص) + اسم /فاعل (معمول) ← حالة رفع (أثر) + اسم / مفعول به(معمول) ← حالة نصب (أثر) = جملة فعليّة .

٢. أ- كان خالدٌ مجتهداً :

فعل/ناقص(عامل لفظي مختص) + اسم/ مبتدأ في الأصل(معمول)← حالة رفع (أثر) + اسم / خبر في الأصل (معمول) ← حالة نصب (أثر) = جملة فعليّة + جملة اسميّة/ (مركّبة).

٣. أ-حذار النّار[١] :

اسم فعل / أمر(عامل لفظي مختص) + اسم / فاعل/ ضمير مقدّر/ هو (معمول) ← حالة رفع / مقدّر (أثر) + اسم / مفعول به (معمول) ← حالة نصب (أثر) = جملة اسميّة(شكلاً) / فعليّة (معنى).

ب- الكتابُ فوقَ الطّاولة: اسم /ظرف مكان (عامل لفظي مختص) + اسم (معمول) ← حالة جرّ بالإضافة (أثر) = شبه جملة ظرفية ← المعنى(التّخصيص).

٤. أ- أنْ تدرسَ خيرٌ لكَ:

حرف ناصب (عامل لفظي مختص) +فعل مضارع (معمول) ← حالة نصب (أثر) = جملة فعليّة.

ب- لم تفِ بوعدك :

حرف جازم (عامل لفظي مختص) + فعل مضارع (معمول)← حالة جزم (أثر)= جملة فعليّة.

- التّنافي والتجرّد :

٥. يقرأُ محمّدٌ الصّحيفة :

---

[١] حذار: اسم فعل أمر بمعنى (بعد)؛ لذلك كانت الجملة فعلية من حيث المعنى.

تجرّد من النّاصب أو الجازم (عامل معنوي/غير مختص)+ فعل مضارع (معمول) ← حالة رفع (أثر) = جملة فعليّة .

إنّ المتمعن في الأنساق والأشكال اللّغويّة السّابقة يخرج بمجموعة من الملاحظات منها:

أولا : تعمل الحروف والأسماء المختصّة أنواع الإعراب الأربعة [١] ، بينما عمل الفعل الرّفع والنّصب فقط ، وقد أشار الباحث لعلّة ذلك سابقاً في حديثه عن العامل اللّفظي ، فلن يكرّر فيه .

ثانياً : الحروف والأدوات المختصّة في النّحو هي مؤشرات على المباني، على عكس ما هو في الفقه فهي مؤشرات على المعاني، فالعمل بذلك مختلف.

ثالثاً : المعادلات في (١،٢،٣،٤) عبارة عن أبنية لغويّة وأشكال لفظيّة للاختصاص بأقسامه الثّلاثة، في (الفعل والاسم والحرف) ، وهي قائمة على تضافر هذه الألفاظ وتضامها مع بعضها البعض ، وتأثير الأوّل فيها بالثّاني وتحكّمه به ، فالاختصاص إذن علاقة سياقيّة تركيبيّة "لفظيّة" بالدّرجة الأولى . أي أنّه مبنى وشكل ، وما ينتج عنه قد يكون له أحياناً علاقة بالمعنى ، والنّظر إلى الاختصاص من هذه الزاوية لا يتناقض مع فكرة "النّظم" وتطبيقاتها كـ "التّقديم والتّأخير"، فهذا الكلام في "المبنى" الموصل " للمعنى" ، واللّغة عبارة عن مبنى ومعنى .

ويلاحظ في الحالات /المعادلات (١،٢،٣،٤) – الموجبة للاختصاص – أنّ الباحث ليس معنياً بما تؤديه أفعال وأسماء وحروف الاختصاص من معان ، بل ما يعنيه – في موضوع الدّراسة – بيان علاقة " الاختصاص" القائمة على " التلازم والاقتران" كغيرها من شبكة العلاقات والرّبط بين الألفاظ ، مما تؤدّي إلى معانٍ مختلفة حسب سياقاتها اللّغويّة المتنوّعة ، وهذه هي وظيفة الاختصاص الذي يقع في دائرة التّركيب النّحوي ، أي علم "النّحو"، وما ينتج عن هذا الاختصاص

---

[١] انظر : الجنى الدّاني في حروف المعاني،للمرادي،ص(٢٨).

وأثره داخل النّسق اللّغوي يذهب به إلى دائرة أخرى مكمّلة لعلم النّحو ، وعلم آخر هو علم "معاني النّحو" ؛ ولذا فالاختصاص يكون في الشّكل لا في المعنى والمضمون.

رابعاً : وللتأكيد على شكلانيّة الاختصاص ، فإنّ الباحث سيقدّم الاستدلالين العقليّين الآتيين على ذلك:

١. فلو نظرنا إلى المعادلة الأولى من المعادلات الّتي عرضناها آنفاً ، وهي : حضَر زيدٌ إلى المدرسة.

أي: فعل لازم/تام(عامل لفظي مختص) +اسم/فاعل(معمول) ←حالة رفع (أثر)= جملة فعلية.

ورمزنا إلى عناصر بنائها بالرموز الآتية :

حضر (س) + زيدٌ (ص) = جملة فعليّة (ع)

فهذا يعني الاحتمالات الآتية :

- فعل + فاعل = جملة فعليّة

  س + ص = ع

- جملة فعليّة = فعل + فاعل

  ع = س + ص

- جملة فعليّة – فعل = فاعل

  ع – س = ص

- جملة فعليّة – فاعل = فعل

  ع – ص = س

والاحتمالان الأخيران يقودان إلى :

- فعل – فاعل ≠ جملة فعليّة

س – ص ≠ ع

- وفاعل – فعل ≠ جملة فعليّة

ص – س ≠ ع

وأيضا فإن "التّقديم والتّأخير " هام في الاختصاص كما في :

- فاعل + فعل ≠ جملة فعليّة

ص + س ≠ ع

- جملة فعليّة ≠ فاعل + فعل

ع ≠ ص + س

إذن؛ فهذه الرّموز هي عبارة عن خانات [١] ومواقع شكليّة تؤدّي بتضامّها مع بعضها البعض ضمن ما يعرف بـِ "التّضام والموقعيّة" إلى نتائج ومخرجات محدّدة ، ومعان مختلفة أيضا ، كـلّ حسب سياقها اللّغوي بغض النّظر عن الألفاظ المعبّأة فيها . فلو أخذنا بدلاً من المعادلة الأولى

حضر عليّ إلى المدرسة ، ورمزها : س + ص = ع

جملة جلس محمّد على الكرسي ، لبقي الرّمز هو : س + ص = ع

فلا يعنينا في ذلك ما تؤدّيه الجملتان من معنى ؛ لأنّ الفعل سواء أكـان حـضر أم جلـس، والفاعل سواء أكان عليّاً أم محمّداً ، فإنّ الجملة الفعليّة من النّاحية الشّكليّة الّتي تبنى عليها علاقة

---

[١] انظر في التوزيع الخاني : نهاد الموسى ، "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث" ، ط٢ ، دار البشير ، الأردن ، ١٩٨٧ م ، ص (٤٨ - ٥٠) .

الاختصاص ، تبقى كما هي وبالرّموز نفسها من خلال تلازم واقتران (س) بـ (ص) وتحكّمه به وعمله فيه ؛ لتؤدّي إلى تشكّل (ع) . بينما الحضور من علي ، غير الجلوس من محمّد من حيث المعنى ، وهذا موضوع آخر غير الاختصاص ، يدخل في علمي الدّلالة والمعاني .

٢ . تأمّل المثال الاتي :

من قوله تعالى : " وكفى باللهِ وكيلاً..."[١].

فيلحظ أنّ الفعل (كفى) وهو عامل لفظيّ مختص يجب أن يستلزم فاعلاً ويقترن به، وهو لفظ الجلالة (الله)، ولكنّه جاء مجرورا بحرف الجرّ الزّائد (الباء)، وهو عامل لفظي مختص بالاسم، حيث جاء زائداً في المبنى ، ولكن أفاد (التّأكيد) في المعنى .

والسّؤال كيف يمكن الجمع بين أن يكون لفظ الجلالة (الله) فاعلاً مرفوعاً للفعل (كفى) وهو العامل المختص الأوّل في الجملة ، واسماً مجروراً بحرف الجرّ الزائد (الباء) وهو العامل المختص الثّاني في الوقت نفسه ؟

ولفضّ التّنازع بين العاملين [٢]، لاحظ الباحث وجود الأثر الإعرابي (الكسرة) للعامل المختص الثّاني (الباء)؛لأنّه العامل الأقرب والملاصق للاسم لفظ الجلالة (الله)،ورغم ذلك فقد احتفظ الفعل (كفى)العامل المختص الأوّل بحقّه الأصيل في التّأثير والعمل ؛ لأنّه لا بدّ له من فاعل فهو كجزء منه ، فقالوا: (الله): لفظ الجلالة، اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه فاعل ، فظلّ الفعل (كفى) متحكّماً ومسيطراً في الجملة من النّاحية الشّكليّة ، فلو سألنا ببساطة من الفاعل في الجملة ؟ لكان الجواب (الله) رغم جرّه ، وهذا يؤكّد فكرة الخانات والمواقع الشّكليّة الّتي أشرنا إليها آنفاً في بناء " علاقة الاختصاص".

---

[١] ١٣٢/النساء.

[٢] قد يعمل العامل في أكثر من معمول كما في الفعل وإنّ وغيرهما،ولكن لا يقبل المعمول إلا عمل عامل واحد فقط.

وهنا يشير الباحث إلى أن البناء الشّكلي للاختصاص يتضمّن اللّفظ أو المحل أو كليهما، فالأصل أن يظهر الأثر الإعرابي للعامل اللّفظي المختص على معموله في محلّه وموقعه ، ولكن في مثل هذه الحالة يأخذ العامل الأوّل المحلّ دون الأثر ، ويأخذ الثّاني الأثر دون المحل ، فينسجم الشّكل (المبنى) مع (المعنى).

ومن القضايا الّتي تلحظ في التّراكيب السّابقة ، وتحديداً في الجملة (٥) يقرأ محمّدٌ الصّحيفة ، أن التّنافي والتجرّد (من الجازم والناصب في الفعل المضارع يقرأ) كان مقابلاً للاقتران والتّلازم فيما سبقها من الجمل ، فالوجود والعدم (للتّلازم والاقتران) يتحكّمان بالاختصاص ، فإذا تجرّد الفعل المضارع – مثلاً- من النّاصب أو الجازم كان مرفوعاً ؛ لانعدامهما فانعدم بالتّالي الاختصاص .

ويقود ذلك إلى قضيّة خلافيّة بين النّحاة ، وهي (عامل الرّفع في الفعل المضارع معنوي أم لفظي؟)، وما علاقة ذلك بالاختصاص ، فلو ذهب الباحث إلى الرّأي القائل بأنّ عامل الرّفع في الفعل المضارع معنويّ لحسم الأمر ، وقلنا أنّ لا علاقة للاختصاص برفع الفعل المضارع ، ولو ذهب إلى أنّ العامل في رفع الفعل المضارع لفظي لأختلف الأمر، وسيتضح الأمر من خلال المناقشة الآتية :

إن في رفع الفعل المضارع أقوال، منها:

يرتفع الفعل المضارع عند أهل البصرة بوقوعه موقع الاسم [١]، يقول ابن مالك :" يرفع المضارع لتعرّيه عن النّاصب والجازم ، لا لوقوعه موقع الاسم خلافا للبصريّين"[٢].

---

[١] انظر الزّجّاجي في: الإيضاح في علل النحو ،ص(٨٠)،باب : القول في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة التي هي الأسماء والأفعال والحروف.وانظر :المقتصد:ص(١٢٠،١٢١)،**والإنصاف في مسائل الخلاف : ج٢، ص (٥٤٩) ،مسألة (٧٤) ، والمقتضب: ج٢،** ص (٥) ، والتوضيح : ج٢،ص(١٦٣)، وشرح جمل الزّجّاجي : ج١،ص(١٣٠) باب الأفعال،وأسرار العربيّة :ص(٢٩)،وعلل النحو ،لابن الورّاق:ص(٢٦٥،٢٦٦)،والكتاب،لسيبويه:ج١،ص(٤٠١)،**باب ما ينتصب من الأسماء والصّفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور.**

[٢] انظر ابن مالك في : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص(٢٢٨،٦٤)،باب إعراب الفعل وعوامله.

والفرّاء يقول :" إنّ الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النّواصب والجوازم ... فرفعت "تعبدون" لأنّ دخول (أنْ) يصلح فيها ، فلمّا حذف النّاصب رفعت ، وفي قراءة عبد الله "ولا تمنن أن تستكثر" فهذا وجه من الرّفع ، فلمّا لم تأتِ بالنّاصب رفعت " [١].

وعند الكسائي عامله لفظيّ، وهو حروف المضارعة أي إنّه يرتفع بما في أوّله من الزّوائد[٢].

ويذهب إلى رأي الكسائي ثعلب من الكوفيين ، والزّجّاج من البصريّين[٣]. وردّ على قول الكسائي البغدادي في خزانة الأدب عند قرب الانتهاء من الحديث على الشّاهد رقم (٦٣٧) ، فقال:" وأما قول الكسائي : إنّه يرتفع بالزائد في أوّله فهو فاسد من وجوه :

أحدها: إنّه كان ينبغي أن لا يدخل عليه عوامل النّصب والجزم ؛ لأنهما لا يدخلان على العوامل .

ثانيها: كان ينبغي أن لا ينتصب ، ولا يجزم بدخولهما ؛ لوجود الزّائد في أوّله أبداً.

ثالثها: أن هذه الزّوائد بعض الفعل لا تنفصل منه ، بل هي من تمام معناه فلو عملت لزم أن يعمل الشيء في نفسه"[٤].

وتعليقاً على قول الكسائي وكلّ من يرى أنّ حروف المضارعة هي عامل الرفع في المضارع ، فيمكن القول: إنّ حروف المضارعة تدخل من النّاحية الشّكليّة ضمن قائمة الحروف المختصّة العاملة (عامل لفظيّ)، وتسميتها " حروف الرّفع" للفعل المضارع ، قياساً على "حروف النّصب"،و "حروف الجزم" العاملة المختصّة.

---

[١] انظر الفرّاء في : معاني القرآن ،ج١ ،ص(٥٣)،الإنصاف،ج٢،ص(٥٥٣)،٧٤،مسألة القول في رفع المضارع ،وشرح جمل الزّجاجي،ج١،ص١٣،والتوضيح بشرح التصريح،ج٢،ص(٢٨٩)،وشرح الأشموني بحاشية الصبّان، بولاق، ج٣، ص(٢٣٤).

[٢] انظر :علل النحو ، لابن الوراق ، ص (٢٦٧،٢٦٨) ،بتصرّف.

[٣] انظر : السيوطي في : الأشباه والنظائر،ج١،ص (٢٥٨) ، والمعجم المفصل في النحو العربي ، ص (٦٢٨)، بتصرف.

[٤] **انظر البغدادي في : خزانة الأدب ،ج٨، ص(٣٨٢)، وأسرار العربيّة ،ص(١٤)،والإنصاف ،ج٢،ص(٥٥٣)،٧٤- مسألة القول في رفع** الفعل المضارع ، وعلل النحو ، لابن الورّاق(٢٦٧،٢٦٨).

ولكن بعد الذي قدّمه الباحث في خلاف رفع الفعل المضارع يرى أنّ عامل الرّفع فيه معنوي، وهو "التجرّد" من العامل اللّفظي (النّاصب والجازم)، وهو ما عليه رأي الجمهور.

أركان الاختصاص:

تكلّم الباحث فيما سبق عن شكلانيّة الاختصاص ، وبيّن أنّه مبنى وشكل فهو فكرةٌ تقوم على علاقة شكلية هي الاتّحاد (التّلازم والاقتران) بين لفظين يعمل الأوّل – عامل لفظي– فيهما بالثاني ، ويجلب له الأثر الإعرابي رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً، وقد تؤدي هذه المباني والأشكال في كثير من الأحيان إلى المعاني المطلوبة في سياقاتها المختلفة. والفكرة المطروحة لمفهوم الاختصاص في هذا البحث تُعنى بتأثير اللفظ في غيره بسبب اختصاصه ، لا بما تؤديه تلك الألفاظ من معانٍ ، إذن هو بحث في "التأثير" لا في "المعنى" .

وبناءً على ذلك فإنّه يستطيع أن يقول إن"الاختصاص" أسلوب لغوي شكلي يتكوّن من أربعة أركان هي :

الأوّل : المختصّ: وهو اللّفظ الأوّل– العامل اللّفظي– الملازم للّفظ الثّاني والمقترن به والمؤثر فيه كالفعل وحروف الجرّ، والنصّب والجزم ... وغيرها.

الثّاني: المخصوص : وهو اللّفظ الثّاني –المعمول– المتأثّر بالأوّل، والّذي لا ينفكّ عنه،كالفاعل والاسم المجرور والفعل المضارع المنصوب أو المجزوم ...وغيرها.

الثّالث: اشتراط "الوجود" واتّحاد اللّفظين؛لتتشكّل علاقة "الاختصاص" ؛لأنه بانتفاء أحدهما ينتفي الاختصاص وينعدم.

الرّابع : الأثر الإعرابي : وهو وجود الإعراب والعمل رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً، واتضاح علاماته على اللّفظ الثّاني بناءً على تأثير الأوّل فيه، تبعاً لمنطق السّببيّة وتحكّم الأوّل بالثّاني وتسلّطه وسيطرته عليه .

سادساً : الخلاف النّحوي :

قيل : إنّ اختلاف الأئمة رحمة بالأُمّة ، ونحن نلمس هذا الأمر بشكل واضح في أُمور الفقه الّتي تعدّدت الآراء في كثير منها ، فمنحنا ذلك التعدّد فسحة ما ، وهامشاً كبيراً في حريّة الاختيار .

ولم يلقَ اختلاف النّحاة ترحيباً يماثل ما لاقاه اختلاف الفقهاء ، وكان الأولى أن ينظر في مسائل الخلاف نظرة أقلّ تشاؤماً ممّا هي عليه ، فليس الخلاف في تطبيق مسألة ما كارثة على نحو ما حدث في قضية " العامل " مثلاً ، بل هو أمر طبيعي تقتضيه طبيعة علم النّحو إذ موضوعه ظاهرة بشريّة ليس من اليسير التّوصّل في شأنها إلى نتائج يقينيّة ، وحقائق لا مجال للشّك فيها...؛ ولذا لا مناص من أن تتعدّد في شأنه وجهات النّظر وتتنوّع التّصوّرات [١] ، وحدث فعلاً أن تنوّعت وجهات النّظر في قضيّة أساس في النّحو العربي ألا وهي قضيّة العامل ، وانعكس ذلك على " الاختصاص " فرع العامل فاعتمده أكثرهم ، ورفضه غير واحد منهم ، ولكن الّذين اعتمدوه اختلفوا في بعض المسائل[٢] .

فكان أن وسّعت " نظريّة الاختصاص " مساحة الخلاف النّحوي وزادت مباحثه ، والخلاف النّحوي باب كبير أُلّفت فيه مؤلفات كثيرة ، لعلّ أهمّها كتاب ابن الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين " .

وقبل أن نعرض لبعض نماذج الخلاف بين النّحاة ، سيتوقّف الباحث عند أمرين ملحين هما : طبيعة العامل ، وبعض الملاحظات الموضوعيّة .

---

(١) عبد القادر المهيري ، "نظرات في التراث اللغوي العربي" ، ص(١٥١) ، بتصرف.
(٢) انظر : مهدي المخزومي ، " مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" ، ط٣ ، دار الراند العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص(٢٨٢-٢٩٢) .

طبيعة العامل :

لا شكَّ في أنَّ " العامل " كان و لا يزال يعتبر من أبرز القضايا الخلافيّة في النّحو العربي ، فقد اختلف نحاة العربيّة – قديمهم وحديثهم – ما بين مؤيد أو رافض للعامل ، ومن بين نقاط الخلاف بين الفريقين " طبيعة العامل " ، فقد اختلفت الآراء حولها ، نلخصّها بالآتي [١] :

١. يرى سيبويه أنّ للعامل قوّة في إحداث الإعراب .

٢. أرجَع ابن جنّي العامل إلى المتكلّم نفسه .

٣. رفض ابن مضاء رأي سيبويه وابن جنّي . وفي رأيه أنّ العامل هو من فِعْلِ الله سبحانه وتعالى ، متأثراً بالمذهب الكلامي الفلسفي ، القائل : " إنّ العامل هو الله ".

٤. يرى آخرون أنّ مسألة العامل تعود إلى الاستعمال اللّغوي عند العرب ، فقالوا : " هكذا نطقت العرب " .

---

[١] انظر : عزيزة بابتي ، " المعجم المفصل " ، مج٢ ، ص (٦٢٤) .

الملحوظات الموضوعيّة :

أوّلاً: يرى الخليل أنّ أثر العامل يتعدّى الأسماء المعربة إلى الأسماء المبنية ، كقوله تعالى : " لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ " [١].

فقبلُ : ظرف مبنيّ على الضّم في محلّ جر بـ " مِنْ " ، وهذا ينسجم مع أصل القاعدة في "اختصاص " حروف الجرّ بالاسم ، وإعمال الجرّ فيه تبعاً لاختصاصها .

ثانياً: قد يكون اللّفظ عاملاً من جهة ومعمولاً من جهة أخرى ، كقوله تعالى : "والّذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليمٌ" [٢]. رسولَ " : مفعول به (معمول) . للفعل " يؤذون " التّام المختصّ العامل في الفاعل رفعاً والمفعول نصباً ، وعاملٌ في لفظ الجلالة (الله) الجرَّ بالإضافة (مركب إضافي) .

ثالثاً: صنّف النّحاة العامل – كما أشار الباحث – إلى درجات، واختلفوا في قوّته وضعفه، فقالوا : عامل قويّ كالفعل التّام " المختصّ" بالاسم (الفاعل ونائبه) ، وعامل ضعيف كأخوات ليس المختصّة " بالجملة . وعامل قويٌّ حيناً ، وضعيف حيناً آخر ، مثل : " أنْ " النّاصبة قبل أن تسبقها اللّام، ثمّ بعد أن تدخل عليها ، وهي حرف "مختصّ عامل في الفعل المضارع " [٣].

وفيما يلي بعض نماذج " الخلاف " بن النحويين على سبيل الذّكر لا الحصر ، من باب التّطبيق عليها على أساس " الاختصاص"، ولمن أراد الاستزادة فعليه بمظانّ الخلاف ؛ لتعميق القياس الّذي بدأه الباحث .

---

[١] من الآية ٤ / الرّوم .
[٢] من الآية ٦٢ / التوبة .
[٣] عزيزة بابتي ، " المعجم المفصّل : مج ٢ ، ص(٦٢٥) بتصرّف.

ففي النموّذج الأوّل ، يتناول الباحث الخلاف في عمل " اللام " النّصب في الفعل ، وهو ما يخالف أساس النّظريّة ظاهراً . والثّاني ، يتناول فيه الخلاف في علّة عمل " ما " مع أنّ الأصل فيها أن لا تعمل ، والثّالث ، يقف فيه على اختلاف العلماء في كتابة " إذن " تبعاً لإعمالها أو إهمالها . والرّابع ، يتبين فيه الخلاف في عمل الاسم المرفوع بعد لولا.

النّموذج الأوّل : الخلاف في عمل " اللّام":

فاللّام وفقاً للنّظريّة حرف مختص بالاسم يجرّه ، ولا يعمل غير الجرّ ، ولا يدخل على غير الاسم ، لكنّنا نجده في واقع الاستعمال الفصيح قد دخل على الفعل ، فنصبه في مثل قولنا : يضحي المسلم ليحرّر أرضَه .

" والاختصاص " يفسّر هذا الخروج العملي على الأصل النّظري بأنّ هناك حروفاً تنتصب بعدها الأفعال ، وليست النّاصبة ، وإنمّا أنْ بعدها مضمرة [١] .

فأصل الكلام في المثال السّابق : يضحي المسلم (لأنْ يحرّرَ) أرضه .

أي : يضحي المسلم (لتحريرِ) أرضه .

وهنا افترق الكوفيّون والبصريّون فذهب الكوفيّون إلى أنّ لام " كي" هي العاملة بنفسها من غير تقدير " أنْ " ؛ لأنّها قامت مقام " كي " واشتملت على معناها ، فكما أنّ كي تنصب بنفسها كذلك ما قام مقامها [٢].

وذهب البصريّون إلى أنّ العامل " أنْ " مقدّرة بعدها لأنّ " اللّام " من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال غالباً [٣]. وإنمّا وجب تقدير " أنْ" دون

---

[١] انظر: المبرّد، أبو العبّاس ، ص (٦ ، ٧) .
[٢] انظر : الأنباري ، " الإنصاف" ، ج٢ ، ص (٥٧٥) ، مسألة ٧٩ .
[٣] الزّبيدي ، " الائتلاف " ، ص (١٥١) .

غيرها ؛ لأنّ " أنْ " تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الّذي يحسن أن يدخل عليه حروف الجرّ ، وهي أم الباب ، فكان تقديرها أولى من غيرها [١].

النّموذج الثّاني : الخلاف في عمل " ما " :

تدخل " ما " على الجملتين الاسميّة والفعليّة ، فهي غير عاملة ؛ لعدم اختصاصها ، فلمّا عملت في الخبر النّصب علّل البصريّون ذلك بمشابهتها " ليس " ، وهذا الشّبه جعلها تعمل عمل "ليس" فهي ناصبه بنفسها . وقال الكوفيّون : " إنّ النّصب بحذف حرف الجرّ " [٢] ، والتقدير : " ما زيدُ بقائمٍ " ، أي : " ما زيدٌ قائما " .

وأمّا بنو تميم فإنّهم لا يعملونها ، ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلة " هل "، و" الهمزة " ، ونحوهما ممّا لا عمل له لعدم الاختصاص [٣].

وهكذا ، انطلق كلّ فريق من أنّ الحرف المشترك لا يعمل ، ثمّ اتّسقت وجهة نظر البصريّين وبني تميم مع " الاختصاص " وانفصمت عند الكوفيّين عنه .

النّموذج الثّالث : الخلاف في إعمال " إذن " أو إهمالها :

لقد أشار الباحث فيما تقدم من هذه الدراسة إلى أن القاعدة التي بنى عليها الاختصاص تقوم على عمل المختصّ ، وإهمال عدم المختص ، أي (المشترك) غالباً ، ولكن الخروج على هذه القاعدة كعمل عدم المختص ، وإهمال المختص سبب اضطراباً واختلاطاً اختصاص الحرف وعمله؛ لأنه عامل لفظي فرعي ضعيف ، بينما لا نجد ذلك في الفعل ؛ لأنه عامل لفظي أصيل وقوي ، ومن

---

[١] انظر : الأنباري ، " الإنصاف " ، ج٢ ، ص (٥٧٦) ، مسألة ٧٩.
[٢] العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، (ت ٦١٦ هـ) ، " التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين " ، تحقيق : عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، مكتبة التوبة ، الرياض ، ٢٠٠٠م ، ج١ ، ص (١٠٩) .
[٣] انظر : ابن يعيش ، " شرح المفصّل " . ج١، ص (١٠٩).

الأمثلة على ذلك الاضطراب "إذن" التي اختلف العلماء في كتابتها تبعاً لإعمالها أو إهمالها ، فهي تدخل في باب الشاذ والذي فراغ عليه أو نحاول تفنيده ، وتتلخص اجتهاداتهم في أربعة آراء :

١. تكتب " إذاً " دائماً بدون " نون " وبالتّنوين ، سواءً أكانت عاملة النّصب في المضارع بعدها أم مهملة ، وبذلك قال المازني ، وحجّته أنّها رُسمت كذلك في المصحف.

٢. ويرى المبّرد أن تكتب " إذن" بالنّون سواء أكانت عاملة أم مهملة حتّى أنّه يقول: أشتهي أن أكوي يد من يكتب " إذن " بالألف ؛ لأنّها بمنزلة " أنْ " و " لَنْ " .

٣. ويرى البعض أنّها تكتب بالنّون " إذن " إذا كانت عاملة النّصب في المضارع ، وتكتب بالألف إذا كانت مهملة .

٤. تكتب بالنّون " إذن " إذا كانت في حشو الكلام ، أي : غير مصدّرة ، سواء أكانت عاملة أم مهملة ، وإذا وقف عليها تكتب بالألف " إذاً " ؛ لأنّها عندئذ تشبه الأسماء المنقوصة الّتي تنّون في حالتي الرّفع والجرّ إذا كانت نكرة ، مثل : " فتىً " و" دُمىً " [1].

ونلاحظ في مثل : " ادرسْ إذنْ تنجحَ " أنَّ " إذنْ " أداة نصب مختصة بالفعل المضارع " تنجحَ " ، وقد عملت فيه النّصب ، بينما في مثل :

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذاً حرامُ

جاءت " إذاً " غير عاملة ؛ لأنّها لم تقع بعد مضارع مسبّب عمّا قبله كما في جملة : " ادرس إذن تنجحَ " ، وقد تلاها اسم ، ودخولها على الفعل تارةً ، والاسم تارةً أخرى منعها من

---

[1] عزيزة بابتي ، " المعجم المفصّل " ، مج١ ، ص(٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩) .

العمل في مثل هذه الحالة أيضاً – لعدم الاختصاص – وكتبت بالتّنوين " إذاً " ، أي بـــدون كتابـــة النّون [١].

[١] عزيزة بابتي ، " المعجم المفصل " ، مج١ ، ص(٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩) .

النّموذج الرّابع : الخلاف في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا[١]:

" ذهب الكوفيّون إلى أنّ " لولا " ترفع الاسم بعدها ، نحو " لولا زيدٌ لأكْرَمْتُك " وذَهب البصريّون إلى أنّه يرتفع بالابتداء .

أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا : إنمّا قلنا إنّها ترفع الاسم بعدها ؛ لأنّها نائبة عن الفعل الّذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأنّ التّقدير في قولك " لولا زَيْدٌ لأكرمتك " لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلاّ أنّهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا " لا " على " لو " ، فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، وصار هذا بمنزلة قولهم " أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك "، والتّقدير فيه : أن كنت مُنْطلقاً انْطَلَقْتُ معك ، قال الشّاعر :

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قومي لم تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والتّقدير فيه : أنْ كنت ذا نفر ، فحذف الفعل ، وزاد " ما " على أنْ عوضاً عن الفعل ، كما كانت الألف في اليماني عوضاًعن إحدى ياءي النّسب [٢]، والّذي يدلُّ على أنّها عوض عن الفعل أنّه لا يجوز ذكر الفعل معها ؛ لئلا يُجمع بين العوض والمعوض ، ونحن إن اختلفنا في أنّ " أنْ " ها هنا هي بمعنى الشّرطيّة أو أنّها في تقدير لأنْ ، فما اختلفنا في أنّ " ما " عوضٌ عن الفعل ، وكذلك أيضاً قولهم " إمّا لا فافعل هذا " تقديره : إنْ لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا ؛ لأنّ الأصل في هذا أنّ الرّجل تلزمه أشياء ، فيطالب بها ، فيمتنع منها ، فيُقْنَعُ منه ببعضها ، فيقال له "إمّا لا فافعل هذا " أي" : إنْ لم تفعل لم ما يلزمك فافعل هذا ، ثمّ حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت " ما " على " إنْ " عوضاً عنه فصارا بمنزلة حرف واحد ، والّذي يدلُّ على أنّها صارت عوضاً عن الفعل أنّه يجوز إمالتها فيقال : " إما لا " بالإمالة كما أمالوا " بلى " و " يا " في النّداء ،

---

[١] الأنباري ، " الإنصاف " ، ص(٧٠٠-٧٨٠) ، بتصرف قليل .

[٢] انظر : الأنباري ، " الإنصاف " ، المحقق : اليماني : نسبة إلى اليمن ، وأصل القياس أن يقال " يمنيّ " بلفظ المنسوب إليه مضافا إليه ياء مشدّدة ، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين وعوّضوا منها ألفا بعد الميم ، ونظيره قولهم شأم في النّسبة إلى الشّام .

فلو لم تكن كافية من الفعل وإلاّ لما جازت إمالتها ؛ لأنّ الأصل في الحروف أن لا تدخلها الإمالة ، فلمّا جاز إمالتها ها هنا دلّ على أنّها كافية من الفعل ، كما كانت " بلى " و " يا " كذلك ، وكذلك أيضاً قالوا : " مَنْ سلَّمَ عليك فسلِّم عليه ومَنْ لا فلا تعْبَأْ به " وتقديره : ومن لا يسلّم عليك فلا تعبأ به ، قال الشّاعر :

فطلِّقها فلَسْتَ لها بِنِدٍّ ... وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أراد : وإلاّ تطلّقها يَعْلُ ، وكذلك قالوا " حينئذ الآن " تقديره : واسمع الآن ، ومعناه أنّ ذاكراً ذكر شيئاً فيما مضى يستدعي في الحال مثله ، فقال له المخاطب " حينئذٍ الآن " أي : كان الّذي تذكره حينئذ ، واسمع الآن ، أو دَع الآن ذكره أو نحو ذلك من التّقدير، وكذلك قالوا :" ما أغفلـه عنـك شيئاً " وتقديره : انظر شيئاً ، كأن قائلاً قال : " ليس بغافلٍ عنّي " فقال المجيب : ما أغفله عنـك شيئاً ، أي انظر شيئاً ، فحذف . والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر مـن أن يُحصى؛ فدلّ على أنّ الفعل محذوف ها هنا بعد "لولا"، وأنّه اكتفى بلولا، على ما بيّنّا- والكـلام لابن الأنباريّ- ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بها .

والّذي يدلُّ على أنّ الاسم يرتفع بها دون الابتداء أنّ " أنّ " إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك " لولا أنّ زيداً ذاهب لأكرمتك " ، ولو كانت في موضع الابتـداء لوجـب أن تكـون مكسورة ؛ فلمّا وجب الفتح دلّ على صحّة ما ذهبنا إليه[1] .

وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأنْ قالوا : إنمّا قلنا إنّه يرتفع بالابتداء دون " لولا " ، وذلـك لأنّ الحرف إنمّا يعمل إذا كان مختصّاً – وهذا هو الشاهد – ولولا لا تختصُّ بالاسم دون الفعل ؛ بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم ، قال الشّاعر:

قالت أُمامةُ لمّا جئْتُ زائرَهَا: ... هلاّ رَمَيْتَ ببعض الأسْهم السُّودِ

(١) انظر: الأنباري، الإنصاف"، ص٧٢.

لادرّ درُّكِ ؛ إنّي قد رميتُهمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرى لمحدُودِ

فقال " لولا حُدِدْتُ " فأدخلها على الفعل ، فدلَّ على أنّها لا تختص ؛ فوجب أنْ لا تكـون عاملةً ، وإذا لم تكن عاملةً وجَبَ أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء [١].

والّذي يدلُّ على أنّه ليس مرفوعاً بلولا بتقدير لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتُك أنّه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعطف عليها بلولا ؛ لأنّ الجحد يُعطف عليه بلولا ، قال الله تعالى : " وما يستوي الأعمى والبصير ، ولا الظّلمات ولا النّور ، ولا الظِّلُّ ولا الحرور ، وما يـستوي الأحيـاء ولا الأموات[٢] " ثمّ قال الشّاعر :

فما الدّنيا بباقاةٍ لحيٍّ ولاحَيٌّ على الدُّنيا بباقِ [٣]

قوله " بباقاة " أراد بباقية ، فأبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً ، وهي لغة طيء ، وقال الآخر :

وما الدّنيا بباقيةٍ بحزنٍ أجلْ ، لا ، لا ، ولا برخاء بالِ[٤]

فلمّا لم يجز أن يقال " لولا أخوك ولا أبوك " دلَّ على فساد ما ذهبوا اليه " . ويعلّق ابن الأنباري على ذلك بقوله :

---

[١] ويعلق المحقق على ذلك بقوله : واستشهاد المؤلف – الأنباري بهذا البيت للبصريّين في قوله " لو حُدِدْتُ " حيث دخلت لولا على الفعل ، وقد دخلت على الاسم في شواهد كثيرة ، وذلك يدلّ على أنها ليست مختصّة بالاسم ولا هي مختصّة بالدّخول على الفعل – وهذه إشارة مباشرة إلى موضوعنا – بل تدخل على واحد من القبيلين – مشترك – ومتى سلم أنها ليست مختصّة بأحد القبيلين لم تكن عاملة؛ لأنّ من المقرّر عندهم أنّ كلّ حرف مشترك لا يعمل في أحد القبيلين ، وهذا الكلام منقوض من ثلاثة أوجه : الأوّل أنا لا نسلم أنّ " لولا " في هذا الشّاهد هي لولا التي نقول نحن يا معشر الكوفيّين إنّها ترفع الاسم الذي يليها ، بل هي مؤلفة من حرفين الأوّل لو التي هي حرف امتناع لامتناع والثاني لا النافية ، وهذا هو الوجه الذي ذكره المؤلف – ابن الأنباري – والوجه الثاني : نسلم أنّ " لولا" التي في هذا الشّاهد هي لولا التي وقع الخلاف بيننا وبينكم بشأنها لكن لا نسلم أنها داخلة على الفعل في اللفظ والتقدير جميعاً . بل هي داخلة على الاسم عند التحقيق ، وذلك أنّ الكلام على تقدير أنّ المصدريّة التي تنسبك مع هذا الفعل بالاسم ، وأصل الكلام لولا أنْ حددت ، فحذف الشّاعر أنْ وهو ينويها ، والتقدير لولا الحدّ ، أي لولا المنع والحرمان ، وحذف أنْ المصدريّة مع نيّتها واقع في كلام العرب ، والوجه الثالث : أنا لا نسلم ما أصّلتموه من القاعدة القائلة إنّ الحرف المشترك لا يعمل في أحد القبيلين ، فكم من الحروف المشتركة وهو عامل ، مثل ما ولا النافيتين ، وبعض الحروف المختصّة لا يعمل شيئا مثل ألـ ، فالقاعدة غير مطرّدة ولا منعكسة.

[٢] ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ / فاطر .

[٣] المصدر السابق ، المحقق : قول الشّاعر " بباقاةٍ " أراد بباقية ، اسم فاعل من البقاء ، ولغة جمهرة العرب تقتضي بقاء هذه الياء على حالها مثل راغية وثاغية وراضية وحامية ... انظر : تفسير ذلك ، ص(٧٥) .

[٤] المصدر السابق ، المحقق : أصل الرّخاء سعة العيش ، وفعله من أبواب كَرُمَ ودعا وسعى ورضى ، وهو راخ ورخى ، ويقولون " فلان رخى البال " يريدون أنه في نعمة وأنه واسع الحال . والاستشهاد بهذا البيت في قوله " ولا برخاء البال " فإن هذه الكلمة معطوفة على قوله " بحزن " وقد قرن بواو العطف حرف النّفي كما ترى.

" والصّحيح ما ذهب إليه الكوفيّون ".

ويتابع ابن الأنباري تعليقه :

" وأمّا الجواب عن كلمات البصريّين : أمّا قولهم : " إنّ الحرف إنمّا يعمل إذا كان مختصّا ، ولولا حرف غير مختص " قلنا : " نسلّم أنّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصّاً ولكن لا نسلّم أنّ لولا غير مختص " قولهم : " إنّه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم ، كما قال الشّاعر :

لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فأدخلها على الفعل " قلنا : لو الّتي في هذا البيت ليست مركّبة مع " لا " كما هي مركّبة مع لا في قولك : " لولا زيد لأكرمتك " وإنّما " لو" حرف باقٍ على أصله من الدّلالة على امتناع الشيء ؛ لامتناع غيره ، و " لا " معها بمعنى لم ؛ لأنّ لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل، فكأنّه قال : " قد رميتهم لو لم أحد " ، وهذا كقوله تعالى : " فلا اقتحم العقبة " ، أي : لم يقتحم العقبة ، كقوله تعالى : " فلا صدّق ولا صلّى "، أي : لم يصدّق ولم يصل ، كقول الشّاعر :

إنْ تَغْفِرِ اللهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وأيُّ عَبْدِلكَ لا ألَمَّا

وكقول الآخر :

وأيُّ أمرٍ سيّءٍ لا فَعَلَهْ

أي : لم يفعله ، فكذلك ها هنا قولهُ " لولا حُدِدْتُ " أي لو لم أُحدّ ، فدلّ على أنّ " لولا " هذه ليست لولا الّتي وقع فيها الخلاف ، فدلّ على أنّها مختصّة بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أن تكون عاملة على ما بيّنا " .

وأمّا قولهم : " لو كانت لولا هي العاملة لأنّ التّقدير لو لم يمنعني زيد لكان فيهـا معنـى الجَحْدِ ، فكان ينبغي أن يعطف عليها بلولا ؛ لأنّ الجحد يعطف عليه بلولا إلى آخر مـا قـرروه" قلنا : " إنمّا لم يجز ذلك لأنّ " لولا " مركّبة من لو ولا ، فلمّا ركّبتا خرجت لو من حدّها ولا من الجحد، إذ ركّبتا فصيّرتا حرفاً واحداً؛ فإنّ الحروف إذا ركّب بعضها مع بعض تغيّر حكمها الأوّل، وحدث لها بالتّركيب حكم آخر ، كما قلنا في " لولا " بمعنى التّحضيض، ولَوْما و ألاّ وما أشبهه ، وكذلك هاهنا ؛ فلهذا لم يجز العطف عليها بولا ، والله أعلم " [١].

وبعد ما سبق ، فيعتقد الباحث أنّ هذا الخلاف الّذي أحدثته نظرّيّة الاختصاص ليس سـبباً كافيـاً لرفضها ، فقد يكون ذلك راجعاً لسوء استخدام النّحاة ... وليس إلى عيب ذاتي فيها [٢].

---

[١] الأنباري ، "الإنصاف " ، ص(٧٧، ٧٨) .

[٢] جلال شمس الدين ، " التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين ، دراسة ابستمولوجيّة " ، مؤسّسة الثقافة الجامعيّة ، الإسكندريّة ، ١٩٩٤م ، ص (١٠٩) ، بتصرف .

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة أن تقدم عملاً ناضجاً قدر الاستطاعة ، وفق ما توفر لنا من إمكانيات ومصادر ومراجع قديمة وحديثة . وسعت منذ البداية إلى الإجابة عن أسئلة رئيسية ثلاثة ، وهي : الأول : ما مفهوم الاختصاص بين القدماء والمحدثين ؟ وكيف نشأ وتطور في كتب النحو؟ وما هي المصادر التي يمكن البحث فيها عن الاختصاص ؟

قدمت الدراسة مفهوماً شاملاً للاختصاص من وجهة نظر القدماء والمحدثين.ثم تتبعته تاريخيا عند النحاة الأوائل ، وتسلسلت في ذلك ، ووقفت على كتب النحو التي تحدثت عنه أو أشارت إليه ، وحاولت أن تؤرخ لحركة التأليف في هذا الموضوع نشأة وتطوراً .

وقد بينت الدراسة في هذا الفصل ما يأتي :

أولاً : أنّ (مفهوم الاختصاص) يقوم على تلازم أو اقتران بين كلمة وما بعدها ، ينتج عنه تغير في الكلمة الثانية غالباً. فهو اقتران بين عنصرين من عناصر تصنيف الكلمات في العربية ، ينتج عنه تلازم بينهما في الوجود والعدم ، مثل اختصاص الفعل التام بالدخول على الفاعل والمفعول ، وتحكّمه بهما إعرابياً ، فيرفع الأول وينصب الثاني دائماً ، وكاختصاص الفعل الناقص بالدخول على الجملة الاسمية (اسمها وخبرها) ، فيرفع الأول وينصب الثاني دائماً أيضاً ؛ وقد علّلوا ذلك تشبيهاً له بالفعل التام الذي رفع الفاعل ونصب المفعول . وكاختصاص حروف الجزم والنصب بالدخول على الاسم ، ولكن في حالة دخول " لام التعليل " وهي حرف جر على الفعل كما في : "لتلعبَ" فإنّا نضطر هنا إلى التأويل بتقدير (أن المضمرة) بعدها عند نصب الفعل المضارع بها عملاً بمبدأ " الاختصاص " في نظرية النحو ، واتباعاً للقياس النحوي الذي أصبح الاختصاص أحد مقاييسه.

ثانياً: أنّ موضوع الاختصاص كان من ضمن المواضيع التي شهدت حركة تأليف كثيفة في مؤلفات النحاة ، وخاصة في كتب : العلل والعوامل ، والحروف والأدوات ، والخلاف النحوي .

وعند الإجابة عن السؤال الثاني : ما مواقف القدماء والمحدثين من الاختصاص ؟ وما علاقته بالأصل والفرع؟

أثبتت الدراسة وبينت ما يأتي :

أولاً : حسب قاعدة (الأصل والفرع) فإنه يمكن اعتبار الاختصاص أصلاً وفرعاً في آن ، فالنظرة للأمر بهذا الشكل نسبيّة ؛ لأن الأصل له أصل أكبر منه ، والفرع يمكن أن يتفرع عنه فروع أخرى ، فالنظرية النحوية – مثلاً – أصل والعامل فرع عليها ، والعامل أصل والاختصاص فرع عليه ، والاختصاص في الفعل أصل وفي الأسماء فرع عليه ، والاختصاص في الحرف العامل – المختص – كحروف الجر في الأسماء ، والنواصب والجوازم في الأفعال أصل ، وفي الحرف غير العامل – لعدم الاختصاص – فرع عليه.

ثانياً : أنّ الاختصاص عامل لفظي ، وأشكاله :

١. اختصاص الفعل : والفعل أكبر المختصات في العربية ؛ لأنه يؤثر نحوياً في ما بعده بشكل ثابت ؛ لأنّ العمل حقّ له بالأصالة ، فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به ، أو غير ذلك مما هو فضلة في الجمل كالحال والنعت ، ويذهب الباحث الى أن هذه الميزة في التأثير (العمل) بعلة الاختصاص – دائماً – لم تتوافر إلا في الفعل ، بحيث كان له القدرة على العمل في مساحات كبيرة من تراكيب وسياقات الكلام في العربية ، وكان هذا الثبات وهذه الديمومة في اختصاص الفعل وعمله سبباً كما – يظن الباحث– في إغفال الكلام فيه ، والتوجه بالمقابل إلى اختصاص الحرف المختلف فيه ، فما هو واضح ومتفق عليه يقل الحديث حوله قياساً بالخلافي؛ ولذلك فإنّ

الدعوة إلى رفض الاختصاص غير مسوغة ، فالقبول والرفض حسب قواعد القياس اللغوي(النحوي) مبني على الأخذ بالأغلب ، والشاذ لا يقاس عليه ، أو نحاول تفسيره.

٢. اختصاص الاسم : كالمصدر ، والمشتقات – والعمل فرع فيها – العاملة عمل فعلها بعلة مشابهته ، ومن الأسماء العاملة أيضاً ، أسماء الشرط ، وأسماء العدد ، وأسماء الكناية ، وهي " كم " و " كأين " ، والمضاف ، والاسم التام الجامد الذي يدل على شيء من المقادير ، وينصب ما بعده على التمييز ، نحو : " حصدت محصول فدان قمحاً " ، فكلمة " فدان " تدل على مساحة ، ونصبت " قمحاً " على التمييز.

٣. اختصاص الحرف : وأقسام الحرف في العربية بحسب اختصاصه من عدمه ثلاثة ، وهي :

– قسم يختص بالاسم : كحروف الجر وحروف النداء.

– وقسم يختص بالفعل : عامل كحروف النصب والجزم ، وغير عامل السين سوف.

– وقسم مشترك (غير مختص) وغير عامل يدخل عليهما : كهل ، وبل ، وحروف العطف .

والاختصاص العامل في الحرف على ضربين :

– اختصاص بالوضع : كاختصاص (في) بالاسم ، و(لم) بالفعل ، وهو الجانب المتفق عليه.

– واختصاص بالشبه : كاختصاص (ما) ، وهو الضرب المختلف فيه .

ثالثاً: أنّ الاختصاص نظرية نحوية فرعية تنتظم عمل الفعل بالاسم ، وعمل الحروف ، وعليها جمهور العلماء .

رابعاً : تلخصت مواقف العلماء من الاختصاص بالمواقف الثلاثة الآتية :

- المؤيدون .

- المنتقدون .

- الرافضون.

وبيّن الباحث أنّ الرافضين للاختصاص – غالباً – ، هم الرافضون للعامل ، ولم يستطيعوا أن يقدموا لنا البديل المقنع الخالي من العيوب التي نبذوا العامل من أجلها إلى الآن .

أما الموضوع الأهم في الدراسة ، فالإجابة عنه في السؤال الثالث ، وهو :

ما (آثار نظرية الاختصاص في النحو العربي ؟).

وقد أثبتت الدراسة ما يلي :

أولاً : أنّ الاختصاص نظرية نحوية تفسيرية ساهمت في حفظ اللغة وضبط قوانينها ، وترسيخ قواعدها ، لا تشعيبها وتعقيدها ، فكانت بذلك معياراً من معايير القياس النحوي.

ثانياً : أنّ الدعوة إلى تسهيل أو تيسير النحو ، تقوم على فكرة مقبولة ، فالعصر عصر السرعة، ومن سماته الجنوح نحو السهولة ، وعدم التعقيد ، والاختصار في كل المجالات ، وخاصة العملي واليومي منها ، كاللغة وهي وسيلة للتخاطب في أحد مستوياتها ، ولكن وسائل وأدوات تطبيق هذه الفكرة ليست في مستوى المأمول فيها إلى الآن.

ثالثاً : تعدّ ظاهرة "التقديم والتأخير" في اللغة العربية أحد تطبيقات نظرية "النظم" عند عبدالقاهر الجرجاني ، وهي ترتبط بنظرية الاختصاص من خلال دراسة "تأثر وتأثير" الألفاظ المختصة في الأنساق اللغوية حسب تقديمها أو تأخيرها ، فالاختصاص في الأفعال أو الأسماء أو الحروف

يحجز لنفسه مكاناً مهماً في التركيب اللغوي ، فهو يمثل ما اصطلح القدماء على تسميته بـِ "العامل اللفظي" عند القدماء، أو "البؤرة" و"المركز" و "المتحكم" و "المسيطر" و "المتسلّط" عند المحدثين ، وهو جزء رئيسي في الجملة ولا قيمة له منفرداً ؛ لأنه لا يؤدي معنى مفيداً إلا إذا تضام مع غيره داخل السياق ، والأنساق اللغوية المختلفة ، فيما يعرف بـِ "النظم" و "شبكة العلاقات والعلامات"، أو ما يقابله في الدرس الحديث من مصطلحات كـ "سياق الحال" ، و"التضام والموقعية" ، وغيرها.

رابعاً : أنه يمكن الاستفادة من معطيات الدرس اللغوي الحديث ، وتطبيقها على ظواهر مختلفة في اللغة العربية ، كظاهرة الاختصاص.

خامساً : أنّ "العامل النحوي" ، وهو مختص بجلب الأثر الإعرابي ، غير "العامل المعجمي" الذي يراقب حركة الكلمات داخل الجملة ، ويسمى بـِ "المراقب" أو "المتحكم"، وأنّ العامل المؤثر في (التقديم والتأخير) وجود مرجعية للكلمة الأساس في الجملة ، كما يقول تشومسكي:"لا يمكن أن يكون عوامل إلا المقولات المعجمية وإسقاطاتها"، وهذا يفسر ثبات الكلمة أو الجملة عند الاقتران بحرف يفتقر إلى جذر معجمي يكفل له معنى مستقلاً في اللغة ، وبذلك فإنّ العامل النحوي يخرج من دائرة "التحكم" إلى دائرة "التعطيل"، إذا لم يكن جذراً معجمياً ، وهو ما أطلق عليه وصف "المعطل".

سادساً : أنّ الآثار الإعرابية المترتبة على عمل الألفاظ المختصة ، هي مرحلة من مراحل تشكل المعنى ، وهذه المراحل هي : الاختيار ، والضمّ والموقعية ، والتعليق ، والإعراب ؛ لهذا كان من المصادرة تحكّمها بالمراحل الأخرى ؛ وكان من الإنصاف الدعوة إلى النسبية بديلاً عن الحتمية ، فقد يربط المعنى بالعامل ، وقد ينفك عنه ؛ لأنّ وظيفة آثار المعمولات الميز بين المواقع النحوية. يقول سيبويه في الكذب المحال :"سوف **أشرب البحر أمس** "، **فهذه الجملة صحيحة نحوياً ، ولكن**

معناها مُحال ، فليس بنظرية العامل وحدها يحيا العامل ؛ لأنّ العناصر المعجمية تحدد صواب الملاءمة بين عناصر التركيب.

سابعاً : التأكيد على أنّ علم النحو يدرس ظاهرة بشرية ليس من اليسير التوصل في شأنها إلى نتائج يقينية وحقائق ؛ ولذا لا مناص من أن تتعدد في شأنه وجهات النظر وتتنوع التصورات ، وهذا ماحدث في قضية أساس في النحو العربي ، وهي قضية العامل ، وقد انسحب ذلك على الاختصاص لأنه فرع عليه ، فاعتمده أكثرهم ورفضه غير واحد منهم ، ولكن الذين اعتمدوه اختلفوا في بعض المسائل ، فكان خلافاً حميداً ، أي أنه خلاف في التطبيق أكثر من كونه رفض لفكرة العمل نفسها في اللغة ، فوسعت "نظرية الاختصاص" مساحة الخلاف في النحو العربي وزادت مباحثه ، وخاصة في موضوع (اختصاص الحرف) ، فألفت فيه مؤلفات كثيرة لعلّ من أهمها كتاب ابن الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين".

ثامناً : صنف النحاة العامل إلى درجات ، واختلفوا في قوته وضعفه ، فقالوا : عامل قوي كالفعل التام المختص بالاسم (الفاعل ونائبه)، وعامل ضعيف كأخوات "ليس" المختصة بالجملة ، وعامل قوي أحياناً وضعيف أحياناً أخرى ، مثل :"أنْ" الناصبة قبل أن تسبقها اللام ، ثم بعد أن تدخل عليها، وهي حرف "مختص" عامل في الفعل المضارع.

وبعد ؛ فقد حاولت هذه الدراسة أن تقدم لنا "نظرية الاختصاص" بجانبيها النظري والتطبيقي ، ونرجو أن نكون قد وفقنا في ذلك .

وتوصي بما يلي:

أولاً : عود النظر في كثير من إشكاليات نحونا العربي ، وخاصة الخلافية منها (الاختصاص أنموذجاً) ؛ لأنه قد تتشكل أحكام جديدة على غير تلك التي جاءت عليها.

ثانياً : الإفادة من المناهج والمدارس اللغوية الحديثة ، كما في النحو الوصفي ، والوظيفي ، والتوليدي التحويلي ، وغيرها حسب ما يتلاءم مع طبيعة لغتنا ،على قاعدة (عالمية المعرفة وخصوصية الثقافة).

وختام القول ، إن غاية ما يطمح إليه هذا البحث ، المساهمة في بناء "نظرية نحوية عربية" تحفظ اللغة ، وتجدّد وتطور في وسائل وأدوات تعاطينا معها ؛ لتستوعب متغيرات العصر وتواكبها.

وأن يكون قد أجاب على بعض الأسئلة ، ويفتح الباب أمام أسئلة أخرى ، تخدم البحث العلمي ، واللغة العربية.

– انتهت بحمد الله –

المصادر و المراجع :

المصادر :

١. القرآن الكريم .

٢. ابن مالك ، جمال الدّين محمدّ بن عبد الله (ت٦٧٢هـ) ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمدّ كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنّشر ، القاهرة ، ١٩٦٧م.

٣. ابن السرّاج ، أبو بكر محمدّ بن السّري (ت٣١٦هـ) ، الأُصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين القتلي ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.

٤. ابن الطّراوة ، سليمان بن محمدّ (ت٥٢٨هـ) ، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، تحقيق : حاتم صالح الضّامن ، ط٢، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٦م.

٥. ابن النّديم ، محمدّ بن إسحاق (ت آخر القرن ٤ هـ) ، الفهرست ، تحقيق : الشّيخ ، إبراهيم رمضان ، ط٢ ، بيروت ، دار الفتوى ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م.

٦. ابن برهان العكبري ، عبد الواحد بن علي الأسدي (٤٥٦هـ) ، شرح اللّمع ، تحقيق : فائز فارس ، مطبعة الكويت ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م.

٧. ابن جنيّ ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) :

- الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط ٣، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ م .
- سر صناعة الإعراب ، تحقيق : حسن هنداوي، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥ م .
- اللّمع في العربيّة ، تحقيق : حامد المؤمن ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م.

٨. ابن خلكان ، أبو العبّاس أحمد بن محمدّ (٦٨١هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : إحسان عبّاس ، ط٢، دار صادر ، بيروت .

٩. ابن سيده ، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ) ، المخصص ، تحقيق : الشّنقيطي بولاق ، ١٣٢٠هـ .

١٠. ابن عصفور ، علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق : صاحب أبو جناح ، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الدّينية في الجمهوريّة ، مطبعة مديريّة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٠م.

١١. ابن عقيل ، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) ، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تحقيق : محمدّ محيي الدّين عبد الحميد ، مطبعة السّعادة ، مصر ، ١٩٩٤م ، ٦٥.

١٢. ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرّحمن محمدّ القرطبي (ت٥٩٢هـ) الردّ على النّحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م.

١٣. ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدّين محمدّ بن مكرم (ت٧١١هـ) ، لسان العرب ، ط٣ ، دار صادر ، بيروت ،١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤م.

١٤. ابن هشام ، أبي محمدّ عبدالله جمال الدّين (ت٧٦١هـ) :

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٦ م .

- شرح قطر الندى وبل الصدر ، ومعه كتاب : سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، طبعة ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م .

- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : محمدّ محيي الدّين عبد الحميد ، مطبعة المدني بالقاهرة ، د.ت.

١٥. ابن يعيش ، موفّق الدّين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ) ، شرح المفصّل، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت.

١٦. أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامه ، تحقيق : عمر فاروق الطّباع ، دار المعارف ، بيروت ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣م.

١٧. الأزهري ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي (ت٩٠٥هـ) ، شرح التّصريح على التّوضيح ، دار الفكر ، القاهرة ، د.ت.

١٨. الأشموني ، علي بن محمدّ بن عيسى (ت٩٢٩هـ) :

- شرح الأشموني على الفيّة ابن مالك ، تقديم: حسن حمد ، اشراف : يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م.

- منهج السّالك إلى الفيّة ابن مالك ، دار احياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د.ت.

١٩. الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمدّ (ت ٥٧٧ هـ) :

- أسرار العربيّة ، تحقيق : فخر صالح قرارة ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٥م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّن البصريّن والكوفيّن ، تحقيق : محمدّ محيي الدّين عبد الحميد ، المكتبة التجاريّة الكبرى ، القاهرة .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق : إبراهيم السّامرائي، ط٣، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.

٢٠. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبد السّلام هارون ، طبع الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ومكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٦م -٨٣م.

٢١. الجرجاني ، أبو الحسن علي بن محمدّ بن علي السّيد الزّين (ت٨١٦هـ) التّعريفات، نشر دار الشؤون الثّقافية العامّة ، بغداد ، ١٩٨٦م ، وطبعة شركة مكتبة مطبعة مصطفى البـــابي الحلبي و أولاده ، القاهرة ، ١٣٥٧هـ ، ١٩٣٨م.

٢٢. الجرجاني ، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) :

- أسرار العربية ، شرح وتعليق : محمد عبد المنعم خفاجي ، ط٢ ، مكتبة القاهرة ، بمصر ، ١٩٧٦ م .

- دلائل الإعجاز ، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة القاهرة ، مصر ، د.ت.

- العوامل المئة النحوية في أصول العربية ، تحقيق : البدراوي زهران، ط١، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .

- المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق : كاظم بحر المرجـــان ، منـــشورات وزارة الثّقافـــة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة ، دار الرّشيد للنشر، بغداد ، ١٩٨٢م . طبع فـــي المطبعـــة الوطنيّة بالأردن

٢٣. الحموي ، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ) ، معجم الأدباء أو إرشاد الأرنـــب إلى معرفة الأديب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م.

٢٤. الرضي الأسترأباذي ، رضي الدّين محمدّ بن الحسين (ت ٦٨٨ هـ) ، شـــرح الرّضـــي علي الكافية، تحقيق : يوسف حسن عمر ، ط٢ ، منشورات جامعة قـــاريونس ، بنغـــازي ، ١٩٩٦م .

٢٥. الرّماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ) :

- رسالتان في اللغة ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٤ م .

- الحدود في النّحو (ضمن كتاب رسائل في النّحو واللّغة) ، تحقيق : مصطفى جواد ، ١٩٨٩م.

٢٦. الزّبيدي، أبو بكر محمدّ بن الحسن الأندلسي (ت٣٧٩هـ) طبقات النحّويين واللّغويين ، تحقيق : محمدّ أبو الفضل إبراهيم ، ط٢، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤م.

٢٧. الزّبيدي ، عبد اللّطيف بن أبي بكر (ت٨٠٢هـ) ، ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق : طارق الجنابي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧م.

٢٨. الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ) :

- الإيضاح في علل النّحو، تحقيق : مازن المبارك ، ط٢ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٧٣م.

- حروف والمعاني ، تحقيق وتقديم: علي توفيق الحمد ، ط١، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- اللامات ، تحقيق : مازن المبارك ، طبعة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق ، ١٣٨٩هـ ، ١٩٦٩م.

٢٩. سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، طبع الهيئة المصريّة والعامّة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٦٦م-٧٧.

٣٠. السّيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله البغدادي (٣٦٨هـ) ،أخبار النّحويين البصريين ، تحقيق : مجموعة، د . ط١ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ١٣٧٢هـ ، ١٩٥٥م.

٣١. السّيرافي ، يوسف بن أبي سعيد (ت٣٨٥هـ) ، شرح أبيات سيبويه ، تحقيق : محمدّ علي الرّيح هاشم ، القاهرة ، ١٩٧٤م.

٣٢. السيوطي ،جلال الدّين محمدّ (ت ٩١١ هـ) :

- الإتقان في علوم القرآن ، ط٣ ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٧٠ هـ ، ١٩٥١ م .

- الأشباه والنّظائر في النّحو ، وضع حواشيه : غريد الشيخ ، ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١ م.

- الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق : أحمد محمدّ قاسم ، ١٩٧٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللّغويّن والنّحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ ، ١٩٦٤م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبد السلام هارون ، وعبد العال سالم مكرم ، ط٢ ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧م.

٣٣. الشنتمرّي، الأعلم يوسف بن سليمان (ت٤٧٦هـ) النّكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، بغداد ، ١٩٨٥م.

٣٤. الصّبان ، الشّيخ محمدّ بن علي (ت١٢٠٦هـ) ، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على الفيّة ابن مالك ، دار احياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د. ت.

٣٥. الصّفدي، خليل بن أبيك (ت٧٦٤هـ) ، الوافي بالوفيات ، تحقيق : محمدّ بن إبراهيم بن عمر وآخرون ، ط٢، دار النّشر فرانز شتايز ، فيسبادن ، ١٣٨٩هـ ، ١٩٧٠م.

٣٦. العُكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ) :

- التّبيين عن مذاهب النّحويين والبصريّين والكوفيّين ، تحقيق : عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرّياض ، ٢٠٠٠م.

- اللّباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي طليمات وعبد الإله نبهان ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥م .

- المتبع بشرح اللّمع ، تحقيق : عبد الحميد حمد الـزّوي ، ط١ ، قـاريونس ، بنغـازي ، ١٩٩٤م .

٣٧. الفرّاء ، أبو زكريّا (ت٢٠٧هـ) ، معاني القرآن ، ط٣، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٨. الفيروز آبادي ، محمدّ بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) ، البلغة في تراجم أئمة اللّغة ، تحقيـق: محمدّ المصري ، جمعيّة إحياء التّراث الإسلامي ، الكويت ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م.

٣٩. القفطي ، أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ) ، إنباه الرّواة على أنباه النحّاة ، تحقيق : محمدّ أبو الفضل إبراهيم ، د.ط، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة ، د.ت.

٤٠. القيسي ، أبو محمدّ مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، مشكل إعراب القرآن ، ط٤، حاتم صالح الضّامن ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، ١٩٨٨م .

٤١. الكفوي ، أبو البقاء ، الكليّات ، وزارة الثّقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٨٢م.

٤٢. المالقي ، أحمد عبد النّور (ت٧٠٢هـ) ، رصف المباني في شـرح حـروف المعـاني ، تحقيق : أحمد محمدّ الخرّاط ، ط٢، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥م.

٤٣. المبرّد ، أبو العبّاس محمدّ بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٢، القاهرة ، ١٩٧٩م.

٤٤. المُرادي ، الحسن بن القاسم (ت٧٤٩هـ) ، الجنى الدّاني في حروف المعـاني، تحقيـق : فخر الدّين قباوة ، ومحمدّ نديم فاضل ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٩٢م.

٤٥. المطرّزي ، أبو الفتح ناصر الدّين بن عبد السّيد بن علي (ت٦١٠هـ) ، المصباح في علم النّحو ، تحقيق : عبد الحميد سيّد طلب ، ط١، مكتبة الشّباب ، القاهرة ، د.ت.

٤٦. الهروي ، علي بن محمدّ (ت٤١٥هـ) ، الأُزهية في علم الحروف ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ١٩٧١م.

٤٧. الورّاق ، أبو الحسن محمدّ بن عبد الله (ت ٣٨١هـ) ، علل النّحو ، تحقيق : محمود محمدّ محمود نصّار ، ط١، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ٢٠٠٢م.

٤٨. اليماني ، عبد الباقي بن عبد المجيد (ت ٦٢٦هـ) ، إشارة التعّيين في تراجم النّحاة واللغويين ، تحقيق : عبد المجيد ، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.

ثانياً: المراجع :

أ. العربية :

١. إسماعيل ، عزّ الدّين ، الأدب وفنونه ، دار الفكر العربي، ١٩٦٧م .

٢. إلياس ، منى ، القياس في النّحو مع تحقيق باب العسكريّات لأبي علـــي الفارســـي ، دار الفكر، دمشق ، ١٩٨٥م.

٣. البجّة،عبد الفتّاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللّغة بين علماء اللّغة القدامى والمحدثين ، ط١، دار الفكر ، عمّان ، ١٩٩٨م.

٤. بشر ، كمال :

- التفكير اللّغوي بين القديم والحديث ، مكتبة الشّباب ، الإسكندرية، د. ت.

- دراسات في علم اللّغة ، القسم الثّاني ، دار المعارف بمصر.

٥. حسّان ، تمّام :

- الأُصول ، دار الثّقافة ، الدّار البيضاء ، ١٩٨١م.

- اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة ، دار الثّقافة ، المغرب ، ١٩٨٠م –وعالم الكتب ، القاهرة ، طبعة ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م.

- اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، دار الثّقافة الدّار البيضاء ، طبعة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٦. حسن ، عبّاس :

- اللّغة والنّحويّين القديم والحديث ، ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت.

- النحو الوافي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ م .

٧. الحلواني ، محمدّ خير ، أصول النّحو العربي ، جامعة تشرين ، اللاّذقيّة ، ١٩٧٩م.

٨. الرّاجحي، عبده ، النّحو العربي والدّرس الحديث ، بحث في منهج ، دار النّهضة العربيّة ، بيروت ، ١٩٧٩م.

٩. راشد ، الصّادق خليفة ، دور الحرف في أداء معنى الجملة ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ١٩٦٦م.

١٠. الزّبيدي ، سعيد جاسم ، القياس في النّحو العربي ، نشأته وتطوّره ، ط١، دار الشّروق ، عمّان ، ١٩٩٧م.

١١. زكريا،ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، ط ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ .

١٢. زهران ، البد راوي ، عالم اللّغة، عبد القاهر الجرجاني المفتّن في العربيّة ونحوها ، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٨١م.

١٣. سليمان حمودّة، طاهر، القياس في الدّرس اللّغوي بحث في المنهج ، الدّار الجامعيّة ، مصر ، ١٩٩٢م.

١٤. السّيّد طلب ، عبد الحميد ، تاريخ النّحو وأُصوله ، تقديم : عبد السّلام هارون ، مكتبة الشّباب ، مصر ، د. ت.

١٥. شمس الدّين ، جلال ، التّعليل اللّغوي عند الكوفيّين مع مقارنة عند البصريّين ، دراسة أبستمولوجيّة ، مؤسّسة الثّقافة الجامعيّة ، الاسكندرية ، ١٩٩٤م.

١٦. الصّيداوي ، يوسف ، الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد العربيّة ، دار الفكر ، ط١، دمشق،١٩٩٩م.

١٧. عبد اللّطيف ، محمدّ حماسة :

– العلامة الإعرابيّة في الجملة ، بين القديم والحديث ، ط١، جامعة الكويت ، ١٩٨٤م.

– النّحو الدّلالة : مدخل لدراسة المعنى النّحوي – الدّلالي ، ط١، دار الشّروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.

١٨. العبيدي ، رشيد عبد الرّحمن ، أبو عثمان المازني ومذاهبه في النّحو والصّرف ، مطبعة الأعظمي ، بغداد ، ١٣٨٩هـ ، ١٩٦٩م.

١٩. علي محمدّ ، أحمد ، تسليط العامل وأثره في الدّرس النّحوي ، دار الثّقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١م.

٢٠. فوّال بابتي ، عزيزة ، المعجم المفصّل في النّحو العربي ، ط٢، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م.

٢١. قبش ، أحمد ، الكامل في النّحو والصّرف والإعراب ، ط٢،دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٤م.

٢٢. الكندي ، خالد بن سليمان، التّعليل النّحوي في الدّرس اللّغوي القديم والحديث ، ط١ ، دار المسرة ، عمّان ، ٢٠٠٧م.

٢٣. اللّبدي ، محمدّ نجيب ، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت – دار الفرقان ، عمّان ، ١٩٨٥م.

٢٤. المبارك ، مازن ، النّحو العربي ، العلّة النّحويّة : نشأتها وتطوّرها ، دار الفكر ، بيروت/ القاهرة ، ط٣ ، ١٣٩٣هـ ١٩٧٤.

٢٥. المتوكّل ، أحمد ، دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي ، دار الثّقافة ، الدّار البيضاء ، ١٩٨٦م .

٢٦. المخزومي ، مهدي :

- في النّحو العربي نقد وتوجيه ، ط٢، دار الرّائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو ، ط٣، دار الرّائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م.

٢٧. مصطفى ، إبراهيم ، إحياء النّحو ، د.م، ١٩٧٣م.

٢٨. الملخ ، حسن خميس :

- التفكير العلمي في النّحو العربي ، ط١، دار الشروق ، عمّان ، ٢٠٠٣م.

- نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي ، ط١، دار الشّروق ، عمّان ، ٢٠٠١م.

- نظريّة التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ط١ ، دار الشّروق ، عمّان ، ٢٠٠٠م.

٢٩. المهيري ، عبد القادر ، نظريات في التّراث اللغوي العربي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣م.

٣٠. الموسى ، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ط٢ ، دار البشير ، الأردن ، ١٩٨٧ م .

ب. المترجمة :

١. أولمان ، ستيفن ، دور الكلمة في اللّغة ، ترجمة وتقديم وتعليق : كمال بشر ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٥م.

٢. برودي ، باروخ ، قراءات في فلسفة العلوم (مجموعة مؤلفين) ، ترجمة نجيب الحصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ م .

٣. تشومسكي ، نعوم :

- جوانب من نظريّة النّحو العربي، ترجمة : مرتضى جواد باقر ، جامعة البصرة ، العراق ، ١٩٨٥م.

- المعرفة اللّغويّة ، طبيعتها و أصولها واستخدامها ، ترجمة : محمدّ فتح، دار الفكر العربي ، مصر ، ١٩٩٣م .

ج. الأجنبية :

Chomsky , N :

- Barries . Cambridge.MITpress .1986.

- Structures syntaxiques .Seuil,Paris ,1957.

د. الدوريات :

١. علوي ، حافيظ إسماعيلي ، قضايا العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، مج ٣٣ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٤م.

٢. عمايرة ، خليل أحمد ، دعوة إلى قراءة جديدة للنّحو العربي ، مجلّة جذور ، النّادي الأدبي الثّقافي بجدة ، ج٤ ، مج ٢ .

٣. الملخ ، حسن خميس ،الثّابت المتّحرك في البنية النّحوية للجملة العربيّة، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، مج ٣١ ، العدد ٤ ، ٢٠٠٣م .

هـ. الرسائل الجامعية:

١. الأنصاري، وليد عاطف ، نظريّة العامل في النّحو العربي عرضاً ونقداً ، رسالة ماجستير ، كليّة الآداب ، اليرموك ، إربد ، ١٩٨٨م.

٢. النجّار ، لطيفة إبراهيم ، منزله المعنى في نظريّة النّحو العربي ، رسالة دكتوراة ، كليّة الآداب ، الجامعة الأردنيّة ، عمّان ، ١٩٩٥م.

٣. النّجار ، منال محمد هاشم ، الإعراب التّقديري بين مقتضى النّظريّة والتّطبيق ، رسالة ماجستير ، كليّة الآداب ، الجامعة الأردنيّة ، عمّان ، ٢٠٠٠م .

و. المخطوطات:

١. الأُبذي ، شهاب الدّين ، حدود النّحو ، مصوّر في الجامعة الأُردنيّة من مجموعة مكتبة باريس الوطنية ، رقم " الملف" ١٤٠٧، ورقة ٢٥٧ ، (مخطوط) .

ز. المحاضرات العلمية :

١. الطّاووسي ، محمدّ إبراهيم ، قضيّة التيسير اللّغوي وأبعادها ، (محاضرة ألقيت في ندوة النّحو العربي – مشكلات وحلول) ، التي أقامتها كليّة المعلّمين بحائل ، في ١٤١٥/٧/٨هـ.

Conclusion has comprised of most important results such as:

It is cleared from the target which the study has built on that the appeal to refuse specialization is not convincing; because the acceptance or refusal according to linguistic measurement rules is relative, it is structured on taking the majority, and measure or explain odd point.

Specialization theory is syntactic and illuminating contributed in reserving and ruling language and its structures, neither complicating nor dividing it.ans it has become criteria which can be used as syntactic measure.

Some of the recommendations:-

Reconsidering many of problem of Arabic syntax especially controversial ones ,(one of them specialization as pattern) be it might create new rules other that those previous ones.

Getting benefited from modern linguistic approaches as in descriptive, functional, and transformational syntax and many more which suits our language. we try to develop Arabic on the basis of(universality of knowledge and exclusivity of culture)

The procedure of this study is based on "historical descriptive "its procedural and instructive means.

Finally, the goal of research is contributing I establishing "Arabic syntactic theory" which reserves and improve language. Also answer some of question and to open the door for other questions that benefit researches and Arabic language.

Abstract

The first thing that comes to our mind when we hear the conception "specialization" in Arabic syntax is that (NASB on specialization lesson) and this lesson is one of the applications of a' Arab (analysis) domains .

But the target of this study is going to be widened, shall lie under (specialization theory); branch (dominator theory) namely our research is merely theoretical.

"Specialization" is derived from dominator and we can't make a clear difference between the source and the branch and so the specialization as applied among linguists.

The researcher do exert my affords in this research to clarify that "contrast attitudes" among linguists was merely limited in making the alphabet according to its specialty or none. And this made it rejected by some linguists. In fact the action is consistent and original to the verb in the subject through "twosome and adherence" linguists concurred that the verb the biggest specialization in Arabic language. The rejection of specialization or specialization theory has become unjustified because the element agreed on is bigger than what is disagreed on, and this is the target of this study.

This study has answered the following equerries:

1. What is the conception of specialization according to old and modern linguists? and how established and developed?
2. What is attitudes the old and the modern linguists from specialization theory?
3. What are the effect of specialization theory in Arabic language?

The nature of the studied phenomena and the equerries born has obliged to:
Preliminary, Introduction, three chapters and conclusion.